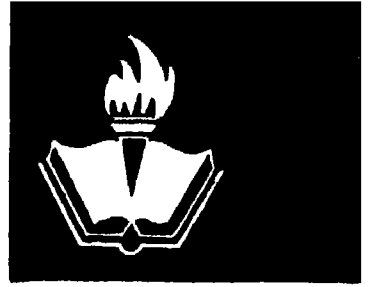
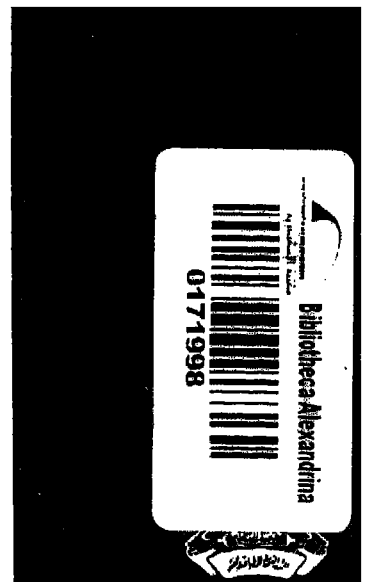


كتب فوجبة



قضية الجلاء
وشورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢
مفهوم
وفين عبد العزيز مكي



كتب فوهبة

قضية اجلاء
و
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

بقلم
وفيس عبدالعزیز زفری

تصدير

« ان وادى النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية في مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية » .

« ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى » .

« ان الاستعمار الذى جلا عن ارضنا طبقا لاتفاق تم تنفيذه فى يونيه سنة ١٩٥٦ ما لبث ان عاد فى اكتوبر من العام نفسه متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين » .

« ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس اُنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة » .

الميثاق

مقدمة

ان يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ يمثل أسمى معاني الشعور بالحرية والكرامة والاستقلال .

ان هذا اليوم الخالد الذي يذكرنا بتطهر بلادنا من ادران الاحتلال البريطاني في عام ١٩٥٦ يعد انتصارا للمقاومة الشعبية وتتويجا للحركات والانتفاضات الوطنية التي قام بها الشعب المصرى ضد الغزاة الذين كان الانجليز آخرهم .

ان تاريخ مصر كله صراع مع الغزاة الذين أخذوا مع الزمن يظهرهم في صور شتى ، وثبت التاريخ ايضا ان مصر كانت دائما مقبرة لهؤلاء الغزاة ! .

ومنذ سنة ١٧٩٨ تبلورت معاركنا ومقاومتنا في صراعنا ضد الفرنسيين والانجليز .

فلقد جاءت الحملة الفرنسية الى مصر ، وتعرضت لمقاومة الشعب وثوراته المستمرة ودل ذلك على انبعاث اليقظة الشعبية في مصر .

ان تلك العاطفة القومية التي عجلت بنموها الحملة الفرنسية هي نفسها التي وضعت المسمار الأول والأخير في نعش الغزو الفرنسى لمصر .

واستغل محمد على هذه اليقظة الشعبية في الوثوب الى أريكة عرش مصر الا انه لم يؤمن بها الا بوصفها نقطة وثوب فحسب ، ولذا لم يكد يتولى ولاية مصر حتى قلب لها ظهر المجن ، وطعنها من الخلف !

وعندما تم لمحمد على تصفية الحركة القومية في مصر بدأ يستغل امكانياتها في بناء جيش قوى من أبنائها ، ثم راح يجر هذا الجيش العظيم الى مغامراته الفردية التي لم يستهدف بها الا مطامعه وأحلامه الشخصية .

واستيقظ الاستعمار الغربى المتربص بمصر على وقع أقدام الجيش المصرى تزحف في طريق من الانتصارات عبر الجزيرة العربية وبلاد الشام والبلاد اليونانية والمورة وأوربا نفسها .

وبدأ الوحش الاستعماري يحس بخطورة قوة مصر ، فتصدى لها وفرض على مصر معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وفي الوقت نفسه بدأ اخطبوط الاستعمار الأوربي يلف أذرعه حول رقبة مصر ، ومن ثمة عانت مصر من سموم الامتيازات الاجنبية وشدة التدخل الاجنبي الذي سبب لها الشلل ، فلم تعد تستطيع أن تصرف شئونها بنفسها ، وكان للأزمة المالية التي تعرضت لها مصر أسوأ النتائج فيما وصلت اليه احوالها في نهاية عهد اسماعيل الذي تميز عهده بالاستبداد والحكم المطلق .

وقام أبناء مصر ، وعزموا على نجدة الوطن من براثن الوحش الاستعماري . وهبت ثورة عرابي ، ثورة الشعب التي قادها عرابي ضد الاستبداد والتدخل الاجنبي .

وانتكست هذه الانتفاضة الوطنية الباسلة من جراء طعنها من الخلف في التل الكبير .

وكانت هزيمة عرابي ايدانا بنزول ظلام الغزو البريطاني على مصر .

وحاول هذا الاستعمار أن يخنق الروح القومية في مصر ، ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح .

وتحطمت أحلام بريطانيا في مصر عندما بدأت نداءات مصطفى كامل الثورية تجلجل في آفاق مصر منادية بالجللاء والحياة الدستورية .

وبدأ الرعب يزحف على قلب الاحتلال وهو يشهد في الأفق الانطلاقة القومية الجديدة التي يقودها المثقون من أبناء مصر أمثال محمد عبده وقاسم أمين ومصطفى كامل ولطفى السيد وسعد زغلول .

وأراد « كرومر » أن ييث الذعر في قلب هذه الحركة الوطنية ، ومن ثم انتهز لحظة من لحظات الاستعمار السوداء ونصب المشاقق في دنشواي .

ولم تجزع الحركة الوطنية ولم ترتد عن مطلبها القومي ، بل تلقى مصطفى كامل القفاز وطاف بالعالم متحدثا عن أفضع مأساة استعمارية جرت حوادثها في التاريخ .

وهيأت تلك الحركات الوطنية الجو لانفجار موجة ثورية قامت في مصر سنة ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى الا أن تلك الثورة انتكست ، ولم تنجح فيما قامت من أجله .

ولم تفت النكسة من عزيمة الشعب ولم يستسلم للقوة القاهرة ،

فقامت الأمة تنادى بالجلء . وحدثت عدة مصادمات بين تلك القوى الوطنية وقوات الاحتلال .

وبدأت مصر تشهد سلسلة من المفاوضات العجيبة الفاشلة ، وفي سنة ١٩٣٦ تم توقيع معاهدة بين مصر وانجلترا . وكان صلب تلك المعاهدة يسلب مصر كل مظاهر الاستقلال التى نصت عليه مقدمتها ، وعلاوة على ذلك فقد تضمنت تلك المعاهدة شروطا مرهقة فرضتها انجلترا على مصر التى لم تكن طرفا حرا عند ابرام تلك المعاهدة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وخلصت مصر فى الوفاء للحلفاء وكان من عوامل انتصارهم فى هذه الحرب ما بدأ من تضحيات المصريين لقضية الحلفاء .

وبرغم ذلك لم تف بريطانيا بوعدها فى شأن الجلء . وظهر للعالم حقيقة العلاقات القائمة بين مصر وانجلترا التى تقوم حقا على أساس قوة الاحتلال .

وتملك السخط نفوس الجماهير وانفجر فى شكل مصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال ، واستشهد فى الميدان كثير من أبناء الوطن .

واستمر الشعب فى غليانه ، وعاش الشعب فى ثورة من الحقد والغضب على ضعف الحكام ووحشية الاستعمار ونذالته .

ومن ثم ألغت الحكومة تحت ضغط الشعب معاهدة سنة ١٩٣٦ فى اكتوبر سنة ١٩٥١ ولم تتخذ تلك الحكومة أى اجراء واجب لحماية الأهالى مما قد يحدث نتيجة لالغائها المعاهدة .

ولم تعترف بريطانيا بالالغاء ، وقامت قوات الاحتلال بأعمال القتل والارهاب ضد الاهالى ، وقام الفدائيون بأعمال بطولية ضد الاحتلال .

وفجأة اشتعل حريق القاهرة ، وظهرت للشعب المفاصد المتفشية فى كل جوانب الحياة المصرية ، وكانت تلك الفترة هى بداية النهاية للحكم الفاسد فى مصر .

فبدأت الأمة تبحث عن منقذ لها من بين أبنائها .

وكان الله رحيفا بهذه الأمة ، فلم يطل بها البحث .

ففى صباح اليوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ أشرقت

شمس الثورة وهب على الشعب نسيم الحرية ، ورفع الشعب رأسه
أيدانا بانقضاء عهد الاستعباد .

وبدأ الشعب يزحف نحو الاهداف المقدسة وأمامه الطليعة الثورية،
وواجه الشعب معاركه في قوة وعزم « وكانت هذه المعارك في حقيقة
الأمر حربا واحدة هي حرب الاستقلال : فكان خلع الملك معركة في حرب
الاستقلال ، وكان القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان
القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال ، وكان انهاء وجود
الأحزاب معركة في حرب الاستقلال » .

وتم للشعب النصر في معاركه ، وبدأت تلوح في الأفق معركة
التصدي للاستعمار ، إذ أنه لما تهاوت الدمى والأصنام أصبح الاستعمار
فاذا هو أمام الشعب وجها لوجه ، ولاحت المعركة بينهما على الأفق ، بل
وقعت المعركة فعلا على أرض منطقة القناة .

والحق انه منذ يناير سنة ١٩٥٣ حتى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤
لم تقف معركة الفدائيين ضد الاحتلال لحظة واحدة حتى قبل الانجليز
اتفاق الجلاء مكرهين لأنهم شعروا بحرج موقفهم في منطقة القناة بعد
أن استطعنا أن نحيل حياتهم في المنطقة الى جحيم وسواد .

وهكذا استطعنا « بالأيدي المتحدة القوية. وبالدم الزكى الذى
سال فى منطقة القناة » أن نوقع اتفاقية الجلاء فى يوم ١٩ من أكتوبر
سنة ١٩٥٤ .

وفى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ تطهرت مصر من القوات المحتلة ،
وتنسم الشعب نسمة الحرية التى ملأت حياته بالفرحة والأمل فى الغد
الحر الذى سيبنى به بارادته الثورية الحرة .

ولكن الاستعمار ما لبث أن عاد فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكان
عدوانا ثلاثيا مجرما حاول بسط نفوذه على مصر والمنطقة من جديد .
وتصدى الشعب للعدوان ، وحمل الشعب السلاح وقاتل بشرف
وفداء .

وانتصر الحق والعدل والحرية وتقرير المصير بانتصارنا فى معركة
السويس الخالدة وكانت معركة بورسعيد هى معركة العالم الحر كله ،
هى معركة العروبة .
وخرج الاستعمار من أرضنا الطيبة يجر أذيال الخيبة والفشل
وسقط العدوان ، ولم تكسب الدول المعتدية غير الكراهية والحقد .

وسجل التاريخ في أشرف صفحاته وأنصعها انتصار الشعب
ة مقاومة وكفاح هذا الجيل من شعب مصر الذي كان على موعد
القدر ليفوز بالنصر المبين مرتين في عام واحد : عام ١٩٥٦ الفاصل
نضالنا القومي .

المؤلف

وفيق عبد العزيز فهمى

الباب الأول
الأطماع الاستعمارية في مصر

الفصل الاول

الحملة الفرنسية على مصر

بينما كانت مصر تئن تحت وطأة استبداد وظلام الغزو العثماني الذي جثم على أرضها وأفقدتها استقلالها في سنة ١٥١٧ ظهر في الأفق شيطان استعماري جديد ، هذا الشيطان هو الحملة الفرنسية التي استهدفت مصر والشام سنة ١٧٩٨ .

وقد كانت مصر دائما في صراع مع الشيطان الاستعماري : ففي الوقت الذي جاءت فيه الحملة الفرنسية الى مصر كانت الحياة في مصر حياة ظلم وفساد ، وكانت مصر قد فقدت استقلالها وأصبحت ضمن الاملاك العثمانية وفي تلك الفترة تحولت مصر الى غابة تحكمها وحوش ضارية : كان المماليك يعتبرونها غنيمة سائفة ، وكان الصراع الرهيب بينهم على نصيب كل منهم في الغنيمة .

« وكانت ارواحنا وثوراتنا وارضينا هي الغنيمة » (١)

هكذا كانت مصر عند مجيء الحملة الفرنسية .

والحقيقة أن الحملة الفرنسية على مصر لم تكن هي بداية موجات الاستعمار الأوربي التي تعرضت لها مصر .

ان تلك الحملة كانت احدى حلقات الغزو الاوربي لمصر ، هذا الغزو الاستعماري الذي بدأ بالحروب الصليبية العسكرية « التي جاءت مستترة وراء صليب المسيح وهي أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » (٢) .

جاءت الحملة الفرنسية الى مصر نتيجة للتناقس الاستعماري

(١) جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة .

(٢) جمال عبدالناصر - الميثاق الوطني .

بين فرنسا وبين انجلترا هذا التنافس الذي استمر من أواخر القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر .

« ولعل حملة بونابرت على مصر هي التي كشفت النقاب لأول مرة عن الصراع الذي قام بين الدول الاوربية العظمى وأوضحت تماما كيف تبادر هذه الدول الى الاتحاد في جبهة واحدة ضد أية دولة أوربية تحاول الاستئثار لنفسها بالسيطرة على مصر دون سائر الدول» (١) ؟

ذلك أن سياسة فرنسا قد اهدتوا الى أن أسلم طريق للقضاء على قوة بريطانيا انما هو هزيمتها في مستعمراتها الشرقية بقطع المواصلات البريطانية الى تلك المستعمرات فيكون ذلك كفيلا للقضاء على تجارة بريطانيا .

وفي ١٢ من أبريل سنة ١٧٩٨ أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها في شأن انفاذ الحملة الى مصر تحت قيادة بونابرت وبينت في مقدمة ذلك القرار أسباب الحملة بقولها :

ان حكومة الامارة لما رائته من أن البكوات المماليك الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم وأنهم يرتكبون الاعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضد الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون أموالهم ويعتدون على أرواحهم، ولما كان من واجب الحكومة أن تقتص من أعداء الجمهورية أينما وجدوا واذ كانت الطريقة المنطوية على القدر التي استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفا بالمصاعب من الطريق المعتادة فلذلك كله أصبح من المهم فتح طريق جديدة لقوات الجمهورية للوصول الى الهند .

ووصلت الحملة الى الاسكندرية في أوائل يوليو سنة ١٧٩٨ .

ومنذ دخلت الجيوش الفرنسية الفازية ارض مصر لم يترك لها الشعب المصري فرصة الا ناهضا ووقف في وجهها برغم الفارق الكبير بين القوتين .

ويقول الدكتور محمد أنيس عن المقاومة الشعبية الرائعة التي وقفت في وجه الغزاة : « فحين نزل بمصر الغزو الفرنسي تناسى المصريون كراهيتهم للحكام الطفأة من المماليك والعثمانيين ووقفوا معهم جنبا الى جنب لمقاومة الغزاة ، ولم يكن من المعقول ان تصمد سيوف مراد ومماليكه امام قوات الفرنسيين وتنظيماتهم العسكرية الدقيقة فانهارت المقاومة الرسمية ، لتبدأ المقاومة الشعبية الصرفة ، وأقول المقاومة

(١) محمد على الفتيق . الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب السويس .

الشعبية لأن الذى قام بثورتى القاهرة الاولى والثانية ضد الحكم الفرنسى هم أهل القاهرة انفسهم : فأولاد البلد من الحسينية والعطوف وباب الشعرية وخان الخليلي وبلق وفتوات الاخطاط والحارات هم الذين نظموا انفسهم ووضعوا الخطة واشتروا السلاح أو خطفوه من الفرنسيين ، وهذا رد على الذين يدعون ان المشايخ والماليك هم الذين كانوا يحرضون العامة ويشيرونهم على الفرنسيين . والحقيقة ان هؤلاء العامة هم الذين أجبروا المشايخ والماليك فى أكثر من مرة على الاشتراك فى الثورة ، هذا عن موقف القاهرة من الحكم الفرنسى اما فى الأقاليم فالحقيقة ان الامر لم يستتب مطلقا للفرنسيين هناك . ولم تجز على المصريين كل أحابيل الفرنسيين » .

وكانت لثورات القاهرة ضد الفرنسيين صدى فى الأقاليم فلقد قامت المقاومة فى جميع بلاد الوجه البحرى قاطبة وخاصة تلك البلاد التى على مقربة من القاهرة .

وبينما كانت المقاومة الشعبية تعيش انبل ساعات عمرها نجد ان الماليك كانوا يهربون من القاهرة الى أقاصى البلاد ويحملون معهم حليهم وأموالهم تاركين الشعب وجهبا لوجه أمام الجيش الفرنسى المنظم وعتاده الحديث .

ويعلق الاستاذ الرافعى على موقف الماليك من المقاومة بقوله :

« وكان الماليك على عاداتهم لم يستهدفوا مواجهة الجيش الفرنسى وتركوا عبء القتال على عاتق الأهالى ، فقائمة الماليك قد تلاشت اذن أمام الجيش الفرنسى ، على أن مقاومة الأهالى كانت أشد وأنكى وأعظم فى اضعاف مركز الفرنسيين فى الوجه القبلى .

فشل الحملة الفرنسية :

هنالك أسباب عدة لفشل الحملة الفرنسية التى جاءت الى مصر سنة ١٧٩٨ ، والتى استهدفت غزو مصر وسورية وجعلها قاعدة لامبراطورية فرنسية فى الشرق ، إلا أنه مهما قيل من آراء فى تفسير سبب تسليم الفرنسيين آخر الأمر بجلائهم عن مصر فانه لا ينبغى تجاهل سبب هام فى هذا التفسير وهو ادراك الفرنسيين تعذر بقائهم وسط شعب يعاديهم ويخطف أساحتهم ليحاربهم بها وينقض على من يصل الى أيديهم من جنود الاحتلال .

هذا بالإضافة الى ما قامت به بريطانيا من مناهضة الحملة

الفرنسية واحباط اهدافها : فقد قامت بريطانيا بتحطيم الأسطول
الفرنسي في موقعة « أبو قير » البحرية وساعد الانجليز والى عكا في حربه
ضد نابليون ، واشترك الانجليز مع العثمانيين في الحملات العسكرية
التي ناوت الفرنسيين في مصر حتى أجبرت الحملة على الجلاء عن مصر
سنة ١٨٠١ دون أن تحقق اهدافها السياسية التي جاءت من أجلها.
وبرغم ذلك الفشل الذي منيت به حملة بونابرت على مصر فان تلك
الحملة كان لها نتائج سياسية ودولية وعلمية واقتصادية خطيرة غيرت
من وجه الحياة في مصر والعالم العربى .

الفصل الثاني

التسلل البريطاني الاستعماري في مصر

كان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر أن اتجهت انظار بريطانيي الى أهمية موقع مصر الجغرافي والاستراتيجي ومنذ ذلك الوقت لم تأر انجلترا جهدا في محاولة احتلال مصر أو بسط نفوذها فيها أو تقرير وتحقيق المركز الممتاز .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستعماري سعت بريطانيا بشتى الطرق حتى تحقق لها في سنة ١٨٨٢ احتلال مصر دعما لنفوذها الاستعماري وصيانة لامبراطوريتها في الهند .

أما كيف انتهى الأمر باحتلال بريطانيا لمصر فهذا هو ما نوضحه فيما يلي :

أولا - سياسة بريطانيا في أثناء وجود الحملة الفرنسية في مصر :

علمنا فيما سبق أن الأسطول البريطاني قد حطم الأسطول الفرنسي في معركة « أبو قير البحرية » وقد دفع بريطانيا الى تحطيم هذا الأسطول يقينها أنه لو تمكن نابليون من اخضاع مصر وجعلها مستعمرة فرنسية فإن ذلك كفيل بأن يجعل فرنسا قادرة على طرد بريطانيا من البحر المتوسط وان يصبح الطريق الى الهند أمام بونابرت ممهدا .

لكل ذلك طار صواب الاستعمار البريطاني واستعد لناهضة حملة بونابرت .

وقد عملت بريطانيا على تأليب الرأي العالبي ضد الحملة الفرنسية ، ثم قامت بعقد حلف بينها وبين كل من تركيا وروسيا ضد فرنسا وظلت بريطانيا تكيد لفرنسا حتى تم لها ما أرادت . فتم جلاء الفرنسيين عن مصر في سنة ١٨٠١ .

م ٢ - قضية الجلاء-

ثانيا - سياسة بريطانيا بعد خروج الحملة :

منذ جلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ وبريطانيا تحاول احتلال مصر ، فبعد خروج الفرنسيين من مصر تلكا الانجليز في الجلاء عن البلاد وطمعوا في بسط نفوذهم على وادي النيل ، مستندين في بقائهم على الاتفاقية المعقودة بينهم وبين تركيا في ٥ من يناير سنة ١٧٩٩ الخاصة بضمان الحكومة البريطانية لسلامة أملاك السلطنة العثمانية بلا استثناء كما كانت قبل الحملة الفرنسية .

غير ان الانجليز وهم أهل دهاء وخداع توصلوا الى اتفاق الحقي بالاتفاقية السابقة ، ومضمون هذا الاتفاق أن الجيش الانجليزى لايجلو عن مصر الا بعد استتباب الأمن في ربوعها .

ومن هذا يبدو أن بريطانيا قد بدأت تسعى لاحتلال مصر حتى اننا نجد السير « روبرت ولسن » القائد الانجليزى للجيش البرى في تقريره المرفوع « للسير ايركرومبى » القائد العام للحملة الانجليزية لطرده الفرنسيين من مصر ، وقد نشر هذا التقرير في انجلترا عام ١٨٠٣ ، يقول :

« ان الاحداث التى وقعت في مصر قد فتحت لنا آفاقا واسعة جديدة عن هذا البلد ، وأكدت لنا تأكيدات لا يرقى اليها الشك أن كل ما سبق هذا اليوم من المعلومات التى تألفت منها في أذهاننا فكرتنا عن مصر لم تكن الا مجرد خيال ، ولقد تبين لنا انه لا بد للأسطول البريطانى من العمل على الحيلولة دون احتلال أية دولة لجزيرتى قبرص ومالطة وأن انجلترا على الرغم من أنها أعلنت نزاهة هدفها من حملتها ضد الفرنسيين في مصر وتجردها من الأغراض الخفية لا بد من الاعتراف بما يمكن أن يتاح لانجلترا من عظيم المزايا لو ظلت مصر فى قبضتها واتخذت منها مستعمرة كسائر المستعمرات البريطانية في الهند ، فاحتلال مصر يعتبر من الضروريات القصوى لكفالة أمن بريطانيا ، وأن سمها اليه لايقصد منه التوسع في زيادة رقعة الارض التى تحتلها أو الطمع في زيادة ثروتها وانما هو استجابة لداعى أمنها »

« ومن أجل ذلك كان من العسير على انجلترا أن تسمح لجيوشها بالجلاء عن مصر دون الافادة في هذا الصدد من الظروف التى خلفتها الحملة الفرنسية ولا سيما أن جيوش بريطانيا دخلت مصر باسم سلطان تركيا وحسابه فلم تكن والحالة هذه غازية » .

كذلك نلاحظ أن الدعوة الى احتلال بريطانيا لمصر كانت قد تفشت بين البريطانيين الاستعماريين اذ نجد لورد الجين سفير بريطانيا

في القسطنطينية يرسم لحكومته في رسالته المؤرخة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٧٩٩ خطة لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

فقال : « ان عمل الجيش الانجليزي في مصر لا ينتهي بمجرد هزيمة الجيش الفرنسي وطرده من مصر بل عليه ان يبقى فيها وان يعلن ان بقاءه في مصر انما هو بصفة مؤقتة مستندا في ذلك الى استمرار قيام حالة الحرب بين انجلترا وفرنسا واحتمال عودة فرنسا الى تسخير جيش الى مصر لاحتلالها ، وبهذا يكون بقاء الجيش البريطاني فيها لحمايتها من الغزو الخارجي » (١) .

ويقول المؤرخ بولدين : في مذكراته عن مصر والمنشورة في عام ١٨٠١ : « ان انجلترا جديرة بان تفخر بجواهر التاج البريطاني . ولكنها اذا استطاعت الاحتفاظ بمصر اضافت الى هذا التاج جوهرة لم تنتظم فيه جوهرة اثنان منها ! » .

بل ذهب بعض المسئولين البريطانيين الى حد ان تقوم بريطانيا « بتدمير مصر واغراق اراضيها » في حالة مقاومة المصريين لمشروعات انجلترا الاستعمارية في مصر .

غير انه تم في ٢٥ من اغسطس سنة ١٨٠٢ توقيع اتفاقية الصلح بين فرنسا وتركيا ، وبذلك لم يبق لانجلترا من سند للبقاء في مصر الا التمسك بما كان عقده القائد البريطاني « هتشتون » مع المالك من الاتفاقيات التي جعلت من انجلترا حامية لهم .

اما تلك الاتفاقيات التي حاولت بمقتضاها بريطانيا ان تمدد بقائها في مصر فلم تكن الا وسيلة استعمارية خبيثة ، اذ استطاعت بريطانيا ان تخلق ركيزا وعميلا لبث سياستها، ولم يكن هذا العميل سوى المالك بزعامة محمد الالفى احد زعماء المالك ، واشترت بريطانيا هؤلاء الخونة بثمن بخس وهو التلويح لهم بانها ستسعى لدى السلطان لمساعدتهم في حكم مصر .

ولكن على الرغم من ذلك لم تعترف تركيا بتلك الاتفاقات ، وظل الشعب المصري يبدي تدمره وسخطه على الانجليز حتى اضطر هؤلاء الى الجلاء عن مصر سنة ١٨٠٣ .

ثالثا - انجلترا تقرر غزو مصر (حملة فريرد سنة ١٨٠٧) :

لم يكن خروج الجيش الانجليزي من مصر يعنى ان بريطانيا قد عدلت عن احتلال مصر ، بل انها كانت مضطرة الى هذا الجلاء لضغط

(١) محمد على النيت « الشرق والغرب من الحروب الصليبية الى حرب

السويس » .

تركيا عليها اولا ولابرام صلح اميان سنة ١٨٠٢ بينها وبين فرنسا ،
وتضمن هذا الصلح شرط جلاء الانجليز عن مصر . هذا .بالاضافة الى
حالة الشعب النفسية الثائرة ضد الغزاة .

تقول : خرج الانجليز من مصر وهم ينوون العودة اليها ، ولذا
نجدهم قد صجبوا معهم الى انجلترا احد زعماء المماليك (.الالفى بك)
حتى يتفاوضوا معه ويرسموا له كيفية تنفيذ السياسة البريطانية في
مصر ، حتى يحين الوقت لغزو مصر .

وفي سنة ١٨٠٧ جاءت الحملة البريطانية الى مصر بقيادة فريزر ،
وحاولت الاتصال بالعملاء (المماليك) الا انها لم تنجح في مسعاها هذا
بسبب وفاة الالفى ..

وتصدت المقاومة الشعبية للغزاة فأوقعت بهم الهزيمة عند رشيد
والحماد وتم لمصر النصر ، وكان الفضل كله للقيادة الشعبية الماهرة
وللشعب الذى لم يبخل بالمال والأرواح .

وبينما نجد ان الشعب قد رد بتصميم ونجاح حملة فريزر هذه
نتيجة للمقاومة الشعبية التى نظمها بكفاية الزعماء وعلى رأسهم السيد
عمر مكرم نجد ان المأساة تظهر فى الوقت نفسه : ذلك ان « محمد على »
قد أزعجه ان تنجح المقاومة الشعبية فى رد الغزاة ، وشعر على الفور
بقوة الحركة الشعبية ، ولما كان محمد على لا يحسن النية بالزعامة
الشعبية برغم أنها قد أوصلته للحكم ، بل انه لم يكن يؤمن بالحركة
الشعبية ، عمل على تحطيمها حتى يخلو له الميدان وبذلك يستنى له
الحكم المطلق والمفاسمات الفردية التى جرت على البلاد المصائب
والكوارث المتلاحقة .

رابعا - مطامع محمد على الشخصية والمؤامرات البريطانية :

ومنذ ان ولى محمد على ولاية مصر راح يبني جيشا وطنيا
واسطولا قويا استخدمهما فى حروبه ومغامراته العقيمة التى استهدفت
مصالحه الفردية متجاهلا مصالح الشعب فى الوقت نفسه . وكان من
نتيجة تلك الحروب المتصلة التى خاضها الجيش المصرى لتحقيق مطامع
محمد على أن راحت انجلترا تدبر المؤامرات ضد مصر ومحمد على حتى
تبلور الموقف فى آخر الامر فى صورة التدخل الأوربى ومعاهدة لندن
سنة ١٨٤٠ .

فى المدة من سنة ١٨١١ حتى سنة ١٨٣٩ والجيش المصرى
ينتقل فى معارك وحروب كان له فيها النصر دائما ، ولقد أزعجت هذه
الانتصارات تركيا والدول الغربية كثيرا حتى ان المسألة المصرية والمسألة

الشرقية ومسألة التوازن الأوربي عامة قد أصبحت موضع بحث ونظر دول أوروبا ، فنشاهد أن روسيا قد نظرت بعين الخوف والوجل الى تقدم الجيش المصرى واقترابه من عاصمة تركيا ، وكان مصدر خوف روسيا أن يمتد نفوذ مصر الى البواغيز والبحر المتوسط وضفاف البسفور الدردنيل والبحر الاسود ، وكان ذلك يعنى عدم تمكن روسيا من تحقيق اطماعها فى تلك المناطق ، ومن ثم أسرعت روسيا الى نجدة السلطان ومد يد المساعدة اليه .

ومن جهة أخرى نجد فرنسا وانجلترا بدلان جهدهما فى الضغط على محمد على حتى يسوى خلافاته مع السلطان ليعبدا الدب الروسى من بسط نفوذه على تركيا .

ونتيجة لكل تلك المساعي والمناورات تم اتفاق (كوتاهية) الا أن تركيا حاولت استرجاع سورية وأقليم أدنة الى حوزتها ، وجهزت لذلك جيشا تحرش بالجيش المصرى وتحدها للقتال وهاجم حدود مصر الشمالية التى حددتها اتفاقية كوتاهية ، ودارت معركة حامية تم لجيشنا فيها الانتصار فى معركة نصيبين سنة ١٨٣٩ .

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

برغم أن تركيا هى التى تحرشت بالقوات المصرية ، وبرغم انها قد نقضت اتفاقية كوتاهية ومع أن الجيش المصرى أجبر على القتال فى (نصيبين) حتى تم له النصر فان السياسة الدولية المعادية لمحمد على أبت أن تبقى اتفاقية كوتاهية مرعية من تركيا ومن جانب تلك الدول علما بأن تلك الاتفاقية كانت تدعو الى الاعتراف باستقلال مصر التام وانفصالها عن تركيا وانضمام سورية اليها .

ان هذا الموقف الدولى المعادى لمصر كان مرده الى انتصارات الجيش المصرى التى جعلت تلك الدول الأوربية تقف من المسألة المصرية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف اطماعها ونزعاتها . وكانت انجلترا قوام المؤامرة الدولية على مصر فى عهد محمد على اذ قام (بالمرستون) رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت بالجهد الأعظم فى حمل روسيا وتركيا وبروسيا على ابرام معاهدة لندن المشهورة فى ١٥ من يوليو سنة ١٨٤٠ .

مركز مصر الدولى كما تحدده معاهدة لندن :

ان معاهدة لندن هى الوثيقة الأساسية لمركز مصر الدولى من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٤ ، فهى التى حددت هذا المركز وجعلت

لمصر شخصية دولية وجعلت حكومتها وراثية في أسرة محمد على الا
أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية مع دفع جزية سنوية
للباب العالي وسريان معاهدات تركيا في مصر ، واعتبار قواتها الحربية
جزءا من قوات السلطنة العثمانية .

لكن هذه المعاهدة حرمت مصر ثمرة انتصاراتها المتوالية ، اذ نصت
على ارجاع مصر الى حدودها الاصلية ، أى قبل حروبها الاخيرة
وحرمانها حكم جزيرة العرب وسورية وكريت واقليم أدنة وتحويل
محمد على حكم سورية الجنوبية ، وهددت الدول الاوروبية الأربع
باتخاذ وسائل العنف والقوة لتنفيذ شروطها في حالة رفض محمد على
قبولها .

وهكذا نجحت بريطانيا في أن تحمل الدول على التدخل في شئون
مصر وأن تقف حجر عثرة في سبيل استقلالها التام .

وهكذا ساق (محمد على) مصر وراءه الى مفاسمات عقيمة
استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

فماذا جنى الشعب المصرى من جراء الحروب الوهابية وحروب
السودان وحروب اليونان والمورة ثم الحروب في الشام وتركيا ؟ كانت
تلك الحروب استغلالا لامكانيات مصر لمصلحة وأهواء محمد على
الشخصية ، ولم يجن الشعب غير استنزاف موارد ثروته للانفاق على
تلك الحروب ، وضياع شباب الوطن في ميادين الحروب !

ان تلك الحروب المتواصلة قد عرقلت من تطور حركة اليقظة
الشعبية في مصر واصابتها بنكسة خطيرة كان لها أفدح الأضرار على
الحياة المصرية .

فلقد كانت تلك النكسة من أهم الأسباب في امتداد نفوذ الاجانب
بمصر واشتداده .

**خامسا - التسلسل الانجليزى وتدخل الدول الاوروبية في عهد خلفاء
محمد على :**

وكان من نتيجة عرقلة اليقظة المصرية واصابتها بالنكسة ان ظهر
التدخل الأجنبي في مصر الا انه :

« من سوء الحظ ان النكسة وقعت في مرحلة هامة من مراحل
تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور في ذلك الوقت من مجرد

احتلال المستعمرات واستنزاف مواردها الى مرحلة الاحتكارات المالية
لاستثمار رءوس الاموال المنهوبة من المستعمرات .

« وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالية
وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس وتحويل
أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية
عن أقطان أمريكا التي قل ورودها بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم
انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الأمريكية » (١) .

وهذا يعنى أن النكسة جاءت في ظرف خطير من تطور الاستعمار
العالمى الى مرحلة الاحتكارات المالية الدولية .

وبدأ التدخل الاجنبى في مصر في عهد عباس الاول الذى كان على
صلة مودة بالانجليز فأعطاهم امتياز انشاء خط حديدى بين القاهرة
والاسكندرية ، وكان الانجليز يمنون أنفسهم باتمام هذا الخط وبانشاء
خط آخر بين القاهرة والسويس ليمنعوا فرنسا من حفر ترعة برزخ
السويس الذى يصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر لما رأوه في
ذلك من خطر على مصالحهم في المستعمرات البريطانية في الشرق .

ثم كان عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) :

الذى اشتهر بتساهله مع الاجانب وخاصة هؤلاء الذين لا مبادئ
ولا خلق لهم وقد اتخذوا من الامتيازات الاجنبية حصنا يلجئون اليه
متى أعوزتهم الحيلة فى الحصول على مصلحة ذاتية لهم ، فجزروا على البلاد
شرا مستطيرا وويلات كانت سببا مبدئيا فى الخراب المالى فى المستقبل .

« وكان محمد سعيد مثالا للغالبية من أمراء هذا البيت (بيت
محمد على) ضعيف العقل قليل الصبر معتل الجسد ، لم ينفع هذا
الشعب فى شيء بل ابتلاه بالأميرين معا اللذين قصما ظهره طوال القرن
الماضى : الدين ، وقناة السويس ! كان أول من استدان وأرتهن موارد
الدولة ليؤدى الارباح الفادحة وكان هو الذى منح فرديناند ديليبس
الاذن فى حفر قناة السويس » (٢) .

ولم يكد يداع فى العالم ان « سعيد » وافق ديليبس على حفر
قناة السويس حتى انقلبت أوروبا ضد المشروع وصاحبه الفرنسى ،
وتزعمت هذه الحرب انجلترا .

وعقد سعيد أول قرض ثابت سنة ١٨٦٢ والى جانب هذا القرض
ابتدع سعيد طريقة السندات على الخزانة وهى أن يستدين من المرابين

(١) الرئيس جمال عبد الناصر « الميثاق »

(٢) الدكتور حسين مؤنس « قناة السويس حقائق ووثائق »

ديونا سائرة بسندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقرضة ، ولا يخفى ما لهذه الوسيلة من خطورة على مالية البلاد لانها استدانة لا ضابط لها ولا رقابة عليها .

وتوفى سعيد تاركا ديونا على مصر يقدر أصله بأزيد من عشرة ملايين من الجنيهات .

واتى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) :

وازدادت الأزمة المالية شدة ، اذ توسع اسماعيل في الاستدانة ، وامتدت يده بكثرة الى البنوك الاوربية فاقترض مبالغ ضخمة بفوائد عالية رهن بسببها موارد البلاد لسداد اقساطها ، وفى وصف ما حدث فى هذا الشأن يقول الدكتور حسين مؤنس :

أسرع سماسرة أوروبا يزينون للولاة الاستدانة ، فأسرفوا فيها عن قلة نظر وسوء تقدير وقلة الاحساس الحقيقي الصادق نحو مصر ، واجتهد الزبانية فى ربط هذه الديون بارتهان موارد البلاد ومرافقها وتقدير أفحش الأرباح عليها ، ومضوا يهددون بالاستنجد ببلادهم حتى غرقت مصر فى الدين وأصبحت مرافقها كلها رهائن بيد مصارف أوربية تؤيدها بلادها . وقد وصلت أرباح الدين فى بعض الاحيان الى ٢٠٪ وزيادة ، بل ان الملايين الاربعة التى باع اسماعيل بها أسهم مصر فى القناة اعتبرت ديونا تدفع مصر عنه أرباحا قدرها ٥٪ مدى ٢٠ سنة وقد دفعتها مصر كلها .

ولا ادل على حقيقة قبح الاستعمار وجوره من أن نورد هذا البيان المالى فى شأن حفر قناة السويس :

فى سنة ١٨٦٤ أصدر نابليون حكمه الجائر ، بأن تدفع مصر ٣٨٣٦٠٠٠٠ جنيه لشركة القناة فى مقابل نزولها عن بعض شروط النهب والاحتيايل التى استدرج ديليسبس الخديو « سعيد » للتوقيع عليها .

وفى سنة ١٨٦٦ دفعت مصر للشركة مليونين آخرين من الجنيهات فى مقابل التخلّى عن شرط آخر من هذه الشروط المجحفة .

وفى سنة ١٨٧٥ انتهزت إنجلترا فرصة وقوع مصر فى أزمة مالية، فاشترت منها أسهمها فى القناة وعددها (١٧٦٧٠٠٢) بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . هذه الأسهم بلغت قيمتها سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه وريحت منها الخزانة البريطانية الى تلك السنة ٣٨٦٠٠٠٠٠ جنيه .

وفى سنة ١٨٧٦ استقلت أوروبا أزمة مصر المالية الشديدة فأرغمت مصر على النزول عن حصتها من أرباح الشركة وهى ١٥٪ فى

مقابل ٨٨٠.٠٠٠ جنيه مع أن إيراد هذه الحصة في السنة يبلغ ٨٦٩.٠٠٠ جنيه .

وبرغم ذلك أخذت السحب السوداء تتجمع في سماء مصر . وبدأت عواصف السياسة الاستعمارية تشتد في مصر فأنتجت انجسرا لجنة للدراسة احوال مصر يرأسها استعماري هو مستر ا كيف ، وكانت هذه فرصة جديدة لبريطانيا للتدخل في شئون مصر . وعندما اكتشف هذا اسماعيل صرح لصحفي انجليزي يسمى بيتي كينجستون سنة ١٨٧٦ : « ما كنت أظن قط أن انجلترا ترمي بشرائها أسهم قناة السويس وارسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتي الى وضع يدها على مصر » .

وتحقق ما رآه اسماعيل بالفعل إذ أعقب ذلك انشاء صندوق الدين وأصبحت مصر بالفعل في قبضة أوروبا ، فان صندوق الدين كان أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الاجنبي في شئون مصر . « غير أن الاجراءات التي اتخذها اسماعيل مع ما تحمله من افتئات على سلطة الحكومة المصرية لم تقنع الحكومة الانجليزية ، فاتفقت مع الحكومة الفرنسية على فرض رقابتها الثنائية على المالية المصرية مع الإبقاء على صندوق الدين » .

ثم طلبت الدولتان تأليف « لجنة التحقيق » الأوربية لفحص الحال . . وأذعن اسماعيل لهذا الطلب مع ما في ذلك من اعتداء صارخ على استقلال مصر . .

تلك كانت صورة التدخل الاجنبي في مصر عن طريق الأزمة المالية . أما المظهر الآخر للتدخل فقد كان عن طريق الامتيازات الاجنبية ، هذه الامتيازات التي بدأت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر . ان تلك الامتيازات كانت تمثل استبداد الدول الاوربية بالشرق عامة ومصر خاصة . ومما زاد في خطورة تلك الامتيازات ضعف سعيد واسماعيل في عهدهما (١٨٥٤ - ١٨٧٩) .

وفي أغسطس سنة ١٨٧٨ قامت في مصر وزارة خسيصة يرأسها ارتين نوبار الأرمنى ووزير ماليتها ريفرز ويلسون الانجليزي ووزير الاشغال فيها دى بلنير الفرنسى . . وبدأت هذه الوزارة عملها بفصل ٢٥٠٠ ضابط مصري من الجيش بحجة تخفيف عبء الميزانية ولم تدفع لهم متأخر رواتبهم عن ١٥ شهرا ماضية ، كما أقصت الموظفين المصريين عن السلطة وعزلت بعضهم وعينت في الوقت نفسه بعض الاجانب .

كل ذلك أشعل جذوة الحركة الوطنية في النفوس . . . ويشور الجيش درع الأمة ، فتقوم ثورة عسكرية في مظهرها الاول ثم تصطبغ بالطابع القومي ، تلك كانت الثورة العرابية .

الفصل الثالث

الثورة العراقية والاحتلال البريطاني

كانت الثورة العراقية حركة وطنية قومية انبعثت في مصر وهي تعتبر بحق من قمم النضال الثوري والمقاومة الشعبية في مصر ، هذا النضال الذي كان ثورة على التدخل الأجنبي في شؤون مصر وثورة أيضا على فساد الحكم الذي كان سائدا في مصر . حيث كان الاستبداد والظلم ينشران ظلامهما .

ولم تكن هذه الثورة الا نتيجة لفساد أحوال مصر . ويتلخص هذا الفساد في امور ثلاثة: الحكم الاستبدادي المطلق، والأزمة المالية التي كادت تخنق مصر ، وتغلغل نفوذ الأجانب في مصر .

وبدأت الثورة تأخذ طريقها الى أفئدة الشعب ، وكان هذا خلال اختتام الشعور القومي في نهاية عهد الحديو اسماعيل حينما قام أحمد عرابي وصاحبه على فهمي وعبد العال حلمي يحتجون على تفوق العنصر الجركسي والتركي في الجيش وسوء المعاملة التي كان يلقاها المصريون، فكان هذا سببا من أسباب الثورة

ويقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : ظهرت طليعة الشعور القومي الجديد سنة ١٨٧٧ ثمرة عوامل تأصلت آثارها في النفوس : مظالم كثيرة في مجتمع ملء بالالتزامات خال من الحقوق ، وتحكم تركي ظالم ، وأزمات مالية طاحنة ، ثمرة استغلال الاجانب مرافق البلاد ! «

وتهيات البيئة المصرية لمناهضة هذه المظالم وخاصة أنه قد تلقت مصر في تلك الفترة البذور الجلييلة التي القاها جمال الدين الأفغاني فأينعت تلك البذور وما أسرع أن ظهرت في البلاد حركة حرة كأعظم ما تكون الحركات الحرة ، فظهر الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم الذي أصبح خطيب الثورة العراقية .

بهذه العوامل والمؤثرات مجتمعة قام في مصر رأى عام قومي جارف

والى جانب ذلك كانت هناك اجتماعات سرية يعقدها الضباط الأحرار
بزعامة أحمد عرابي ، وبهذا تألفت الثورة العربية بمعناها الصحيح من
التقاء العنصرين المدني والعسكري . .

هذه النورة التي نجحت في دعوتها للحكم النيابي في أغسطس سنة
١٨٧٨ في الوقت الذي كان اسماعيل مستندا فيه الى الروح القومي في
مواجهة ازدياد النفوذ الأجنبي والاستعادة حكمه المطلق .

ومن ثم تألفت أول وزارة مصرية مسئولة برياسة نوبار ، ولكن الأمة
نارت على تلك الوزارة فاقيلت . وتألفت وزارة وطنية على رأسها محمد
شريف الذي نقدم « باللائحة الوطنية » التي قررت مبدأ مسئولية
الوزارة أمام المجلس ، وهكذا تهيأت البلاد للحكم الدستوري .

فلما فشلت خطة أوروبا في الاستيلاء على مصر عن طريق تدخلها
المتزايد في شئوننا أخذت إنجلترا وفرنسا على عاتقهما مهمة خلع اسماعيل
من ولاية مصر ، وتم لهما ما أرادتا .

وفوجئت البلاد بعزل اسماعيل وخلفه على العرش أكبر أنجاله توفيق
الذي أصبح العوبة في أيدي الأجانب ، وكان وجود مثله على عرش مصر في
ذلك الوقت مما يضاف الى أسباب شقائها وسوء طالعها (١) .

وما لبث أن تنكر توفيق للحركة القومية ورفض الدستور ، فاستقال
شريف سنة ١٨٧٩ وجاءت وزارة رياض الذي اشتهر بشدته ومعارضته
للدستور .

وقامت ثورة الضباط في الاول من فبراير سنة ١٨٨١ ضد عثمان
رفقي وزير الحربية الشركسي الجنسية الذي كان يكره المصريين . ويمنع
ترقيتهم ، ويعمل كل ما يجعل الشركاسة في الجيش العنصر الذي يسود
وأتاب الضباط الاحراز « أحمد عرابي » في رفع الشكوى الى رياض
ضد عثمان رفقي وتعصبه .

وحاول الخديو توفيق اعتقال عرابي وزميليه ، فثار الضباط والجنود
وفكوا أسر عرابي وزميليه ، وذهب الجميع الى عابدين وطلبوا عزل رفقي ،
ونجحوا فيما سعوا اليه وعين البارودي وزيرا للحربية .

وتميزت الشهور التي أعقبت ذلك بأشتداد سوء العلاقات بين الخديو
والضباط الأحرار الذين قادوا الثورة بنجاح وخاصة أن هذه الثورة كانت
تمثل خطرا عظيما صد الخديو وضد تدخل الأجانب في شئون مصر .
ولقد أصبح الجيش بعد ذلك معقد رجاء الأمة لتحقيق سيادتها .

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق هريال « فصل في الثورة العربية » .

وفى سبيل اخفاق هذه الدعوى الثورية حاول رياض والخديو ندير مشاجرة يقتل فيها عرابي ، فلما حاول البارودي ابعاد الجناة عن مناصبهم بادر توفيق باعادتهم متحديا بذلك البارودي ، ثم حاول الخديو تشتيت الضباط الاحرار فى مختلف جهات القطر .

واشتدت حدة الصراع بين السراى والشعب حتى لم ييسق امام الضباط الاحرار غير اعلان مطالب الشعب للخديو .

وهكذا تحددت معالم الثورة ، وكان لابد من ونبه الشعب .

وفى يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ تقدم الجيش والشعب الى ميدان عابدين وتقابل الخديو وعرابى وجها لوجه ، وقدم عرابى مطالب الشعب للخديو وكانت هذه تتلخص فى اسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش الى الحد الذى تقررته الثمرانات .

ولكن الخديو الذى احاط نفسه بحفنة من الباشوات والاقطاعيين واتخذ من الاستعمار سندا له تفرس على عرابى وقال له :

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا خديو البلد اعمل زى ماأنا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى ، وما أنتم الا عبيد احساناتنا »

وفى عزة وطنية وايمان بالله والوطن اجابه عرابى :

« لقد خلقنا الله أحرارا ، ولم يخلقنا ترانا أو عقارا فوالله الذى لا اله الا هو انبأ لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم » .

وبعد أخذ ورد قبل الخديو اسقاط وزارة رياض المستبدة كما أجاب « عرابى » الى بعض تلك المطالب ووعد بأنه سينظر فى بقية المطالب .

وأسندت الوزارة الى شريف بطل الدستور .

ولكن الصفاء لم يدم طويلا بين الخديو والوزارة فقد « قدر على مصر مع الأسف ألا تنعم طويلا بهذا الصفاء ! وكيف كان يرجى ذلك وفى الأفق من أول الأمر بوادى الكدر ؟ فهذا الخديو يبيت الغدر فيدفع البلاد بالتوائه وغدره الى العنف ، وهؤلاء الأجانب يتربصون بمصر الدوائر وقد غاظهم نجاح الحركة الوطنية » (١) .

وسرعان ما ظهرت أزمة الميزانية بين شريف ومجلس الشورى الذى طلب مناقشة الميزانية على حين كان شريف ينكر على المجلس هذا الحق .

واغتتمت انجلترا وفرنسا الفرصة وتقدمتا بمذكرتهما المشتركة الى

(١) محمود الخفيف ومحمد شفيق غربال - فصل فى الثورة العرابية

الحكومة المصرية في ٨ من يناير سنة ١٨٨٢ وجاء في تلك المذكرة : « ان الخديو سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما في ادارة شئون مصر وأهلها . » وكان من الطبيعي أن تقابل هذه المذكرة في مصر بانسخط العام وقبلها الخديو شاكرا بطبيعة الحال » (١) .

وسقطت وزارة شريف وتولاها البارودي وفيها عرابي وزيراً للحربية وكان ذلك في فبراير سنة ١٨٨٢ وأقرت الوزارة الثورية الجديدة حرق المجلس في مناقشة الميزانية ، كما أقرت مسئولية الوزارة أمام المجلس على أساس دستوري سليم .

وظلت كل من إنجلترا وفرنسا تنتظر سنوح الفرصة للتدخل في شئون مصر حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الانجليز أقبح استغلال ، وقد كان من نتيجة تلك المؤامرة أن قامت أزمة حادة بين الوزارة الثورية والخديو الذي لم يوافق على الاحكام التي صدرت ضد الشركسية المتآمرين !

وتتجمع قوى الشر : الخديو والرجعية والاقطاع ضد وزارة الثورة ؛ فينضم سلطان باشا رئيس المجلس الى الخديو ، وازاء كل ذلك يقدم البارودي استقالته ، ولكن « عرابي » أوحى الى الوزراء أن يبقوا مع الأمة . فلا يقدموا استقالتهم الا بأمر من مجلس النواب .

وانتهزت إنجلترا وفرنسا تلك الأزمة فأرسلتا أسطوليهما الى الاسكندرية في شكل مظاهرة بحرية ، ووصل الاسطولان في يوم ١٩ من مايو سنة ١٨٨٢ .

ومنذ وصول الاسطولين أخذ الخديو يتنمر للوطنيين معتزماً ضرب الحركة الوطنية ضربة قاضية .

وفي يوم ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ أى بعد وصول المظاهرة البحرية الاستعمارية بستة أيام تلقت الحكومة المصرية انذاراً نهائياً من الدولتين وكان مضمون ذلك الانذار أن يخرج عرابي من مصر ، وأن يبعد كل من عبد العال حلمي وعلي فهمي الى بلده وأن تستقيل الوزارة .

ورفضت الوزارة المذكرة الا أن «توفيق» أعلن موافقته على الانذار في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٢ ، ومن ثم قدم البارودي استقالته لان قبول الخديو الانذار فيه مساس بحقوق السلطان .

ولما عجز الخديو عن اقامة وزارة جديدة اضطر الى اعادة عرابي على أن يضمن الأمن والنظام .

غير انه في ١١ من يونيو سنة ١٨٨٢ حدثت مذبحة الاسكندرية وهناك اجماع تام على أن تلك المذبحة كانت من تدبير الانجليز والخديو والحونة المحليين ، وقد اتخذها الانجليز ذريعة للتدخل المسلح في مصر لضرب الحركة الوطنية تماما ، كما دبر الاستعمار وفاروق حزيق القاهرة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لايقاف حركة الفدائيين في القناة .

وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٨٨٢ انعقد مؤتمر الآستانة ، وكان أعضاؤه سفراء انجلترا وفرنسا ونائب سفير ألمانيا وسفير النمسا والمجر ونائب السفير الروسي وسفير إيطاليا .

وأصدر المؤتمر في ٢٥ من يونيو ميثاق النزاهة ، وفيه تتعهد الدول الاعضاء بأنها فيما ستخذه من قرارات بشأن المسألة المصرية لن تسعى لنيل كسب خاص ، كما قرر المؤتمر وجوب التدخل في مصر لاجساد الثورة وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة .

ولكن انجلترا كانت قد قررت التدخل وبالفعل ضربت الاسكندرية بقنابل أسطولها في ١١ من يوليو سنة ١٨٨٢ .

والحقيقة أن بريطانيا قد طار صوابها وهي ترى في ثورة عرابي اجماع الأمة على هدف واحد هو القضاء على التدخل الاجنبي والتخلص من عملاء الاستعمار والاحتكارات المالية الاجنبية ، واستمر الاسطول البريطاني يضرب الاسكندرية بقنابله التي تساقطت على جميع أنحاء المدينة حتى أن جون أنينيه القنصل البريطاني بالاسكندرية قد وصف هذا الاعتداء الوحشي بقوله : « لا يسعنا الا أن نعتزف بأنها كانت مجزرة لا موجب لها ولا مسوغ ، ولم يكن الباعث الا الشهوة الوحشية المتعطشة للدماء ، وقد دافع المصريون عن بلادهم دفاع الابطال ، وتقانى الأهالي في الدفاع عن الاسكندرية وكانوا يقدمون الذخائر والمؤن الى رجال المدفعية «البواسل» الذين كانوا يواجهون نيران الاسطول البريطاني في شجاعة نادرة ، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحق أولئك الفلاحين على أداء واجبهم بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التي استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة في صدورهم وهم هم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد في الأهم (١) ».

وبينما كان الشعب يواجه الغزاة كان الخديو يقيم بعيدا عن الضرب في سراى مصطفى باشا .

وقد أضربت النيران في الاسكندرية ، وتسبب في ذلك نيران

(١) عبد الرحمن الرفاعي : « الثورة العرابية والاحتلال البريطاني » نقلا عن جون انينيه « عرابي باشا » .

الاستقلال البريطاني وبعض الأوربيين وبعض أشقياء الاسكندرية وبعض
الأروام ممن قصدوا الحصول على تعويضات .

وفي ١٣ من يوليو وصل الخديو الى سراي رأس التين واستقبله
الأميرال بوشان سيمور ، ومن ذلك اتضح بشكل علني موقف الخديو
بوتيق وأعوامه من هذه الحرب الغادرة .

وكان ضرب الاسكندرية في تلك الظروف وبهذا الاسلوب وبناء على
ادعاءات سيمور التي تمثل «قصة الذئب والحمل» محاولة لمواجهة الدول
بالأمر الواقع لاقتناص الفرصة واحتلال مصر .

ويردد التاريخ في سنة ١٩٥٦ الصورة الاستعمارية نفسها حين
أرادت انجلترا وفرنسا غزو مصر في أثناء اشتغال أمريكا في انتخاباتها
وروسيا في محاولة تهدئة ثورة المجر

وبينما فصلت الدولتان في سنة ١٩٥٦ نجد أن إنجلترا قد حققت
أمنها الذي عملت من أجله في احتلال مصر منذ سنة ١٧٩٨ ، هكذا كما
يقول الدكتور عبد العزيز رفاعي : «اعتدت بريطانيا على حرمة القانون
النسوي ، وقامت بهذا العمل الهمجي الذي لم يسبق له مثيل » .

ووصم العالم وزارة جلاستون بالعار عندما ضربت الاسكندرية
من سبحة ذلك أن قدم مستر جون برايت أحد أعضاء الوزارة البريطانية
استقالته من الحكومة .

ومن المدهش حقا أن يتم العمل السابق نفسه في سنة ١٩٥٦ حين
قدم مستر انتوني ناتنج استقالته من الوزارة البريطانية احتجاجا على
سياسة ايدن العدوانية .

ولم يكد الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى سارع الجيش
المصري بالانسحاب من الاسكندرية ليقوم خطه الدفاعي في كفر الدوار .
«وعندئذ أعلن توفيق عدم رضائه عن عرابي وزملائه ، وأن حكومة عرابي
لا تمثل الحكومة الشرعية للبلاد ، كما دعا «عرابي» المتسلم للانجليز» (١)

وعقدت الجمعية العمومية للمجلس العرفي في ٢٣ من يوليو ١٨٨٢
اجتماعا وصمت فيه الخديو بالخيانة لانحيازه للاعداء وأعلنت عدم اعترافها
بعزل عرابي من وزارة الحربية .

واشتد التكتل الشعبي ، وظهرت وحدة المقاومة التي مثلها الشعب
والجيش .

١ الدكتور محمد نيس «المقاومة الشعبية في مصر الحديثة» - اخترنا لك - ٣٠ .

ورابط عرابى عند كفر الدوار ، الميدان الغربى ، حيث دارت بين القوات المصرية والغزاة المستعمرين معارك عنيفة تعتبر سجلا مجيدا لكفاح الشعب وشدة المقاومة الوطنية المتحدة .

ثم دارت معركة التل الكبير ، الميدان الشرقى ، وكان الانجليز والحديو قد اتفقوا على الوسيلة التى يضربون بها المقاومة الشعبية ومقاومة العرابيين الأبطال ، وانتهوا الى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الانتفاضة الوطنية هي الرشوة وبث السموم بين الناس للعمل على التفرقة بينهم !

وبتلك الوسائل الدنيئة استطاعت بريطانيا هزيمة القوات المصرية فى التل الكبير نتيجة للخيانة التى طعنت المقاومة الشعبية من الخلف ، وبسبب ثقة عرابى فى ديليسبس الذى خدعه بحيدة القناة ، وان الانجليز لن يستعملوا القناة فى الهجوم على مصر ، ولكن الذى حدث أن دخلت الجيوش البريطانية مصر عن طريق القناة !

وحاول عرابى الدفاع عن القاهرة الا أن اعلان السلطان عريان عرابى بجانب ما كان يردده الاقطاعيون والانتهازيون لم يمكن « عرابى » من ذلك .

ودخل البريطانيون القاهرة فى ١٤ من سبتمبر ١٨٨٢ نتيجة للخيانة التى أدت الى هزيمة القوات المصرية .

وبدخول القوات الغازية القاهرة دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل كفاحها ضد الغزاة .

الباب الثاني
الاحتلال البريطاني لمصر

الفصل الأول

سياسة الاحتلال البريطاني لمصر

حققت بريطانيا اذن حلمها في احتلال مصر ، هذا الحلم الذى تجسم منذ الحملة الفرنسية على مصر ، فطلت مسألة الاحتلال بالنسبة لها بمنابة تأمين لمواصلاتها الى مستعمراتها فى الشرق .

وتم لبريطانيا مسماها الاستعمارى فى سرعة خاطفة . فدخلت قواتها مدينة القاهرة فى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

وعاد الخديو توفيق الى القاهرة يوم ٢٥ من أكتوبر ١٨٨٢ فى موكب بدا عليه طابع الاحتلال « ايدانا بأن الخديو دخل عاصمة ملكه فى حماية الجيش البريطانى أو فى أسره » (١) .

وما لبث أن تكشف الموقف عن عملاء الاستعمار وكانوا أقلية ، لكن تلك الأقلية كانت تملك فى يدها مقدرات الوطن واقتصادياته ، هؤلاء كانوا أعيان مصر ورجال الاقطاع يتقدمهم (سلطان باشا) رئيس مجلس النواب والذى كان صورة شرسة للانتهازية التى آحتضنتها أسرة محمد على المغامرة !

وأخذ الخديو يقدق العطاء على الحونة الذين طعنوا الانتفاضة الوطنية الباسلة التى قام بها الشعب بقيادة عرابى وينكل بالاحرار .

وكان أول ما قام به الاحتلال البريطانى هو تصفية تلك الانتفاضة الوطنية بالنفى والسجن ومصادرة الاملاك للزعماء الوطنيين الذين دافعوا عن بلادهم أمام اعتداء الانجليز .

وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عرابى وعبد العال حلمى والبارودى وغيرهم من الضباط الوطنيين ثم استبدل الخديو بهذا الحكم كمنورة لتهدئة الخواطر النفى المؤيد الى سيلان بعد أن تم تجريدهم من ألقابهم وصودرت أملاكهم . كما تم نفي كثير من الزعماء الوطنيين ومنهم الشيخ محمد عبده .

(١) عبدالرحمن الرافعى « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » .

وهكذا تم للاحتلال والخديو والقوى السوداء فى مصر القضماء على المقاومة الشعبية التى تعرضت للحكم الاستبدادى وعلى التدخل الاجنبى فى البلاد .

ومنذ ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ أصبح قنصل بريطانيا صاحب أعلى نفوذ فى البلاد ، وحاولت بريطانيا أن تقنع العالم بأنها جاءت الى مصر لانقاذها من الفوضى « واعادة حياة الاطمئنان والامتقرار والعمل على اصلاح حال الفلاح » هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فانها - كما ادعت - جاءت لحماية الافايات والاجانب فى مصر ، وكانت بريطانيا تدعى ذلك امام الدول حتى تظهر امامها بأن قوات الاحتلال ستحمى الاحتكارات الاجنبية المتفشية فى مصر ، اما اهم مهمة فى نظر بريطانيا واوجيها عليها فقد كانت حماية مصالحها الخاصة السياسية والحربية والاستراتيجية « ثم المحافظة على قناة السويس ومصالح البريطانيين التجارية والمالية » (١) .

وفى سبيل تنفيذ السياسة البريطانية فى مصر أوفدت اللورد دوفرن للاشراف على أمر تسوية المسألة المصرية وحضر دوفرن الى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

وظل دوفرن فى مصر يدرس أحوالها ونظمها وفى النهاية قدم لحكومته تقريره المشهور المؤرخ فى ٦ من فبراير ١٨٨٣ وكان تقريره يهدف الى تثبيت سلطة انجلترا فى مصر قبل كل شىء « ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد فى الادارة والحكم بحيث لا تظهر انجلترا أمام الجمهور المصرى وكأنها تدير أمور مصر » (٢) .

وعلى ذلك سنرى أنه « لما جاء الاستعمار البريطانى . لم يحكم البلد صراحة بضباطه الانجليز » .

« فقد كان ذلك حريا أن يضعه امام الشعب وجها لوجه ، وكان الاستعمار يرى أن خير ما يلائم أهدافه ويحقق أغراضه هو أن يختفى وراء الستار ولا يقف امامه وأن يدير الملهاة بل المأساة من خلف المسرح ولا يظهر عليه » .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا ، وأقام من الوهم عرشا ثم بدأ يجرى بالدمى والاصنام يصنع منها فوق رؤوسنا ملوكا وأمراء .. » (٣)

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت « الاحتلال البريطانى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه » .

(٢) الدكتور محمد مصطفى صفوت (المرجع السابق) .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر « من بيانه امام مجلس الامة سنة ١٩٥٧ » .

كان دوفرن يرى تأييد الحديو توفيق في نطاق محدود بحيث يكون دائما تحت ارشاد الانجليز ورعايتهم ، وفي الوقت نفسه يتبع السلطان نظريا الا أنه في الحقيقة كان العوبة في يد المعتمد البريطاني وأداة لتنفيذ سياسة الانجليز في مصر .

بعد ذلك استدار دوفرن واشترك في تصفية الثورة العربية ، ثم أقدم على تصفية الجيش المصرى « فالجيش كما اعتقدوا كان مصدر الاضطرابات ومنبع الخطر على مصالح الاجانب ونفوذ الدولتين الكبيرتين ولذا سرح الجيش الذى اشترك في ثورة عرابى » (١) .

أما ما جاء فى مقترحات دوفرن بشأن انشاء جيش مصرى جديد فقد كان يرى أن يكون عدد الجيش قليلا ، ولا بد من استخدام عدد من الضباط الانجليز فيه ، كما يجب أن يكون قائد الجيش انجليزيا !

وتولى سير افلن وود أمر الجيش الذى أصبح منذ ذلك الوقت فى قبضة القوات المحتلة يستخدمونه فى تنفيذ اغراضهم ، كما حتمت انجلترا استيراد المؤن والاسلحة الحربية اللازمة للجيش من بريطانيا .

أما البوليس المصرى فقد عين له دوفرن مفتشا عاما انجليزيا وعهد بأمره الى بيكر الانجليزى .

ووجه دوفرن اهتمامه لمسألة نظم الحكم فى مصر وكان « لا يرى ان النظام البرلمانى الصحيح ملائم لمصر ، كما يرى فيه تعطيل لاعمال الحكومة دون داع » .

وكان أول معتمد بريطانى فى مصر هو « السير افلين بيرنج او لورد كرومر (انذى جاء الى مصر كمعتمد فى ١١ من سبتمبر سنة ١٨٨٣ وكان كرومر متسما بالقوة مؤمنا بالامبراطورية البريطانية . ولقد مثل المستعمر ذا البأس والبطش الشديد فقد نفذ فى مصر سياسة وأهداف الاستعمار المتسلط ، وكان لا يحسب حسابا لكرامة المصريين القومية . » ولذا كان عزيزا على المصريين أن يتخلصوا من استبداد ليجدوا محله استبدادا آخر » (٢) .

ومع ان انجلترا كانت تردد باستمرار على مسمع من العالم أن الاحتلال مؤقت فان كرومر لا يرى أن فى الجلاء عن مصر مصلحة لبريطانيا ، أى أنه كان يرمى الى استمرار الاحتلال ، فهو يقول : « أظن أن استمرار الاحتلال البريطانى الى أجل غير محدود يجب أن يكون أساس المفاوضات فى المستقبل بشأن الامور المصرية » وكما يقول فى جهة أخرى :

(١) الدكتور محمد صفوت « الاحتلال البريطانى لمصر » .

(٢) الدكتور محمد صفوت « المرجع السابق » .

« يجب علينا ازاء الباب العالى ألا نحدد فترة لجلاننا وانما نحدد فترة مناقش عند انتهائها موقفنا من جديد ، وفي ضوء هذه المناقشات نحدد مرة أخرى موقفنا من المسألة المصرية » .

فكان كرومر يحاول كما يقول الدكتور صفوت أن « يوفق بين الامبريالزم الانجليزى كما يفهمه الاستعماريون الراسخون وآراء (جلادستون) الحرة ، كان عليه تحقيق مطامع انجلترا الاستعمارية والمحافظة على مصالحها محافظة تامة ، ولكنه فى الوقت نفسه يترك للمصريين ظللا ضعيفا من الحكم الذاتى » (١) .

ولتطبيق الخطة الانجليزية الاستعمارية فى مصر قام كرومر بتعيين عدد من الموظفين الانجليز فى المصالح الحكومية « رمزا لاشراف انجلترا على الادارة المصرية » وحتى يضمن الانجليز تنفيذ المقترحات البريطانية . وكانت الضائقة المالية أهم المشاكل التى واجهها كرومر ، وقد وفق فى علاج تلك المشكلة بعد أن توافرت له وسائل وأساليب قوية مكنته من اصلاح الادارة المالية اصلاحا موقوتا .

ومن أساليب كرومر فى علاج المسألة المالية أنه شرع منذ سنة ١٨٨٥ فى سياسة بيع اراضى الدومين والدائرة السنية .

ثم اهتدى كرومر فى سنة ١٨٨٦ الى « مصدر مالى عجيب » وهو بدل الجندي العسكرية ، فقد صدر فى تلك السنة أمر عال يقضى بأن كل شخص قابل للتجنيد يستطيع أن يعفى من الجندي متى دفع للحكومة مبلغا يختلفا بين ٤٠ جنيتها قبل الاقتراع و ١٠٠ جنيتها بعد التجنيد، وكان المشروع يرمى لغرض مالى قبل كل اعتبار (٢) كما أن « كرومر » قد عزم على أن يحل المشكلة بشيء شبيه بالشعوذة ، فبعد أن كانت مرتبات الموظفين تدفع اليهم فى آخر الشهر قرر أن تدفع اليهم أول الشهر الذى يليه وقد نجم عن ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٧ لم تؤد غير مرتبات أحد عشر شهرا .

ومن كل هذا وبالإضافة الى المعونة التى قدرها اتفاق سنة ١٨٨٥ بأداء جميع الديون السائرة كان كافيا لان تنهض الميزانية فى مصر (٣) .

وهكذا استطاع كرومر أن يحل المشكلة المالية ، وسنرى أن حل تلك المشكلة كان من أهم ما غير ما فى ذهن بعض ساسة انجلترا من التفكير فى الجلاء .

(١) المصدر السابق .

(٢) كان هذا المصدر ضمن خطط الاستعمار فى تصفية الجيش كما انه مظهر لتحقير الجندي فى نظر الشعب المصرى بحيث يظهر انها عبء ثقيل يتخلص منه القادون دون الفقير .

(٣) الدكتور عبدالعزيز رفاى « قضية الجلاء من مصر » .

أما الأسلوب الذى جرى عليه « كرومر » فى شأن التعليم فكان متفقا مع السياسة الاستعمارية التى تهدف الى عرقلة وتعويق الحركة التعليمية بالبلاد .

وبالنسبة لسياسة انجلترا تجاه اقتصاد مصر فقد كانت سياسة احتكارية محضة تستهدف الاستئثار لأبنائها ولؤوساتها وشركاتها باستغلال جميع المشروعات الرئيسية فى المجال الاقتصادى لكل مشروع ضخم ! ان اللورد كرومر لم يفته ان يطبق كل الاساليب الاستعمارية فى مصر بحيث تناولت أساليبه كل طاقات مصر فسخرتها لمصلحة الاستعمار حتى حول مصر الى مزرعة لبريطانيا سخر قطنها لتزويد مصانع النسيج فى لانكشير !

ومن ناحية الحياة النيابية أعطى الاستعمار الشعب المصرى شكلا من أشكال الحياة النيابية كان هذا الشكل رمزيا وصوريا لا يتفق مع الديمقراطية الحقيقية وحقوق الشعب فى شئ ، فأقدموا على انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس للمديريات (١) .

وهكذا بينما نجد الاستعمار البريطانى ينشئ ذلك النظام النيابى الصورى يجب ألا ننسى أن الانجليز كانوا قد ألغوا النظام الدستورى الذى حققته البلاد فى عهد اسماعيل .

واتبع الانجليز سياسة القمع والشدة فملئوا السجون بكل من يشتبه فى أمره كما صادروا حرية الصحافة ، ويجدر بنا الاشارة بدور جريدة العروة الوثقى التى كان يصدرها السيد جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده من باريس اذ تعتبر أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، وعملت على بث روح الأمل والجهاد ضد السياسة البريطانية فى الشرق . وفى أثناء قيام السياسة البريطانية بتنفيذ أغراضها الاستعمارية فى مصر كان الموقف قد أصبح خطيرا جدا فى أواخر سنة ١٨٨٣ ولما طلبت حكومة شريف مساعدة انجلترا لها فى وضع الامور فى نصابها واستقرار وتهدة الخواطر فى السودان تلك الخواطر التى اهاجتها ثورة المهدي رفضت انجلترا مساعدة مصر ، بل ووقفت فى وجه محاولة مصرية ترمى الى اقامة أى نظام للحكم فى السودان ، وأصررت انجلترا على ضرورة اخلاء السودان من القوات المصرية .

ولما تم جلاء مصر عن السودان أخذت بريطانيا تحيط السودان بقواعدها فى أوغندة وفى وادى حلفا وسواكن وزيلع وفى جنوبى مديريه خط الاستواء .

(١) محمد على الفيت « الشرق والقرب من الحروب الصليبية الى حرب

ثم قامت بريطانيا بتسخير مصر لتحقيق اغراضها في السودان :
وبيان ذلك أن مصر كانت قد قررت استرجاع السودان بعد أن ضعفت
الثورة المهدية ، ورحبت بريطانيا بذلك وهي تعمل لمصلحتها وأنفذت انجلترا
حملة من القوات المصرية وعلى رأسها سردار الجيش المصرى « السير هربرت
كيتشنر » .

وقامت هذه الحملة المصرية الى السودان سنة ١٨٩٦ بقيادة كيتشنر
باسم خديو مصر وتوسل بسلطة الخديو فى ندائه الى السودانين يدعوهم
أن يعودوا الى الطاعة ثم وقع حادث فاشودة فى سنة ١٨٩٨ فتمسك
كيتشنر بالسيادة المصرية وكان تمسكه بها هذه المرة فى ميدان السياسة
الدولية . وتفصيل ذلك أن حملة فرنسية كانت قد احتلت مدينة فاشودة
ورفع قائدها الكولونيل مارشان علم فرنسا عليها ولم يرض أن ينزله الا
عندما أعلن كيتشنر أنه تلقى أوامر من الحكومة المصرية باعادة السياسة
المصرية على مدينة فاشودة .

**والواقع أن بريطانيا كانت تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما
اصطدمت فى أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية » (١) .**

وهكذا سوى الخلاف بين بريطانيا وفرنسا باعلان التصريح الانجليزى
الفرنسى فى ٢١ من مارس سنة ١٨٩٩ وهو التصريح الذى سلمت فيه
فرنسا بالانسحاب من وادى النيل على أن تحقق أطامعها فى اتصال
ممتلكاتها فى شمال أفريقيا وغربها ووسطها ببعضها .

ولكن تلك التسوية الاستعمارية ، كان قد سبقها صورة مزرية
للأطماع البريطانية فى مصر ، وكانت تلك الأطماع قد أخذت مظهرها
للكراه البريطانى على حكومة مصر حين أرغمت على توقيع الاتفاق على الحكم
الثنائى على الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمال خط
الاستواء ، أى السودان ، وهذا هو ما يعرف اليوم بوقاف سنة ١٨٩٩ .

وهذا الوفاق « ولد باطلا لأنه يخالف التحديد الذى أصدرته الحكومة
الانجليزية عن مصر عام ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال الانجليزى والذى اعترف
بأن السودان المصرى يحد جنوبا بخط يمر فى بحيرتى البرتوفيكوتوريا
ويصل الى رأس جردتون » (٢) .

والحقيقة أن بريطانيا استغلت بعض الوحدات البريطانية القليلة من

(١) من بيانات وفد مصر امام مجلس الأمن فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

(٢) محمود كامل المحامى - العمل لمصر - نقلا عن حسين رشدى (باشا) « بحث

فى حالة السودان السياسية » اشهر فى مايو سنة ١٩٢٢ .

الجيش المصرى الذى كان كتشتر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته « حقوقاً ترتبت لحكومة صاحبة الجلالة بحق الفتح » لتبرير المشاركة فى ادارة السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض .

ولقد وصف المفاوض البريطانى لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفا صادقا فى كتابه « مصر الحديثة » اذ جاء فيه ما يلى :

« لقد كان ضروريا اذن أن يبتدع نظام يكون السودان بمقتضاه نى أن واحد مصريا الى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا الى حد يكفل تجنب ادارة البلاد أن يعوقها نظام الامتيازات الأجنبية التى يلازم حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح أنه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل » +

والآن نورد نص وفاق سنة ١٨٩٩ :

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجنب العالى خديو مصر

بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانجليز والجنب العالى الخديو .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والفاونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه ترأى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانيا - الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلاله الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو .

ثالثا - الأراضى التى قد تفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلاله الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز صنعها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه يجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعد ، إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكتي بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ، ماعدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللزوم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة في ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ .

الامضاءات :

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن .

وحيث انه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات .

وحيث ان عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار اليه فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

المادة الاولى

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩

امضاء
(كرومر)

امضاء
(بطرس غالى)

والواقع أن بريطانيا قد اتخذت هذا الوفاق ذريعة للمشاركة في إدارة السودان أولا ثم في الانفراد بحكم السودان وطرد مصر منه .

ولقد دأب البريطانيون منذ توقيع ذلك الوفاق على استعمال تعبير الحكم الثنائي برغم أنه لم يرد في نصوص الوفاق قط ، وكانوا لا يرمون بذلك الا الى الايهام بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان .

والواقع من الامر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرض لموضوع السيادة على الاطلاق ، فقد كان مجرد اتفاق خال من شرائط الرسمية وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض . ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية .

وعلى كل فإن ذلك الوفاق ما هو الا تدبير عملي أريد به مجازاة الظروف .

فنرى أن ذلك الوفاق قد جمع السلطات العسكرية والمدنية كافة في يد موظف واحد هو الحاكم العام البريطاني الذي وجه الإدارة توجيها نم عن اغفال مطلق لحقوق مصر .

ثم حانت الفرصة لبريطانيا لجعل سيطرتها على السودان أكمل ما يمكن أن تكون ولوضع حد (للإدارة المشتركة) التي أنشأها ذلك الوفاق ، فقد حدث في سنة ١٩٢٤ أن قتل بالقاهرة سردار الجيش المصرى الذى كان فى الوقت نفسه حاكما عاما للسودان ، وكان مقتله بفعل أفراد غير مسئولين ، فأسرعت بريطانيا الى الافادة من الحادث . فدفعت مصر نصف مليون جنيهه تعويضا عن الحادث ، ثم سحب الجيش المصرى من السودان ، وأطلقت بريطانيا يدها فى مياه النيل خلافا لكل اتفاق سابق .

وقد جاء فى تقرير معتمد عن المسائل الدولية نشره فى لندن المعهد الملكى البريطانى تعقيبا على أحداث سنة ١٩٢٤ ما يلى : « ان الاجراء الذى اتخذ فى هذه المسألة كان مهينا للحكومة المصرية اهانة تكاد تبدو فى كل جزئية من جزئياته » (١) .

(١) من بيانات محمود فهمى النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر

امام مجلس الامن سنة ١٩٤٧ .

الفصل الثاني

اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء

لما كان احتلال بريطانيا لمصر أمرا غير شرعي، اذ لم يكن لهذا الاحتلال أى مسوغ يقره القانون الدولى . فلم تكن مصر وقت الاحتلال أرضا مباحة أى لا مالك لها حتى يجوز لبريطانيا احتلالها وحيازتها قانونا، ولقد استقر الرأى لدى فقهاء القانون الدولى على أنه « لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لأحد والا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير . أو بعبارة أخرى يجب ألا تكون تابعة لسيادة أية دولة . وتكون هذه السيادة قد أهملت وتنزل عنها » (١)

ومن حيث ان مصر بمقتضى معاهدة لندن التى كانت بريطانيا نفسها هى المحرصة الاولى على عقدها والموقعة عليها سنة ١٨٤٠ كانت ولاية عثمانية ذات مركز أو بمعنى أدق كانت مصر متمتعة بشخصية دولية الا أن هذا الاستقلال كان مقيدا بالسيادة العثمانية هذا بالاضافة الى أن الاحتلال كان يضر بحقوق دول أخرى لها مصالح فى مصر .

ومن حيث أننا عرفنا أن بريطانيا قد أعلنت عند مجيئها سنة ١٨٨٢ أنها لم تحضر الى مصر إلا لاعادة السلطة الى الخديو ، فلذلك كله ينتفى عن القوات المحتلة صفة الفتح الذى يخول صاحبه حق احتلال البلد المفتوح .

ويزيد من عدم شرعية ذلك الاحتلال أنه لم يكن ثمة نزول لبريطانيا عن مصر سواء من جانب السلطان أو من جانب سكانها الذين شهد لهم التاريخ بروعة مقاومتهم لقوات الاحتلال .

وعلى ذلك فقرارات معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ كما يقول الاستاذ دى سبانيه فى كتابه « القانون الدولى العام » : « لا تزال مستمرة الوجود دائما ، كما أن الاحتلال الانجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصفة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » .

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاى « قضية الجلاء عن مصر » .

ونتيجة للتيارات السياسية المتعارضة في ذلك الوقت لم يهدأ للدول الأوروبية نفس وهي ترى الاحتلال الإنجليزي لمصر يهدد مصالحها ويكفل لبريطانيا مركزا ممتازا في مصر .
 فقامت قيامة تلك الدول وطالبت بإجلاء بريطانيا من مصر وكانت فرنسا تتزعم تلك الدعوة التي كانت في حقيقتها وسيلة لاسترداد النفوذ .
 أما دعوى الجلاء بالنسبة للمصريين فقامت مستندة على أساس استرداد الحق المسلوب كما أن الجلاء بالنسبة اليهم كان بمناسبة كرامة واستقلال .

هذا من ناحية أما اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء فلم تكن واضحة ولا ثابتة على مبدأ معين ، اذ نجد أن بريطانيا منذ احتلالها مصر تعلن وتكرر عزمها على الجلاء عن وادي النيل حتى ان جلادستون رئيس وزراء بريطانيا قد صرح في مجلس العموم بأن الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ، وفي ٩ من أغسطس سنة ١٨٨٣ ألقى بياناً جاء فيه : « اننا نشعر جيدا كذلك بأن احتلالنا الطويل الذي يجاوز الحدود ينتهي بالامر بالضم ، ولذلك سنهدف الى الحرص جيدا على ألا يصطبغ احتلالنا لمصر بصبغة الدوام على الرغم منا » .

على أن الانجليز كانوا يصرون تلك التصريحات لتهدئة الدول الأوروبية فحسب أما في حقيقة أمرهم فانهم كانوا يسعون الى صبح الاحتلال بصفة الدوام ، فجند « لورد كرومر » يقول في تقريره عن حالة مصر :

« لم أكن من المناصرين لمبدأ احتلال بريطانيا لمصر ولو تبين لي في هذه اللحظة أن الجلاء عن مصر لا يعتبر اجراء يترتب عليه تعريض مصر لآخطار يتعين على كل حكومة صالحة تجنبها ما ترددت في الاشارة على حكومتى بانمام الجلاء . ولكنني مقتنع بأن في الجلاء عن مصر ما يعرضها لآخطار جدية ولذلك أرائي عاجزا عن أن أوصي بهذا الجلاء » .

ويقول الاستاذ محمد علي الغتيت : « وهكذا ابتدع لورد كرومر نغمة جديدة تقول بأن الجلاء قبل الاوان من شأنه أن يبدد النتائج الطيبة التي حصلت عليها مصر في ظل الاشراف البريطاني على شئونها » .

والحقيقة أن بريطانيا كانت تعيش في دوامة عنيفة من التردد والقلق على مركزها الحرج في مصر . هذا المركز الذي لا يسندة حق ولا يملك مسوغا قانونيا بل كان محوطا بكراهية وجهد ومؤامرات دول أوربية أخرى .

وأعظم ما يدل على تردد السياسة البريطانية في تلك الايام أن جلادستون كان وهو خارج الحكم « يرى أن مصير الشعوب لا يفصل فيه

بالقوة « وعارض في الرقابة الثنائية على مصر .. » وبكلمة عامة يتعج على وزارة المحافظين سياستها العاملة على التوسع والقهر والسيطرة على مصر، فهو كما يدعى كاره للمغامرة المصرية ووزارته هي التي أقدمت على ضرب الاسكندرية وأرسلت الجيوش الى مصر لاحتلالها ومبادئه القومية الخيالية تجعله لا يرى حقا للانجليز في البقاء في مصر » . (١)

وهناك فريق ثان من الانجليز كان لا يرى ولا يهضم « فكرة الجلاء المباشر » وهؤلاء هم فريق الامبرياليين الاستعماريين ، وكانوا يرون تعزيز مركز بلادهم في مصر ، وكان يدفع هذا الفريق الى تعضيد فكرة البقاء في مصر المنافسة التجارية الفرنسية والالمانية لانجلترا ، وهكذا سيطر الروح الاستعماري على بريطانيا ونادى أحد البريطانيين « بأن مسألة مصر لا تحل الا باستقالة الخديو واحتلال بريطانيا ، واني موقن بأنه يجب الحصول على مصر مثلما تجب المحافظة على الهند » (٢) .

وكان هناك فريق يرى بقاء القوات البريطانية في مصر حتى يكون في ذلك ضمان لمصالح بريطانيا وحتى تكفل هذه القوات لانجلترا التفوق السياسي الدائم على ضفاف النيل . أما الفريق الثالث فكان يرى « أن تسير الضروريات السياسية خطة انجلترا في الحاضر والمستقبل فتعمل على حفظ توازن القوى في البحر المتوسط » (٣)

وفريق رابع يرى أن تضم مصر نهائيا الى الامبراطورية فتصبح جزءا لا يتجزأ منها .

على حين نادى الفريق الخامس « بضم محجب وغير مباشر » أما الفريق السادس فكان يرى أن تجلو بريطانيا بعد أن تحتفظ لنفسها بحق العودة الى مصر . عند الضرورة والاقتضاء .. الخ .

والحقيقة أن هناك اختلافا في الآراء في أمر تقرير مصير مصر . الا أن جلادستون استقر رأيه على بقاء الاحتلال في مصر مع بقاء السيادة الاستعمارية على مصر .

كذلك نجد أن لورد سالسبوري كان يدفع عن بريطانيا ما وجه اليها بخصوص عزمها على ضم مصر للامبراطورية .

(١) الدكتور محمد مصطفى صفوت « احتلال البريطانى لمصر » .

(٢) محمد على الفتيت « الشرق والغرب من الحروب الصليبية حتى حرب

السويس » .

(٣) محمد مصطفى صفوت « الاحتلال البريطانى لمصر وموقف الدول الكبرى منه » .

ومع ذلك ظلت بريطانيا تتردد بين البقاء والجلء ولكن فكرة الجلاء
أخذت تضعف فى انجلترا وخاصة بعد أن نجح كرومر بطرقه الملتوية
الماكرة فى علاج المشكلة المالية فثبتت عزم انجلترا على البقاء فى مصر .
• وانجه الاحتلال نحو الاستقرار وتحقيق المركز الممتاز . وبدأت
بريطانيا فى تنفيذ سياستها فى مصر والشرق .
• غير أن انجلترا سرعان ما اصطدمت بعقبة قوية لم تستطع بريطانيا
تحطيمها برغم عنف ما استخدمته من وسائل فى القضاء عليها .
• وكانت تلك العقبة هى الحركة القومية ، هذه الحركة التى لم تخمد
لها جذوة طيلة عهد الاحتلال ، وقد أخذت تلك الحركة فى الازدياد والنمو
مع الايام حتى تم لها النصر على نحو ما سنرى فى الباب التالى :

الباب الثالث

بعث الحركة القومية في مصر

الفصل الأول

الحركة القومية في مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤)

ويقول السيد الرئيس جمال عبدالناصر عن هذه الحركة الوطنية:

« ان اصداء المدافع التي ضربت الإسكندرية واصداء القتال الباسل الذي طعن من الخلف في التل الكبير لم تكذ تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التي لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التي لم تقهرها المصائب والمصاعب .

« لقد سكت أحمد عرابي ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل في آفاق مصر .

« ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في أعماق النفس وتجميعا لطاقت الانطلاق من جديد .

« لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين .

« وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة » (١)

معنى هذا خلود شعلة الثورة على أرض الوادى . فبرغم بطش الاستعمار الذى كان يسند الخديو وبرغم مواصلة سياسة القهر والاستغلال التي تعرض لها الشعب المصرى استطاع هذا الشعب ان يخزن طاقاته الثورية وأن يدفع بها الى خضم المعركة ضد الاحتلال . اذ لم يكن من المعقول أن تصير الحركة القومية والوطنية في مصر الى العدم يعد طعن انتفاضة الشعب وهزيمة عرابي .

« وتجلت هذه الحركة في صورة ضعيفة اول عهد الاحتلال ، ثم أخذت الحركة تشتد وتنمو يباركها الحق الذى تستند اليه ، ومواصلة النضال الباسل للشعب المجيد . وسبق لنا أن عرفنا أن العنصر

(١) الميثاق الوطنى .

القومى قد بدأ بالسيد عمر مكرم ايام محمد على ، وظل هذا العنصر ينتشر فى اوصال البلاد وتفتح ازهاره وثماره على ضفاف الوادى ، ذلك العنصر القومى هو الذى تمثله المدرسة الفكرية التى بدأها جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده وانضم اليهما قاسم أمين وسعد زغلول . « ونمت فى أعقاب القرن الماضى تلك الفئة المثقفة التى مثلت فى مصر الدور الذى قامت به الطبقة الوسطى المستنيرة فى انجلترا وفرنسا ، فكانوا هم رسل الحياة الأوربية فى مصر ودرس الكثير منهم القانون فى فرنسا وتأثر الكثير منهم بالدراسات الفرنسية التى زخرت بها كتب الفلسفة والقانون . فكان من هؤلاء زعماء الفكر فى مصر ، بل لقد كان منهم الزعيم السياسى مصطفى كامل ، تلك هى الفئة التى حملت الثقافة القومية الأولى فى هذه الفترة الدقيقة من تاريخنا الحديث . وكان هانوتو ورينان ودون داركو يكتبون من ناحية الغرب وكان جمال الدين ومحمد عبده وقاسم أمين يردون من ناحية الشرق »

« والحق ان هذا الكفاح الذى قام بين الشرق والغرب كان مفيدا للحياة المصرية بوجه عام ، ذلك ان قوما مثل محمد عبده وقاسم أمين قد أدركوا فى دفاعهم عن مبادئ الاسلام ان فى المجتمع المصرى كثيرا من المثالب التى ينبغى اصلاحها » (١)

وبالفعل قام كل منهما يكتب عن الحياة المصرية واصلاحها وسبل تلك الاصلاحات الممكن اتخاذها ، فألف قاسم امين كتابيه « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » ينقد فيهما المفاصد التى تعشش فى مجتمعنا ، وابان ان الدين ليس مسئولا مطلقا عن جهل المرأة .

كانت تلك هى المدرسة المثقفة التى اقبلت على الاصلاح بلهفة المؤمنين بالمثل العليا وهى نفسها المدرسة التى تخرج منها زعيمنا الشاب مصطفى كامل .

ان « مصطفى كامل » كان أحد طاقات تلك المدرسة العظيمة التى تدفقت منها الأفكار الحرة ، والمثل العليا المؤمنة بضرورة الثورة على اوضاعنا الفاسدة .

وبينما كان الامام محمد عبده يهاجم الاستعمار ويكافحه توفى توفيق وخلفه على عرش مصر ابنه الأكبر الخديو عباس الثانى فى ٧ من يناير سنة ١٨٩٢ ، وفى عهده نشطت الحركة القومية على اثر ما كان ينشر فى الصحف ، وظهرت الحركة الوطنية متحمسة قوية تطالب بكيان سياسى مستقل لمصر ، أى انها حركة استقلالية ودستورية معا .

(١) احمد خاى « فلسفة القومية » .

وفي تلك الأيام ظهر في سماء مصر ضياء عظيم ، وكان مبعث هذا النور ظهور كوكب وطنى قوى بعث الحياة والأمل في نفوس المصريين الذين كانوا قد بدعوا يستسلمون لليأس من قضية الوطن .

ظهر مصطفى كامل ، هذه الروح القومية، فكان بمثابة تبلور عظيم لما يمكن أن تقوم به الطبقة المثقفة المؤمنة بحق الوطن في الحياة الحرة الكريمة .

وتزعم مصطفى كامل هذه الحركة الوطنية القوية ، وبرز الحزب الوطنى على مسرح الحياة السياسية في مصر ، ووجد مصطفى كامل ان هناك ثلاث قوى رئيسية متباعدة يمكن أن يسخرها في خدمة القضية الوطنية ، وكانت تلك القوى المتباعدة هي تركيا ، وعباس الثانى الذى كان يظهر العطف على الحركة الوطنية ، وفرنسا .

وبدأ مصطفى كامل يدافع عن قضية الوادى ، وبدأ صوته يجلجل في آفاق مصر والخارج ، الا انه في سنة ١٩٠٤ صدم فيما كان يبينه من آمال على مساعدة فرنسا له في كفاحه ضد الانجليز . فلقد تم في تلك السنة (الاتفاق الودى) بين انجلترا وفرنسا الذى بمقتضاه قسم الوطن العربى الى مناطق نفوذ بين الدولتين الاستعماريتين . الا انه لم يتزعزع عن عقيدته وكفاحه، بل تحفز لذلك الموقف الاستعماري وهاجم هذه السياسة الدولية الاستعمارية .

وفي سنة ١٩٠٦ وقع حادث دنشواى المروع ، فقام مصطفى كامل وندد بالسياسة الوحشية البريطانية ، وجعل يوم التنفيذ في الأبرياء المتهمين زورا من « أيام التناهى في الهمجية والوحشية » ويقول الدكتور محمد مصطفى صفوت « وكان من نتائج دنشواى بلا ريب زيادة قوة الحركة الوطنية وتعديل سياسة الاحتلال الى حد ما » (١)

وكانت دنشواى هي التي هزت الاحتلال ، وكتب مصطفى كامل في جريدة الأهرام مقالا بعنوان « حديث ذو شجون » ختمه مؤكدا « أن في مصر رجالا ينصرونها ما دام في حياتهم دماء ، ولربما أحيا فرد أمة بأسرها ، ومصر غنية في رجالها مباركة في أبنائها »

والآن ألا يمكن أن نقول : ان « مصطفى كامل » كان يقرأ ما يخبئه القدر لمصر ؟ . ألم نلاحظ من حديثه أن هناك فردا يمكن أن يحيى أمة ؟ وأكد غنى مصر برجالها ، أو لم يأت هذا البطل المنقذ الى مصر فى يوليو سنة ١٩٥٢ لينقذ مصر ويحييها ؟ حقا لقد تكهن مصطفى كامل وصدقت تكهناته . . وظهر جمال عبد الناصر ، عملاق بنى مر

(١) « الاحتلال البريطانى لمصر وموقف الدول الكبرى ازائه »

وستقطت حضارة انجلترا فى مذبحه دنشواى .

وسبق لنا القول بأن « مصطفى كامل » حاول الافادة من عباس
مبنى كان يظهر العطف على الحركة الوطنية فى مصر . . الا أن « عباس »
غير من موقفه هذا عندما تودد اليه غورست معتمد بريطانيا فى مصر .
كذلك فطن مصطفى كامل الى انه لن يستطيع أن يعتمد على
تركيا . اذ أن السلطان ظهر بمظهر العاجز عن مناوأة الانجليز ، فقرر
الزعيم مصطفى كامل « أن يستقل بالدعوة الوطنية ، ويوجه البلاد دون
الاستناد الى الخديو وذلك عن طريق البعث والبناء الوطنى والكشف
عن حقيقة الاحتلال الذى استقر بفضل ما اتبعه من خطة الغموض ،
وذلك بثتى الوسائل التى كان اخصها الخطابة والصحافة » (١)

وبلور مصطفى كامل مطالب الامة فى أمرين هما : الجلاء والدستور .
وكانت دعوة (الحزب الوطنى) تلخص فى « أنه لمصر عدو واحد وهو
الاحتلال ولمصر مقصد واحد وهو الجلاء وما عدا ذلك فتفصيل له
وقته . ولا ينبغى مطلقا أن يطفى على المقصد الاساسى وهو الجلاء
أو تضعف من مقاومة العدو الأصيل « الانجليز » (٢) .

وكانت وسيلة الكفاح التى اتخذها مصطفى كامل تتلخص فى نشر
دعوته عن طريق الخطابة والمقالات فى الصحف والمجلات المصرية والاجنبية
والدعاية لقضية الوطن فى الخارج عن طريق نشر مساوى الاحتلال
ويعود انجلترا وعمودها التى لم تحاول تنفيذها بالجلاء عن مصر .

واتمرت جهود مصطفى كامل فى جمع شمل المصريين حول اهداف
مصر الوطنية المحدودة وازعج ذلك الانجليز فقابلوه باضطهاد صحافة
الحزب ورجاله فقدم الشيخ عبدالعزيز جاويش رئيس تحرير اللواء
لسان حال الحزب للمحاكمة مرتين وقيدت حرية الصحافة .

وبينما كانت نداءات مصطفى كامل تنساب لحننا ثوريا يحيى
النفوس والقلوب الحرة فى مصر كان الاستعمار البريطانى يكاد يخنق
من شدة الحملات التى سنه مصطفى كامل والحزب الوطنى ضده
فى مصر والخارج .

ولكن فجأة مرض مصطفى كامل ولم يدم به المرض طويلا وانتقل
الى رحمة الله فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٠٨ ، وهو فى ريعان شبابه
تاركا الحركة الوطنية يشند أوارها بعد أن أشعل جذوتها .

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاعى « قضية الجلاء عن مصر » .

(٢) الدكتور محمد انيس وآخرون « المقاومة الشعبية فى الشرق » .

ولم يفت في عضد الحركة الوطنية وقع وفاة مصطفى كامل فلقد
حمل راية الكفاح بعده الفدائي الأول محمد فريد .

وتعرض محمد فريد لكثير من اضطهاد الانجليز ، ثم حوكم في سنة
١٩١١ . وصدر الحكم بحبسه ٦ أشهر ، وفي سنة ١٩١٢ قدم مرة أخرى
للمحاكمة ، فهأجر الى الخارج عازما على مواصلة الكفاح لرفع صوت
مصر في الخارج ، ومات فريد في الخارج بعيدا عن وطنه .

وكان من نتائج التقدم الذي أحرزه الكفاح الوطني أن أدخلت بعض
التعديلات على نظام الحكم أهمها علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية
وتعديل نظام مجالس المديرية وحق سؤال الوزارة في مجلس الشورى .

وفجأة أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ التي استمرت الى سنة
١٩١٨ . وانتهت بصلح فرساي سنة ١٩١٩ .

والحق أن تلك النداءات الثورية التي سبقت قيام الحزب الوطني
بقيادة مصطفى كامل بالإضافة الى ما حققه الحزب الوطني من جمع
شمل الأمة في مواجهة المحتلين وكشف الاستعمار « كانت تلك كلها
مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ »

الفصل الثاني

ثورة الشعب سنة ١٩١٩

وقبل ان ندخل في تفاصيل هذه الثورة الوطنية نرجو القارىء ان يعود معنا قليلا الى سنة ١٩١٤ لنرى كيف استغلّت بريطانيا ظروف الحرب العالمية الاولى لكي تخدم اغراضها الاستعمارية في مصر ، فأعلنت حمايتها عليها حين دخلت بريطانيا الحرب العظمى فى ٤ من أغسطس سنة ١٩١٤ الى جانب حلفائها ضد المانيا وحلفائها .

وضغط المندوب السامى البريطانى على الحكومة المصرية حتى أجبرها على اعلان قطع علاقاتها المالية والتجارية مع اعداء بريطانيا .

وفي اليوم السادس من نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت الدولة العثمانية عدوا لبريطانيا اذ دخلت الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا وحلفائها ، ولم يمض أكثر من اثنى عشر يوما حتى اعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وكان ذلك يوم ١٨ من ديسمبر ١٩١٤ .

وقد جاء في البيان البريطانى باعلان الحماية ما يلى :

« ان وزير خارجية ملك بريطانيا يعلن انه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية ، وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها » .

وعزلت بريطانيا الخديو « عباس » وفي اليوم التالى لذلك ولت بدله الامير « حسين كامل » ومنحته لقب سلطان مصر وكان ذلك فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وطوال مدة الحرب تحمل المصريون كثيرا من صنوف التضحيات والمتاعب ويقول الاستاذ محمد على الفتيت : « فرضت بريطانيا على مصر ان تقدم العمال لخدمة مؤخرة الجيوش البريطانية فى الشرق حتى لقد بلغ عدد المصريين «بالسلطة» مليوناً ومائتى الف عامل مصرى وذلك

عدا ما كانت تستولى عليه «السلطة» والحلفاء من محصولات البلاد وأقواتها لتموين الجنود في ميادين القتال ، على أن ذلك كله لا يقاس بما انتفع به البريطانيون وحلفاؤهم في الحرب من المزايا الاستراتيجية التي اقيمت لهم في مصر واستخدامها قاعدة لعملياتهم الحربية ضد الدولة العثمانية . كذلك افادت بريطانيا من الوجهة المالية بأن فصلت الجنيه المصرى عن قاعدة الذهب وربطته بالجنيه الاسترلينى لتحصل بذلك على كل ما تشاء من العملة المصرية دون ان تودع ما يقابلها من الذهب ، وبهذا ايضا مهدت « لمشكلة الارصدة الاسترلينية » . وهلك مئات الآلاف من المصريين وهم يعملون في الخدمات الحربية للبريطانيين وحلفائهم » .

وتحمل المصريون هذه المصاعب والتضحيات على مضض، وعاشوا على أمل ان تفى إنجلترا وفرنسا بما وعدتا به من تحرير الشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية اذ ذلك .

ثم وضعت الحرب أوزارها ووقعت الهدنة بين المتحاربين في يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتقدم قائد الحركة الوطنية في مصر الى « سير ريجنالد وينجت » معتمد بريطانيا ومندوبها السامى في مصر ، ووجهوا اليه في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ المطالب الوطنية التي تلخص فيما يلى :

- ١ - الغاء الحماية البريطانية عن مصر .
- ٢ - الاعتراف باستقلال مصر .

وكذلك قام رشدى (باشا) رئيس وزراء مصر وقتئذ في الوقت نفسه هو وزميله عدلى يكن بمطالبة إنجلترا رسميا بالاعتراف باستقلال البلاد .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول أن يصرح له ولثلاثة من زملائه من أعضاء الوفد الذى وكلته الأمة على مختلف طبقاتها للمطالبة باستقلال مصر بالسفر الى لندن لعرض قضية استقلال البلاد .

غير أن الحكومة البريطانية لم تستجب الى مطالب الأمة ، بل لقد عومل أعضاء الوفد معاملة قاسية وغير كريمة من جانب المندوب السامى البريطانى في مصر .

وهكذا اثبتت السياسة البريطانية الاستعمارية عكس ما كانت تدعيه للعالم من أن الحماية على مصر لن تستمر طويلا بعد الحرب .

والغريب أن السلطات البريطانية كانت تطلب الى الوفد المصرى
أن يبدى اقتراحات مكتوبة بصدد ادارة مصر على شرط أن تكون تلك
الاقتراحات فى نطاق الحماية المفروضة على مصر !

ثم ارسل الوفد فى ١١ من يناير سنة ١٩١٩ الى مسيو (كليمنصو)
رئيس مؤتمر الصلح برقية استنجد فيها بالمؤتمر من أجل أن يسمح له
بعرض وجهة نظر مصر ورغبتها فى تقرير مصيرها ، وقالت البرقية :

« ان تقرير مصير شعب دون أن تسمع أقواله ودون أن يبدى
رغبته يعتبر أمرا مناقضا لما اتفق عليه الحلفاء ذاتهم فى هذا الشأن » .

وظل الوفد يرسل احتجاجاته الى كل الهيئات والى جميع الجهات
الى أن سمح لعضائه بالسفر الى باريس ، ولكن لم يسمح لهم بعرض
قضية مصر على مؤتمر الصلح هناك برغم ان مصر كانت تملك الأسباب
القانونية لبطان الاحتلال المثل فى الحماية البريطانية ، كما ان مصر
كانت تستند الى تعهدات بريطانيا المتكررة التى اعترفت فيها بريطانيا
بحق مصر فى الحرية والاستقلال ، وأن وجود القوات البريطانية
موقوت !.

ومن أمثلة وعود انجلترا المتكررة فى هذا الشأن ما قاله اللورد
دوفرلين فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

١ - « لقد قلت لكل من سألنى رأى فى المسألة المصرية . اننا
ليست لنا أدنى رغبة فى الاحتفاظ بالسلطة التى آلت الينا بهذه الطريقة،
لقد كانت نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة
الحال خير أصدقائهم ونصحائهم ، ولكننا لم نقرر فى سبيل ذلك أن
ننزلهم على آرائنا أو نحجر عليهم حجرا يستثير حفاظهم » .

ثم صرح اللورد جرانفل فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ بقوله :

٢ - « يجب أن تبلغ الحكومة المصرية ان رغبة حكومة جلالة
الملكة هى أن تسحب الجنود من مصر متى سمحت الاحوال بذلك، وان
هذا السحب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به
سلامة البلاد وان حكومة جلالة الملكة ترجو ان يكون بقاء كل القوة
الحاضرة قصيرا جدا » .

٣ - ومن تصريحاتهم وعودهم الكاذبة ما قاله احد لورداتهم فى
١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ : « ان حكومة جلالة الملكة تريد أن يكون
سحب الجنود فى أول عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول الاوربية اذ ذلك
انه لا يخشى من هذا العمل على السلم والنظام » .

٤ - وفي مجلس اللوردات قام أحد اللوردات وصرح بأنه « لم يبرح اذهاننا من أول الأمر أن يكون احتلالنا مصر مؤقتا غير بعيد الاجل . نحن لا نفكر مطلقا في أن يكون ذلك الاحتلال مؤبدا ، لقد عاهدنا هذا البلد وعاهدنا أوربا على ذلك ، فاذا ما اتبعت سياسة تخالف هذا العهد فلن تكون لنا يد فيها » .

٥ - ونذكر ايضا تصريحاً للورد سالسبري في مجلس الاعيان البريطاني في ١٠ من يونيه سنة ١٨٨٧ جاء فيه : « لم يكن في وسعنا أن نسط حمايتنا على مصر لأن حكومة جلالة الملكة قد أخذت على نفسها العهد غير مرة بالأ تفعل ذلك . ومما لا ريب فيه أن وجودنا بمصر وهو الأمر الذي لم يعترف به أى اتفاق قد جعل رعايا السلطان يرتابون في نياتنا ، على أن ذلك ارتياب لا نستحقه »

٦ - كذلك نلاحظ سياسة انجلترا طويلة المدى بشأن تهدئة الجو حول احتلالها لمصر في تقرير اللورد كرومر الذي رفعه الى حكومته في ٣ من مارس سنة ١٩٠٧ الذي جاء فيه : « هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون بسط الحماية البريطانية على مصر فان تلك الحماية تتضمن تقييرا في «حال مصر السياسية» وقد أعلنت الحكومة الانجليزية بصريح العبارة في المادة الأولى من الاتفاق الانجليزي الفرنسي المؤرخ في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ انها لا ترغب تغيير حال مصر السياسية » .

٧ - وتصريح السير دراموند وولف المبعوث البريطاني فوق العادة لدى السلطان العثماني في سنة ١٨٨٧ قد أكد فيه للصدر الاعظم حسن نية انجلترا نحو الدولة العلية ومصر قائلا : « ان حكومة جلالة الملكة تكذب كل ما يشاع عن نياتها في ضم مصر الى ممتلكاتها أو في فرض الحماية عليها . فمثل هذا العمل يتناقى مع السياسة التقليدية البريطانية ، وهو خرق للتعهدات والمواثيق الدولية التي تربطها بالسلطان والتي أخذت على عاتقها احترامها وفي هذا العمل أيضا اعتداء على القانون الدولي » .

٨ - والمنشور الانتخابي الذي أذاعه جلادستون في سبتمبر سنة ١٨٩٥ جاء فيه ما يلي : « يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر بمجرد ما يسمح بذلك المشرف البريطاني ونحن لن نقبل بحال مناقشة موضوع ضم مصر أو فرض الحماية عليها أو اطالة امد الاحتلال » .

٩ - وبعد الاتفاق البريطاني الفرنسي (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ جاء في صلب هذا الاتفاق ما يأتي : « ان حكومة ملك بريطانيا تعملن أنه ليس لديها أية نية في تغيير الوضع السياسى القائم في مصر »

١٠ - وعندما أعلنت بريطانيا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحها

المشهور الذي اعترفت فيه بأن « مصر دولة مستقلة ذات سيادة »
كان هذا اعترافا بعدم شرعية الاحتلال .

١١ - ومن قراءتنا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ومن شروطها « النقطة
العسكرية » نجد أن هذه المعاهدة تعد اعترافا من انجلترا بأن الاحتلال
مؤقت .

ولم تكن هذه الوعود البريطانية هي الوعود الاخيرة لقوات الاحتلال
فطالما وعدت بريطانيا في ظروف سياسية معينة بالغاء وبأنها لا تنوي
احتلال مصر احتلالا أبديا . ولكن الاحداث المتتالية أثبتت كذب هذه
الوعود وأنها لم تكن الا مكرا وخديعة وقد أثبتت الاحداث ايضا ان
الشرف البريطاني لم يكن الا خرافة » .

وليس ادل على سوء نية الانجليز تجاه مصر منذ البداية برغم
مسألة المصريين وحسن نياتهم من هذه الكلمة التي قالها أحد الانجليز
« سير ستيفن كيف » امام مجلس العموم : « لا يزال في مصر خير ،
ولا يزال فيها قوم يريدون ان يجنوا ثمار ما لم يزرعوا ، اولئك أرجو
ان يحبط الله أعمالهم وأن يهيىء لهذا البلد الطيب الكريم ولأهله الأوداء
المسالين العاملين أياما خيرا من أيامه السالفة وسعادة أبقي أمدًا وأقوى
دعامة » .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩١٩ قبضت السلطة العسكرية البريطانية
على سعد وزملائه وفتتهم الى جزيرة مالطة وما ان ذاع الخبر حتى كان
ذلك بمثابة الشرر الذي اوقد اتون الثورة في أعماق المصريين .

وهكذا قامت ثورة ١٩١٩ في كل انحاء البلاد « وكأنه قد نفخ في
الصور فهب الشعب من كل صوب هبة رجل واحد ، وكأنهم كانوا
على موعد ، فظهرت وحدة عناصر الامة في أشرف صورة دفاعا عن
استقلال البلاد » .

ويقول الدكتور محمد أنيس : « والحق ان الفكرة المصرية قد
استقامت بقيام ثورة ١٩١٩ وأن الحركة القومية قد بلغت نضجها
الكامل فقد كانت انتفاضة ١٩١٩ مستندة الى الوعي الثورى أقوى
مظاهرة ، فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الامة على اختلاف
طبقاتهم الاجتماعية ومداهنهم الشخصية » .

ولما كانت ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ هي احدى مراحل
الكفاح الوطنى فى سبيل الجلاء فلذا نحن نتناولها الآن بالشرح مبتدئين
باسبابها :

فمن الناحية السياسية ترجع الى حالة التدمر التى كان عليها

م ٥ - قضية الجلاء

الشعب المصري من الحالة السياسية التي كان عليها، وتطلعه إلى الحرية والجلء والاستقلال .

ويقول الاستاذ عبدالرحمن الرافعى : « ظل الشعب المصرى يعانى الاحتلال البريطانى منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعودا وعهودا بالجلء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود وشهد فى الوقت نفسه عدوان الاحتلال على الحكومة الاهلية واغتصابه سلطة الحكم واهداره حقوق البلاد وحريتها، واستقلالها ومرافقها العامة » .

وزاد من سخط الشعب أن يرى بريطانيا. برغم وعودها وعهودها بالجلء تعلن حمايتها على مصر .

وعظم سخط الشعب على الاحتلال البريطانى عندما وجد أن سلطات الاحتلال قد تمادت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى عدوانها على كرامة البلاد وحقوقها وحكومتها الوطنية ..

ومن قبل رأينا كيف حاول الوفد المصرى - الذى وكلته الأمة للدفاع عن قضيتها والمطالبة بالجلء - مفاوضة الانجليز فى سبيل الجلء واقرار استقلال البلاد ، ولكن لما فشلت المحاولة السلمية للشعب جنح الى الثورة يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال : فتورة سنة ١٩١٩ اذن ثورة « على الاحتلال والحماية ، وانتفاض على نظام الحكم الذى تفرغ عنها وعلى النيات العدائية الفادرة التى يبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر ...

« وهى أيضا ثورة على المظالم التى عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنى الحرب » ..

وبرغم التضحيات العظيمة التى قدمها الشعب المصرى فى اثناء الحرب ، وكانت تلك التضحيات من أسباب نصر الانجليز والحلفاء فى حربهم مع المانيا وحلفائها فان جزاء المصريين من جنود الاحتلال البريطانى. لم يكن الا الاساءة اليهم والمعاملة الشرسة المتفطرسة .

كل ذلك كان بمثابة وقود يزيد نيران الثورة التى كانت كامنة فى نفوس المصريين ضد الاحتلال الاجنبى الذى كان فى ذاته يدعو الى السخط والتبرم .

هذا ويجب الا ننسى فضل التعاليم الثورية التى نشرها الحزب الوطنى بين صفوف الأمة خلال السنوات من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩١٩ على ما سبق تفصيله فى غير هذا المكان ، ولقد كان نضال الأمة. فى خلال تلك السنوات بمثابة الذخيرة الوطنية المهيئة للثورة . فهمى،

بحق كما يقول الاستاذ عبدالرحمن الرافعى « فترة تلت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحق وهى الفترة التى بعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها واستعدت الامة فيها للثورة » .

وهكذا كان اعتقال سعد وصحبه فى ٨ من مارس سنة ١٩١٩ يمثل ساعة الصفر فى انطلاق الثورة الشعبية ضد الاحتلال .

أما أسباب الثورة من الوجهة الاقتصادية فهى لم تخرج عن كونها رد الفعل العنيف للمظالم التى وقعت على كاهل الشعب من حراء النظم المالية والاقتصادية التى عانتها البلاد قبل الحرب العظمى وإبانها .

أما العامل الاجتماعى الذى مهد للثورة فقد تمثل فى انتشار التعليم وتطور أفكار الأمة واتساع مداركها والنهضة الصحفية والنسوية . مما أدى الى نمو الروح الوطنية التى نادى فى قوة بالاستقلال والتحرر : « وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وبعد خيبة الأمة فى الوعود البراقة التى قطعها ويلسون والتى ما لبث هو نفسه ان تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر » (١) .

اندلاع الثورة :

وفى يوم الاحد ٩ من مارس سنة ١٩١٩ تالى يوم لاعتقال سعد وصحبه اندلعت الثورة وكانت فى أول أمرها عبارة عن مظاهرات وطنية سلمية تهتف بالاستقلال وسقوط الحماية والافراج عن الزعماء المعتقلين .

ولما استمرت تلك المظاهرات تصدت لها السلطة العسكرية الانجليزية فأطلقت الرصاص على الوطنيين وسالت الدماء فى الشوارع، ولكن لم يتراجع المتظاهرون وامتدت الحركة الى ارجاء البلاد كافة واستهدفت الجماهير للقتل فكانت وقود الثورة .

وفى رأى استاذنا الرافعى ان ثورة سنة ١٩١٩ حينما عمّت ارجاء البلاد لم تكن نتيجة أى تدبير أو تنظيم ، لم تكن نمة هيئة او جماعة تدعو اليها أو توجهها بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار .

وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعيتها وظهر فيها فضل الشعب- اذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية انما قامت ضد الاحتلال الاجنبى وكان مقصودا فيها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق الا بالجلاء » ويستخلص الاستاذ الرافعى من ذلك:

(١) الميثاق الوطنى .

« ان برنامج الثورة كان اوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ولا وليدة سعد ، بل كان كلاهما وليد الثورة » .
ولقد استمرت حوادث الثورة حتى نوفمبر سنة ١٩١٩ ولم تنقطع وقائنها السياسية الا في شهر ابريل من عام ١٩٢١ اى ان الثورة ظلت مندلعة اكثر من سنتين .

ومن صور الثورة التى عمت الجماهير فى كفاحها ونضالها ابان ثورة سنة ١٩١٩ نذكر ان الشعب لم ترهبه القوات البريطانية الفاشمة ولا نيرانها التى كانت تطلق دون حساب ، فنجد الشعب المصرى قد هاجم الجنود البريطانيين فى الشوارع والطرق وقام الثوار بقطع خطوط السكك الحديدية واسلاك التلغراف ، وقام الشعب ايضا بحرق مخازن القوات البريطانية فى جميع ارجاء القطر المصرى ، فان الاحداث التى كانت تجرى فى القاهرة كان لها صداها فى قلب الصعيد فى اقصى الجنوب ، وفى اقصى الشمال ، ومن فرط الرعب الذى اصاب قوات الاحتلال نجد الانجليز قد استعملوا طائراتهم ضد الشعب وضربه بقنابلها .
وكانت الامة كلها رجلا واحدا فى ثورتها ضد الاحتلال .

ولكن ما لبثت الثورة ان واجهت عدة صدمات من صنع الاستعمار حتى ان الرئيس ويلسون صاحب المبادئ الاربعة عشر الشهيرة قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر فى ابريل سنة ١٩١٩ كما اقر مؤتمر الصلح فى فرساي بالحماية البريطانية على مصر فى مايو سنة ١٩١٩ ونص على الحماية فى معاهدة الصلح التى وقعت فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩١٩ .

وهكذا استطاعت بريطانيا بسياسة الحديد والنار ، ثم بسياسة المؤامرات والدسائس الدولية ان تسيطر على الموقف فى مصر .

وقد عينت بريطانيا اللورد اللنبى مندوبا ساميا لها بمصر ، وقد اشار هذا على حكومته باطلاق سراح الزعماء الاربعة . « وذلك بسبب ما رآه من ان حركة البلاد جدية وان الجبهة الوطنية قوية وسليمة »
ثم اُرسلت بريطانيا لجنة «ملتر» الى مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٩ فقاطعها المصريون مما اضطر بريطانيا الى دعوة الوفد المصرى للمفاوضة معها الا ان مصير تلك المفاوضات انتهى الى الفشل .

وفى ذلك الوقت اصاب الجبهة الوطنية تصدع خطير فوقع بين زعماء الجبهة الخلاف ودب بينهم الشقاق ، وكان ذلك فى ابريل سنة ١٩٢١ ، ومن ثم انحرفت ثورة سنة ١٩١٩ عن اهدافها الوطنية .

وقامت بريطانيا فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ بنفى سعد زغلول

الى جزيرة سيشل ، وظلت الحال السياسية في البلاد مضطربة غير مستقرة الى ان تمت المفاوضات بين اللورد اللبني وعبدالخالق ثروت « واستقر رأيهما على حل ارتضاه اللبني » .

وعن انحراف الثورة في سنة ١٩١٩ يقول الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الامة سنة ١٩٥٧ : « وكان الحصار حول الشعب محكما لدرجة انه لما ثار سنة ١٩١٩ لم تلبث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها ، وانحرفت وتفتتت وحدتها وتنشأت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح .
وكان الاستعمار من وراء هذا كله راضيا سعيدا »



انتهاء الحماية على مصر :

وفي فبراير سنة ١٩٢٢ اعلن ان الحماية على مصر قد انتهت وأن مصر حكومة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ بريطانيا بنقاط اربع التحفظات الاربعة (١) .

وكان من أهم ما نتج عن هذا التصريح ان تكونت الاجزاب في البلاد ثم انه وضع القوة الشعبية وجها لوجه أمام القصر أى أن مجهودات الوطنيين قد وزعت بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وضد الانجليز من ناحية اخرى ، ومن ثم نجد أن الصراع الحزبي العنيف هو الطابع المميز للفترة ما بين (١٩٢٤ و ١٩٣٦) وبعد هذا التصريح تألفت وزارة ثروت وتألقت لجنة الثلاثين من كبار رجال القانون برئاسة حسين رشدي لوضع دستور البلاد .

فؤاد ضد الدستور :

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت في يوم السبت ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ولكن الملك « فؤاد » لم يكن يميل الى صدور الدستور لانه كان يرى في الدستور قيادا على حقوقه « وانتقاصا لسلطانه » .

(١) اضطرت إنجلترا الى اصدار ذلك التصريح من جانبيها واحتفظت بالنقط الاربعة التالية لباحثات مقبلة : (١) تأمين المواصلات البريطانية في مصر (٢) الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل اجنبي مباشر أو غير مباشر . (٣) حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات ، (٤) السودان .
ولم تقبل البلاد هذا التصريح فقابلته بالاحتجاج الشديد وخاصة على ما ورد فيه من تحفظات . كما ان هذا التصريح لم يتضمن جلاء الاحتلال لذا استمر كفاح الشعب ولم يهدأ .

وهكذا لم ينجح واضعو ذلك الدستور في تقييد سلطة الملك في اقرار وتدعيم مسؤولية الوزارة أمام نواب الامة ، ومن هنا كانت الوزارات تلجأ الى حل المجلس متى جرؤ على معارضة سياستها ، كما أصبحت الوزارات تحت رحمة السلطات البريطانية في المقام الأول والملك ثانيا.

وحدث أن وقع حادث الاعتداء على سردار الجيش المصرى (السير لى ستاك) وتقدمت بريطانيا بعدة مطالب تعسفية منها سحب الجيش المصرى من السودان وأن تدفع مصر غرامة مالية كبيرة فاستقالت الوزارة التى كانت تحكم فى ذلك الوقت .

وكان يميز هذه الفترة تعطيل الحياة النيابية والدستورية مرارا. وهكذا كانت « الديمقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر فى تلك الفترة ملهة مهينة » .

« ان الشعب لم يصبح صاحب السلطة ، وانما أصبح الشعب اداة فى يد السلطة أو بمعنى أصح ضحية لها .

« ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى، وانما أصبحت الجماهير تساق وفقا لارادة السلطات الحاكمة واصدقائها. ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسبابثورة الشعب سنة ١٩١٩ .

« ان هذه الازمة العنيفة فتحت أمام سلطات الاسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكى يسدها .

« ولكن انتكاسة الثورة شجعت الاسرة المالكة على تجاوز كل الحدود وفى جو الازمة لم يعد الدستور الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل الا مجرد قصاصة ورق بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد القيت للشعب ليشغل بها ويتلهى !

« ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد ، وركعت جميعها تلتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم ، وتخلت بذلك عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ناسية بذلك انها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيدة ومنبعها » (١)

وبتلك الفقرات الخالدة صور لنا الميثاق الوطنى اصابة الثورة الوطنية فى سنة ١٩١٩ بتلك الافة الخطيرة التى قضت على الثورة بالفشل ، ولم تكن هذه الافة غير زعماء الاحزاب الذين كانوا يعملون من

(١) الميثاق الوطنى .

أجل الوصول الى كراسى الحكم ، بأى ثمن حتى انتكست ثورة الشعب فى سنة ١٩١٩ ، وأصبحت الحرية هى حرية التحكم وحرية السيطرة وحرية الاستبداد وحرية الاستقلال .

ان ذلك يعنى بلاشك ان الموجة الثورية التى ارتفعت سنة ١٩١٩ لم تصل الى أهدافها التى قامت من أجلها ، وبمعنى آخر ان ذلك يعنى ان هذه الثورة لم تنجح فى بلوغ أمانيتها .

ويقول الميثاق : « ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التى أدت الى فشلها هى الاسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ .

« واذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولا بد من تفويها فى هذه المرحلة تقويما أميناً ومنصفاً » .

وتتلخص أسباب فشل هذه الثورة فيما يلى :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساساً للحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة . وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى أقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة الى إعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء فيه فوراً .

٢ - لم تتنبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام اطلاقاً بين الوطنية المصرية والقومية العربية والى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ إسرائيل لتفصل بين أجزاء الأمة العربية ، بل لقد وصل الأمر الى درجة أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية ، وأقاموا عروشاً لمن خانوا النضال العربى .

٣ - ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال أسمى وحرية مزيفة ، وزاد الأمر خطورة أن الحكم الذاتى والدستور انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى الناس ويحرق الطاقة الثورية . وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر على حين أنها فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاءً شرعياً .

ويقول الاستاذ الراقى : « على أنه من الحق أن نقر لثورة سنة ١٩١٩ بنتائج سياسية عامة لمصلحة البلاد ، فاليها يرجع الفضل فى الغاء

الحماية وفي اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وفي اعلان النظام الدستوري.
أساسا للحكم في البلاد سنة ١٩٢٣ « .

ونحن نخشك مع أستاذنا الرافي فيما ذهب اليه في بعض ما جاء
به من تفويم لهذه الثورة .

نمن ناحية فضل تلك الثورة في الغاء الحماية نرى ان التاريخ
نفسه ينهيد أن الحماية لم تلغ بتصريح ٢٨ فبراير حتى ان الاحتلال ظل
برغم ذلك التصريح يمارس فظائعه ومذابحه وفتنه وتدخله في كل كبيرة
وصغيرة من شئون البلاد .

أما عن اعتراف انجلترا باستقلال مصر والذي قيل انه كان نتيجة
لثورة سنة ١٩١٩ فلقد كان هذا الاستقلال غير كامل . بل هو خدعة
استعمارية ويكفي أن يكون ضمن تصريح ٢٨ فبراير هذا تلك التحفظات
الاربعة التي سلبت التصريح قيمته ، بل كانت التحفظات تسلب الاستقلال.
كل قيمة له وكل معنى .

وبخصوص فضل ثورة سنة ١٩١٩ في اعلان النظام الدستوري.
سنة ١٩٢٢ يكفي أن نورد هنا تعليقا للدكتور السيد صبرى في هذا
الشأن : « وبدأ التدخل منذ وضع الدستور عندما استقالت وزارة نسيم
لرفضها حذف المادة التي تقرر لقب الملك على انه « ملك مصر والسودان »
وقد قبلت وزارة يحيى ابراهيم التي خلفتها تعديل المادة على الوضع
الآتى : (يعين اللقب الذى يكون للملك مصر بعد أن يقرر المنسذوبون.
المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان) .

« ولما صدر الدستور وطبق لم ينقطع تدخل انجلترا في عرقلة
سيره في المسائل الجوهرية التي تتعارض فيها سياسة الوزارة المؤيدة
من البرلمان مع السياسة الانجليزية » .

ولقد كان مقتل السردار عام ١٩٢٤ وما تلاه من احداث من أمثلة
التدخل البريطاني في الاوضاع الدستورية للبلاد وما يستتبع ذلك من
عدوان على استقلال مصر وسيادتها .

كما كانت اقالة الوزارات الدستورية وتعطيل الدستور ومحاولة
الغاء دستور ١٩٢٣ من الأمثلة الكثيرة التي نأتى بها على سبيل المثال
لا الحصر للتدخل الاستعماري في شئون البلاد .

ويمضى الدكتور السيد صبرى فيقول : « ولا جدال في أن العامل
الأول في تمكين انجلترا من التدخل في تطبيق الدستور كان مصدره
الجالس على العرش الذى يملك حق اقالة الوزارة وحل مجلس النواب »

ولما كان الدستور هو مصدر السيادة الشعبية فإن انتظام تطبيقه يستلزم تمتع البلاد باستقلالها التام حتى تمارس هذه السيادة على وجه لا يسمح بأى انتقاص منها أو تعرض لها والا فقدت صفة السيادة فيها . ان استقلال البلاد التام هو الاساس الاول الذى لا بد منه لانتظام الحياة الدستورية السليمة » .

وهكذا نرى أنه حتى بالنسبة للدستور « الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل لم يكن الا مجرد قصاصة ورق » كما جاء بالميثاق الوطنى .

ويهمنا هنا قبل أن نختم الحديث عن ثورة سنة ١٩١٩ أن نحاول تقويم هذه الثورة ، فمما لا يقبل الشك أن ثورة سنة ١٩١٩ كانت تعبيرا صادقا عن وجدان الامة ورغبتها العارمة فى الاستقلال . وكانت فى الوقت نفسه نتيجة حتمية لمرحلة القيادة الفكرية التى عاشتها الامة منذ أوائل القرن العشرين والتى تبلورت فيها حماسة مصطفى كامل وتعاليم محمد عبده ولطفى السيد وعلى يوسف وقاسم أمين وفتحى زغلول وغيرهم ، وكانت نتيجة أيضا لفترة الحرب العالمية الاولى التى عاشها الشعب العربى فى مصر على أعصابه متحملا اعلان الحماية ومنتظرا تحقيق الوعود والعهود البريطانية فى الجلاء والوعود الامريكية فى الحرية وتقرير المصير ، وكانت ثورة سنة ١٩١٩ نتيجة لكل ذلك ولم يكن نفي سعد زغلول وصحبه الا الشرارة التى جعلت الرجل ينفجر .

أما عما حققته الثورة والذى ناقشناه منذ قليل فلا شك ان الثورة حققت الكثير ، ويكفى أنها كشفت للعالم أجمع عن روح هذا الشعب المطالب بالحرية حتى عرف العالم كله كذب ما كان يشيع من ميل هذا الشعب الى الاستكانة والاستسلام ، فكانت الثورة فرصة للجماهير المتعطشة للحرية أن تنفس عن مشاعرهم المكتوبة وأن تثار لعرابى ممن خانوه وأن تنتقم لمصطفى كامل وللفدائى الاول محمد فريد ولشهداء الحرية فى دنشواى وغيرهم من شهداء الحرية فى مصر .

وإذا كان بعض الباحثين يرى أن لهذه الثورة آثارا ايجابية أكثر من مجرد التنفيس عن مشاعر الشعب المتعطش للحرية وذلك مثل إلغاء الحماية وتصريح ٢٨ فبراير فنحن معهم الى حد : فالثورة هى التى أجبرت الانجليز على ذلك ، أجبرتهم على أن يصنعوا شيئا لارضاء هذا الشعب الثائر ، فألغوا الحماية ، وأعلنوا « تصريح ٢٨ فبراير » وأصبح السلطان ملكا وبدأت الحياة النيابية وتكونت الاحزاب ، ولكن هذا كله وان كان نتيجة للثورة كان أولا وقبل كل شيء لعبة انجليزية أكبر ، استطاع بها المستعمرون وأعوانهم أن يجعلوا الثورة تنتكس ليقنع الثوار أو فى حقيقة

مُرهم هزلاء الذين نسوا مبادئهم فجرفهم تيار الحزبية الجارف في خضم
مشاكل داخلية بينهم ، فتحولوا من مجاهدين الى حزبيين . وكانت هذه
هي اللعبة البارعة التي حبكها الانجليز وأعوانهم واستطاعوا بها أن
يجعلوا الثورة تنتكس وتتحول وتصبح أداة لتثبيت أقدام الانجليز في
مصر !

هذا هو تقويمنا لثورة سنة ١٩١٩ .

وخلاصة القول : أنها قد أدت دورها على أحسن وجه وان الشعب
الذي قام بها بذل كل جهده ودمه في سبيل بلوغ أمانيه وأهدافه ، ولكن
العوامل المفروضة على الثورة هي التي أدت الى انتكاسها ، وبذلك يكون
الكفاح من أجل اجلاء المستعمر قد دخل مراحل جديدة نتناولها في
الفصل التالي .

الفصل الثالث

مفاوضات الجلاء

تمهيد :

تكررت المفاوضات من أجل الجلاء منذ سنة ١٩٢١ حتى تحقق ذلك الجلاء بالفعل ، وكانت المفاوضات تصطدم بكثير من العقبات التي يخلقها الانجليز خلقا من أجل اخفاقها ، وفي هذا الفصل رأينا أن نبدأ بعرض ملخص لتقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لبحث المسألة المصرية ونقصد بها لجنة ملنر باعتبارها نقطة تحول في تاريخ تسوية المسألة المصرية على الرغم مما قوبلت به هذه اللجنة من مقاطعة اجماعية من كل المصريين وعلى الرغم من أن الفشل الذريع كان نصيب تلك اللجنة .

فالشعب العربي في مصر الذي قام بثورته الخالدة في سنة ١٩١٩ لم يرحب بهذه اللجنة لانها لم تأت لتبحث في تحقيق الاستقلال الذي يامله الشعب ، وانما أتت لمجرد تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر لتهدئة الجو وتهيئته لاستمرار الحماية ، فلجنة تأتى لهذا السبب لايمكن بأية حال أن تلقى قبولا من أى مصرى بذل كل مايستطيع من جهود ودم فى سبيل تحقيق استقلال بلاده ، كما أن القطيعة التي قوبلت بها اللجنة أينما حلت انما كانت نتيجة حتمية لفقدان ثقة الوطنيين فى الوعود البريطانية المتكررة التي لم تدل على شىء الا على مكر البريطانيين وخديعتهم وطعنهم لأمانى الأمة المصرية .

وفى تعرضنا لتقرير لجنة ملنر هذه ثم لسلسلة المفاوضات والمباحثات التي جرت منذ ذلك الحين سنبدل جهدنا فى أن يكون ذلك كله بايجاز كبير على ألا يكون هذا الايجاز على حساب الحقيقة والموضوع ، ولعل مايدل على مراعاتنا لهذا الايجاز هو عسدم ايرادنا لكل المشروعات التي قدمها الجانبان المصرى والبريطانى بشأن الجلاء عن مصر .

أولا - تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) :

فوضت الحكومة البريطانية هذه اللجنة لتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت فى مصر وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية

خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائما التقدم والترقى لحماية المصالح الاجنبية(١) وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع ملتر تقريره الى وزير خارجيته «الارل كرز» الذى نلخصه فيما يلى :

١- انسم موقف «فؤاد» بازاء غرض اللجنة بموقف الملتزم جانب الحياد مما يثبت أن ذلك الملك كان يهيمه الافادة الشخصية من الموقف المتازم فى مصر . بمعنى أنه لم يكن يهيمه فى قليل أو كثير ما تنتهى اليه اللجنة من نتائج ، سواء كانت لمصلحة الشعب او ضد اماله وأهداه . وكان «فؤاد» ينتظر مايسفر عنه الموقف ، فاذا انتصرت ارادة الجماهير تقدم منها ولوح لها بترحيبه بنصرها ، اما اذا انتصرت ثورة بريطانيه الفاشمة فانه يتعاون معها ، ويظهر للشعب أنه كان مغلوبا على أمره .

وجاء فى تقرير اللجنة « ان الوزراء المصريين كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلبنا منهم صريحا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شىء من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ، ولم يظهر أذى رغبة فى معرفة الجهة التى تنجها اليها أفكار اللجنة من جهة حنومة مصر فى المستقبل » ماذا نقول عن هؤلاء الوزراء اليوم ، غير أنهم لم يكونوا الا لعبة فى يد الملك والاستعمار ، لايهمهم الوطن ومصالح الشعب بقدر ماتهمهم مصالحهم وكراسى الحكم ؟

اما بالنسبة لموقف الشعب من اللجنة فقد ذكرت هذه اللجنة : «غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بدوا من رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقيض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة ولا حاجة بنا الى أطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المناومات للغايات التى جاءت من أجلها .

وعلقت اللجنة على سياسة كرومر فى مصر بقولها :

«ان نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لانقاذ حكومة قد دهمها الافلاس (يقصد حكومة مصر) لم يكن الا نظاما وقتيا . لانه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعد ماوافقته فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير . ولطول زمان الاحتلال

(١) من مضبطة مجلس النواب سنة ١٩٣٦ .

زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ الآن حوالى ١٢٠٠ فى هذه الايام (سنة ١٩٢٠) وفئات رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين .

ثم استعرض تقرير اللجنة أسباب الاضطرابات فى القاهرة وغيرها من البتادر الكبرى فى المدة السابقة على الاضطرابات التى حدثت بعد ذلك وبلغت أوجها فى ثورة سنة ١٩١٩ فى مارس من العام نفسه .

وانتقل التقرير الى الاسباب التى رآها قد أدت الى اشتراك الفلاحين فى ثورة سنة ١٩١٩ ونلخصها فيما يلى :

- ١ - التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى .
- ٢ - مصادرة الحيوانات .
- ٣ - مصادرة الحبوب .

٤ - جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها، فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين، .

ثم ذكر التقرير «كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى رأى المصرى . فالمعتدون فى مصر قاموا يقولون : ان الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تدخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الأمة اليه فلبته تعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية .

وتعرضت اللجنة فى تقريرها لمسألة طلب زعماء الامة السفر الى لندن لعرض بيان «بالاستقلال الذاتى التام» لمصر ، ثم كيف تم اعتقال سعد زغلول وثلاثة من أنصاره ؟

وبين التقرير كيف قامت الثورة فى القاهرة ، ثم انتقلت الى الاقاليم وانتشرت منها الى معظم مديريات الوجه البحرى والقبلى ؟

وقال تقرير اللجنة عن الثورة : «وكانت حركة وطنية تؤيدها جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية وفى جملتهم الأقباط ، وظهرت بين

أشد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريبا منظما
والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة » .

وتحدث التقرير عن الحركة الوطنية والامانى المصرية فانتهى الى
«ان المصريين على آراء ستى ومذاهب مختلفة ، ولكنهم متفقون كلهم على أمر
واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسييتهم بحيث يكونون شعبا
ممتازا عن سواهم» .

وبالنسبة لسياسة بريطانيا رأت اللجنة . «أن يكون لبريطانيا
العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها
الخصوصية فى مصر . أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية وأن يكون لها
نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص
بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة » .

ومضت اللجنة فى تقريرها ، فذكرت كيف تمكن عدلى من اقناع
سعد بمناقشة اللجنة . وفى ٧ من يونيو ١٩٢٠ وصل سعد الى لندن
ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ودار الكلام بينهم وبين اللجنة . وقد حضر
جانب من المناقشات عدلى أيضا ، وانتهت المناقشات على قبول فكرة عقد
معاهدة بين بريطانيا ومصر «ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل
الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم
مع اللجنة » -

وينتهى التقرير الى أنه قد صدر فى آخر المناقشات مذكرة تسمى
اتفاق ملنر - زغلول ، هذه المذكرة كانت ترسم القواعد التى يمكن أن يبنى
عليها الاتفاق بعد وضعها وكانت هذه المذكرة مؤرخة فى ١٨ من أغسطس
سنة ١٩٢٠ .

وقد اشتملت هذه المذكرة على النتيجة النهائية التى انتهت اليها
المحادثات التى دارت بلندن فى شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين
اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين سعد وأعضاء
الوفد المصرى والذى اشترك فيها عدلى يكن أيضا .

واشتملت المذكرة على :

- ١ - تمثيل مصر فى البلاد الاجنبية .
- ٢ - الدفاع عن المواصلات البريطانية .
- ٣ - الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية
- ٤ - التحفظات لحماية الاجانب .

٥ - السودان واستحالة تسوية مسأله على المبادئ التي يراد تسوية المسأله المصرية عليها .

وبين تقرير اللجنة كيف قوبلت التسوية بالرضا في مصر واعترف بأن الحزب الوطني وآخرين حملوا على التسوية باعتبارها لاتحمل لمصر استقلالا حقيقيا واحتجوا خاصة لعدم ادخال السودان في المشروع .

والآن نتناول المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية في شيء من الايجاز .

ثانيا - المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والانجليزية :

١ - مفاوضات عدلى - كيرزن

على أتر نشر تقرير لجنة ملنر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٢٠ أبلغت بريطانيا السلطان فؤاد في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢١ قرارا تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة في وضع اتفاق بين البلدين وكلف عدلى يكن تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها حالة البلاد فالفها في ١٧ من شهر مارس سنة ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسي من حيث أن الوزارة « ستجعل نصب عينها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر - ستجعل نصب عينها - الوصول الى اتفاق لايجعل محلا للشك في استقلال مصر ، وستجرى في هذه المهمة متشعبة بما تنوق اليه البلاد مسترشدة بما رسمته ارادة الامة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض» .

وفى ١٨ من مايو سنة ١٩٢١ شكل عدلى يكن وفدا للمفاوضة برياسته وفى اليوم التالى وافق فؤاد على ذلك التشكيل .

ووصل الوفد الى لندن فى يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٢١ وبدى بالمفاوضات من اليوم التالى لوصول الوفد ، وقد عقد أربعة وعشرين اجتماعا حضر الوفد بأكمله خمسة منها ، أما باقى الجلسات فكان يحضرها رئيس الوفد وحده أو مع أحد أعضاء الوفد .

ويقول الاستاذ عبد الحميد بدوى السكرتير العام للوفد الرسمى :

« امتدت المفاوضات الى ٢٦ من أغسطس ثم تلا ذلك فصل اجازة البرلمان فأوقفت المفاوضات فى هذه الفترة واستؤنفت فى نهاية الاسبوع

الاول من شهر اكتوبر على أنه لم يعقد بعد العودة من الاجازة الا بضح
جلسات» (١) .

وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الانجليزية الوفد مشروعها
في العاشر من شهر نوفمبر فرد عليها الوفد : «ان المشروع لايجعل محلا
للأمل في الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لا وجه للبحث في
الطريقة التي يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نر وجها
لاعادة البحث والمناقشة في أبواب المشروع الاخرى .»

وقد اتخذ الوفد هذا الموقف الحازم عندما تبين له أن المادة المتعلقة
بالمسألة العسكرية قد عدلت بحيث أصبحت الاغراض التي ينبغي من أجلها
وجود القوة العسكرية مبهمة بعد أن نص في المشروع على وجود تلك
القوات للدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهي عبارة أبعد مدى وأوسع
مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التدخل في شئون الادارة المصرية .

وانقطعت بذلك المفاوضات وبرح الوفد مدينة لندن يوم ٢٠ من
نوفمبر بعد أن تأكد له أن المشروع البريطاني لا يحقق أمانى مصر القومية .

وفي ٨ من ديسمبر قدم الوفد الى فؤاد تقريرا عن مهمته ورفع عدلى
يكن استقالته حيث ان المفاوضات التي باشرها الوفد الذى كان يرأسه
فى لندن لم تسفر عن تحقيق المطالب القومية .

وصدر بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أمر سسلطاني بقبول
استقالة عدلى يكن .

ثم بدأت إنجلترا تلعب على مسرح الحياة السياسية دورا استعماريا
جديدا ، اذ قام المندوب السامى فى مصر بتبليغ الحكومة المصرية انتهاء
الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وكان ذلك هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الخاص بالغاء الحماية
البريطانية على مصر . ولقد تعرضنا لذلك التصريح فى مكان آخر من هذا
الكتاب .

٢ - محادثات عبد الحالى ثروت - تشمبرلن

دارت تلك المحادثات بين عبد الحالى ثروت رئيس مجلس الوزراء فى
مصر فى تلك الايام وسير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا .

(١) المناقشات البرلمانية فى القوانين - مجلس الشيوخ - قانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٣٦. بالموافقة على معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

وبدأت تلك المباحثات والمكاتبات في يوم ٤ من يوليو سنة ١٩٢٧ وانتهت
في ٥ من مارس سنة ١٩٢٨ .

وكانت تلك المحادثات تهدف إلى الوصول إلى اتفاق يصلح أساساً
لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها «عقد معاهدة تحالف وصداقة
بين بريطانيا العظمى ومصر» .

وقد وضع ثروت مشروع معاهدة وسلمه في ١٨ من يوليو سنة
١٩٢٧ إلى مستر سلبى ليوصله إلى سير أوستن تشمبرلين .

ولكن لم يوافق على المشروع المصري ، وقدمت بريطانيا مشروع
معاهدة أخرى .

ولما عرض مشروع المعاهدة البريطاني على مجلس الوزراء المصري رأى
المجلس «أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصومه مع استقلال البلاد
وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً» .

ويقول ثروت في كتابه المؤرخ ١٩٢٨/٣/٥ إلى اللورد لويد المندوب
السامي البريطاني في مصر والذي ختم به المحادثات : «حقا كنت أتمنى أن
أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح والنضج وأن أصفى مسائل
البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل ، ولقد كان يمكنني بهذا أن أطرح
على زملائي مشروع اتفاق يحل جميع المسائل المعلقة ، مع الاحتفاظ بمسألة
السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لمشروع
يترك معلقاً بعضاً من المسائل التي تصيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جداً
ويحمل لذلك في طياته أسباب الاحتكاك والتصادم في المستقبل» .

٣ - مفاوضات محمد محمود - هندرسون

صيف سنة ١٩٢٩

عندما أُلغى محمد محمود الوزارة في يونيو سنة ١٩٢٨ أجل انعقاد
البرلمان ثم عطل الدستور في يوليو ١٩٢٨ وقابل الشعب ذلك بالسخط
والاستنكار -

وقامت المفاوضات بين مصر وانجلترا في صيف سنة ١٩٢٩ وأسفرت
عن مشروع معاهدة (محمد محمود - هندرسون) ولكن كان هذا المشروع
هدماً وتخريباً لاستقلال البلاد الحقيقي وكان ذلك يبدو واضحاً في النص
الخاص ببقاء القوات المحتلة وبقاء السودان منفصلاً عن مصر وإقرار الحكم
الثنائي له . والمضحك المبكى في تلك المفاوضات أن الانجليز (هندرسون)
في ردهم على محمد محمود بشأن عودة الجنود المصرية إلى السودان

م ٦ - قضية الجلاء

يشترطون طلعتنا ثمنا لعودة «أورطة» مصرية الى السودان ، فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات فان الحكومة تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

ولما أعلن محمد محمود نصوص معاهدته مع الانجليز طالبه الشعب .
بإعادة الحياة النيابية والدستورية الى البلاد حتى تقول الأمة كلمتها في المعاهدة .

وما لبثت حكومة محمد محمود أن سقطت أمام معارول نقد الشعب .
نجا ومعاهدتها المقترحة .

وتألفت وزارة عدلى يكن في أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأجريت الانتخابات في عهدها وأسفرت عن فوز الوفد وعهد الى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة .

٤ - مفاوضات النحاس - هندرسون

٣١ من مارس ١٩٣٠ - ٨ من مايو ١٩٣٠

وقامت حكومة النحاس بعرض المقترحات البريطانية على كل من مجلسى البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بجلستيهما المنعقدتين في ٣ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

وصدر قرار مجلسى البرلمان بجلسة ٦ من فبراير ١٩٣٠ بتفويض الحكومة في المفاوضات «للاصول الى اتفاق شريف وطيب يوثق عرى الصداقة بين البلدين» .

وقرر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٣٠ تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضات مع الجانب البريطانى .

وبدأت المحادثات في يوم الاثنين الموافق ٣١ من مارس سنة ١٩٣٠ في قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

وفي يوم الاربعاء ٢ من ابريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى المستر .
سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الانجليزى مشروعه الاول .

ثم عقدت اثنتان وعشرون جلسة متتالية بين الجانبين المصرى والبريطانى كان آخرها يوم الخميس ٨ من مايو سنة ١٩٣٠ .

ولقد انفض المؤتمر لتعذر الاتفاق على مسألة السودان اذ وجد أن

قبول نص المادة التي قررها مجلس وزراء بريطانيا «مضيعة لحقوق مصر المقدسة في السودان ، ومصالحها الحيوية »
وأقيمت حكومة مصطفى النحاس وجاءت وزارة صدقي الذي قابلته الجماهير بمطالبها القومية وعلى رأسها الجلاء .

٥ - محادثات اسماعيل صدقي - جون سيمون

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

وبدأ صدقي يمهد لهذه المباحثات منذ تولى الوزارة حتى نجح أخيراً في إجرائها في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ ، وقد رتب مقابلة صدقي لسيمون حافظ عفيفي .

وفي مدينة جنيف تمت المقابلة بين صدقي وسيمون وحضر المحادثات أيضاً مستر ايدن وكان يعمل كوكيل برلماني لوزارة الخارجية وكان في جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح .

وكان من رأى جون سيمون أنه يعتقد بصفته الشخصية أن مشروع الاتفاق لسنة ١٩٢٩ و١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساساً للمفاوضات المقبلة وهناك مسائل سلم بها كانهاء الاحتلال البريطاني وكالتحالف بين البلدين والمساعدة على الغاء الامتيازات وقبول مصر في عصبة الأمم ، ولكنه أبدى تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقط العسكرية ، والآخر بالسودان .

ثم انتقل الحديث الى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذي تبدأ فيه وسلم سيمون مبدئياً بضرورة اجراء هذه المفاوضات في الوقت المناسب وفي أقرب فرصة ممكنة .

وفي سنة ١٩٣٣ استقال صدقي بعد عهده الدامي في مصر .
وتوالى على مصر الوزارات المختلفة التي كان يقابلها الشعب دائماً بمطلبه الاسمي وهو تحقيق الجلاء ، واجلاء القوات البريطانية عن مصر .

٦ - محادثات سنة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية (١) برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري ، وأرسلت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ الى المندوب السامي البريطاني في مصر خطاباً يرحبون أن يتفضل (المندوب السامي) فيبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن

(١) لم يشترك في تلك المفاوضات الحزب الوطني لمخالفتها لبدئها . « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ولان اساس تلك المفاوضة كان مشروع سنة ١٩٣٠ الذي رفضه في حينه -

تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠» .

وصدر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٦ «مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة بين مصر وبريطانيا» وبدأت المفاوضات الأولى بين مصر وبريطانيا التي كان يمثلها (لورد كيلرن) المعتمد البريطاني بالقاهرة .

ثم ألف النحاس وزارته الثالثة في ١٠ من مايو سنة ١٩٣٦ وكان مما يسترعى النظر في برنامج وزارته قول النحاس : ان تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة . ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الفاصلة بالدولة الصديقة ، وأعجب من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا لاستقلال في حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء كما سنرى مهدرا لهذا الاستقلال لامحققا له . ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس (١) .

وفي ٢ من مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل ، ثم قدم الفريق البريطاني مذكرة بوجهة نظره في المسألة العسكرية .

وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٣٦ رد الجانب المصري على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره .

وتوالى الجلسات بين الجانبين حتى يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ الذي انتهى فيه من وضع مشروع المعاهدة وصدر تفويض ملكي بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية مبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ تم هذا التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبت المعاهدة في شكلها النهائي .

ودعى البرلمان (مجلس النواب) لجلسة يوم ٢ من نوفمبر ١٩٣٦ في اجتماع غير عادي لنظر المعاهدة .

وألقت الوزارة على أعضاء مجلس النواب بياناً عن مشروع المعاهدة في تلك الجلسة ثم أحيل المشروع الى لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس .

وفي جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ قدمت اللجنة تقريرها عن مشروع المعاهدة مقترحة الموافقة على المشروع .

(١) عبدالرحمن الراجحي في أعقاب الثورة المصرية . الجزء الثالث .

وقد وافق مجلس النواب بجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ على مشروع المعاهدة .

وبجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وافق على المشروع مجلس الشيوخ أيضا .

ثم صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ «بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى» وكان ذلك في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

وقد تم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة في القاهرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

وصدر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ المرسوم الخاص باصدار المعاهدة وقد نص فيه على أن يعمل ابتداء من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بأحكام المعاهدة .

ومن ذلك التاريخ أصبحت تلك المعاهدة منفذة في البلاد كقانون من قوانين الدولة المصرية .

ونورد فيما يلي نص المعاهدة .

معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا التي وقعها مندوبو الدولتين في يوم الاربعاء ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية .

نص مواد المعاهدة بعد الديباجة

المادة الاولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بوساطة صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالته ملك مصر وتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الامم . وبما أن

حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة وبالتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة والألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدات الحالية .

المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تمنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لعل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد عصبة الامم أو لاي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة الملتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجازه بصفتة حليفاً وبذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الأتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الدايم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما فى أن يقدم الى جلاله الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك من استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك من اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى فى الوقت

تنفسه طريق عالمي للمواصلات كما هي أيضا طريق أساسي للمواصلات بين
الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذى يتفق
فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها
أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب
الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى
المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون
مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة
تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لوجود تلك القوات صفة
الاحتلال بأية حال . كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة
المصرية .

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة
العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة احتمال أن وجود
القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصرى أصبح فى حالة
يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فان
هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام
تعهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة
تلفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
ما تتمتع به من اعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب
الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة طبقا لاحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس فى احكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأية حال
الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو
عليه بمقتضى عهد عصبة الامم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى
٢٧ من أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

— مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل
اتفاقيتى ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان
المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين
ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات
المنحولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان،
يجب أن تكون رفاهية السودان .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على
السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم
مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين
والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون.
كفاءة -

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم
العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما
يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين
الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة فى ملحق هذه المادة،
نحيا يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المسئولية عن أرواح
الاجانب وأموالهم فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى
التي تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم
بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغاء هذا النظام دون ابطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن
فى ملحق هذه المادة .

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون

استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين اذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الامم .

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تفسير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومع ذلك فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضاء الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الامم .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون على هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

تقويم معاهدة سنة ١٩٣٦ :

يقول الاستاذ عبد الرحمن الراجحي : « ان توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦ كان وليد العدوان المائل في وجود الاحتلال البريطاني . على أن الجانب المصرى الذى وقعها يحتمل بلا-مراء تبعة قبولها واثم توقيعها ، ولكن الرغبة الجامعة في مخالفة الغاصب ومصادقته ، والبقاء في الحكم والاستمتاع بفوائده كل ذلك كان له الاثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة » .

ان تلك المعاهدة قد سلمت لبريطانيا كثيرا من المسائل الهامة : فمثلا نجد أن القاعدة البريطانية العسكرية في هذه المعاهدة أوسع نطاقا بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه في المشروعات السابقة ، بل بلغت مساحة تلك القاعدة في تلك المعاهدة مليونين وربع مليون الفدان .

كما نجد أن هذه المعاهدة أعطت بريطانيا الحق في وضع جنود لها في بورسعيد والسويس ولم يكن هذا النص واردا في المشروع المقدم من بريطانيا في عام ١٩٣٠ والامر كذلك بالنسبة لتكليف مصر بإنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية الى منطقة السويس وغيرها .

« ثم ان مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتها في الحرب وخطر الحرب الداهم ، فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهي حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » (١) .

كما لم تحدد تلك المعاهدة عدد جيش انجلترا في مصر اطلاقا لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب لان خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لا تعد من حالات الحرب كما هو معلوم في فقه القانون الدولى العام .

أما بالنسبة للسودان فانه بموجب تلك المعاهدة قد أصبح مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطانى وذلك كما جاء في المادة ١١ من المعاهدة وملحقاتها .

وبرغم ذلك كله تموه حكومة الوفد على الشعب فتصف تلك المعاهدة الشائنة بانها « وثيقة الشرف والاستقلال » .

والحقيقة أن مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من تناقح على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقبل بدء المفاوضات مباشرة روجه المندوب السامى البريطانى الى الحكومة المصرية مذكرة شفوية أوضح

(١) عبدالرحمن الراجحي . في أعقاب الثورة المصرية الجزء الثالث .

فيها « أن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديده وأن بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة بحق اعاده النظر في سياستها نحو مصر » (١) .
كما أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المبرمة في الاستانة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ والتي تقوم على مبادئ أساسيين :

١ - ان القناة طريق دولي للمواصلات العالمية وهو مفتوح للامم جميعا على أساس المساواة .

٢ - ان مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر .

غير أن بريطانيا سعت الى الانفراد بحق الدفاع عن قناة السويس اخلالا بهذين المبدأين الاساسيين فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ أحكاما ترمى الى اعتبار القناة طريقا رئيسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .

والذى يدعيه البريطانيون من حق الانفراد بالدفاع عن القناة لا يتفق مع المبادئ العالمية والمساواة والحيده التي شرعتها اتفاقية سنة ١٨٨٨ .
كل هذه المظالم التي أوقعتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على شعب مصر أبانت للمصريين أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان انما سندها القوة القاهرة الغاشمة .

وهكذا كانت القوات البريطانية في مصر تمثل احتلال بريطانيا لوادى النيل . هذا الاحتلال الذى صدم ارادة أهاليه وخرق أحكام القانون الدولي خرقا صارخا .

واستمر تدخل بريطانيا في شئوننا هذا التدخل الذى أضر بمصالح المصريين والسودانيين على السواء كما كان انكارا للوحدة التي أرادتها الطبيعة لوادى النيل .

وكان نتيجة ظهور تلك المآسى التي خلقتها معاهدة سنة ١٩٣٦ أن قام الشعب المصرى يطالب باستكمال استقلاله وجملاء القوات المحتلة عن أراضيها .

ومن ثم تقدم الوفد الى الحكومة البريطانية بمذكرة تسلمها اللورد كيلرن في الاول من أبريل سنة ١٩٤٠ ليبلغها حكومته في لندن . وتضمنت مذكرة الوفد أن تقوم بريطانيا باصدار تصريح بأن قواتها ستسحب من

(١) من بيانات محمود فهمى النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الامن في أغسطس سنة ١٩٤٧ .

مصر عند انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت ناشبة في ذلك الوقت ،
وأن تشترك مصر في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها .

وبالنسبة للسودان فإنه يجب على بريطانيا أن تدخل هي ومصر في
مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي
النيل جميعه .

وأجاب على تلك المذكرة الجانب البريطاني بمذكرة تتسم بروح السخط-
والحنق على الوفد .

ومع ذلك وفي أداء مسرحي للتهريج السياسي والحزبي نجد أن
الانجليز يفرضون حكومة النحاس على البلاد في فبراير سنة ١٩٤٢ .

وفي سنة ١٩٤٥ كانت حكومة أحمد ماهر تحكم البلاد بعد أن أقيمت
وزارة مصطفى النحاس ، فاجتمع مجلس الوزراء في ٢٣ من سبتمبر سنة
١٩٤٥ وأقر البيان الذي أصدره لفيف من زعماء الاحزاب والمستقلين
بخصوص المطالبة بالجلاد ووحدة وادي النيل .

وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ تسلمت بريطانيا مذكرة الحكومة
المصرية التي طلبت فيها الدخول في مفاوضات بينها وبين بريطانيا لاعادة
النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ ردت بريطانيا على تلك المذكرة ومن
المذكرة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء نية بريطانيا نحو مصر
واصرارها على ابقاء أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

واشتد سخط الامة على السياسة الاستعمارية البريطانية التي
لم تفسر برغم انتهاء الحرب العالمية الثانية واعلان ميثاق الاطلنطى
والمبادئ التي قررها ميثاق الامم المتحدة .

وتجلى سخط الشعب في المظاهرات التي عمت البلاد ، وكان اشهرها
مظاهرة كوبرى عباس بالقاهرة التي راح ضحيتها عدد من الشباب
الوطنى ، وعمت المظاهرات الدامية جميع المدن المصرية مطالبة بالجلاد .

٧ - مشروع معاهدة صدقى - بيغن

ثم جاء صدقى الى الحكم وفي ٧ من مارس سنة ١٩٤٦ صدر
مرسوم بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل
المعاهدة ولم يشترك الحزب الوطنى تمسكا بسياسة «لا مفاوضة» الا بعد
الجلاد .

كذلك لم يشترك الوفد المصرى لأنه اشترط أن تكون له الرياسة
وأغلبية المفاوضات .

وبدأت المفاوضات الرسمية فى ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ الا أنه قد تبين
من مشروع المعاهدة الجديدة الذى عرضه الجانب البريطانى انه لا يختلف
فى جوهره وأحكامه العامة عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، واستمرت المفاوضات
تتعثر فى الطريق الى ان استقال صدقى لفشله فى المفاوضات .

وجاء محمود فهمى النقراشى الى الحكم ، ورأى أن يفرض قضية
البلاد على مجلس الامن .

٨ - عرض قضية وادى النيل على مجلس الامن

أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧

ولم يقدم النقراشى على هذه الخطوة الا بعد ان أيقن تماما بفشل
اية مفاوضة تقوم بين مصر وبريطانيا وبعد ان ازدادت الاشتباكات الدامية
بين الوطنيين وقوات الاحتلال .

وكان النقراشى قد قام بمفاوضات مع سير رونالد كامبل سفير
بريطانيا فى مصر الا أنه وجد من السفير البريطانى اصرارا على موقف
بريطانيا من المسألة المصرية .

لذلك قرر مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة فى ٢٥ من
يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الامن .

فقدمت الحكومة المصرية عريضة دعواها الى مجلس الامن فى ١١
من يوليو سنة ١٩٤٧ تطبيقا للمادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة
طالبة :

- ١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .
- ٢ - انتهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

ولكن برغم الجهود المضنية التى بذلها الجانب المصرى امام مجلس
الامن وبرغم وضوح الحق فى جانب مصر فان قضية الجلاء قد فشلت
امام المجلس لانه كان يمثل هيئة سياسية تسيرها مصالح الدول
الاستعمارية الكبرى فى ذلك الوقت .

٩ - سياسة الوفد فى مسألة الجلاء

ووحدة الوادى

توالى على مصر الوزارات فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة

١٩٥٠ فشهدت البلاد فترة حرجة حزينة في عمرها ، وصرخت مصر من أعماقها عندما اغتيل النقراشي . ثم تولى ابراهيم عبد الهسادي الحكم « وعاشت مصر هذه الاسود وايامه الارهابية وبعده جاء حسين سرى ، وفي سنة ١٩٥٠ تسلم الوفد مقاليد الحكم بعد ان فاز في الانتخابات التي اجريت في مصر .

كانت سياسة الوفد وهو في المعارضة المناداة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانه لا محالفة ولا معاهدة اكتفاء بميثاق سان فرانسيسكو .

ولكن ما كاد الوفد يتولى مقاليد الحكم حتى تهافت على اجراء المفاوضات حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة ، فأعلن النحاس في خطاب العرش الذي القاہ يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته لا تفتقر في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه. وتسان وحدته تحت التاج من كل عبث واعتداء .

وشرعت وزارة الوفد في الدخول في سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات مع الجانب البريطاني ، ولكن لم تفلح حكومة الوفد في صرفه الانجليز عن تعنتهم واقتناعهم بضرورة احترام حقوق مصر . وبرغم ذلك استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا . وانتهت المباحثات في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر الوزير البريطاني أنه عرض على مجلس الوزراء البريطاني بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد للمسألة المصرية .

وفي ابريل سنة ١٩٥١ وضع أن المقترحات البريطانية جاءت أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية ومن ثم رفضت تلك المقترحات. وقدمت مصر مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

واستؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هي سائرة تتعثر القى وزير خارجية إنجلترا بيانا في مجلس العموم يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥١ أعلن فيه تمسك بريطانيا بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السام بحجة الضرورات الدولية ومعارضة وحدة شطري الوادي ، وهكذا جاء هذا البيان ناطقا بعمق الهوة التي تفصل بين مصر وإنجلترا .

وتحت ضغط الجماهير المطالبة بالجلاء والغاء المعاهدة وللخوف من انكشاف حكومة النحاس أمام الشعب . قامت حكومة الوفد بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ من جانبها .

وهذا هو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل القادم .

الفصل الرابع

المعاهدة ١٩٣٦

تمهيد :

في خلال الحرب العالمية الاولى رأى الشعب العربى فى مصر صورة:
الاحتلال البريطانى البشع ، هذا الاستعمار القاسم الذى دمر مقومات
الحياة الامنة المطمئنة لجمهور الشعب العامل فى مصر .

ولقد رأينا فيما سبق كيف انطلق الشعب المصرى ثائرا من أجل
تحقيق الجلاء عقب هدنة تلك الحرب ، وخاصة عندما أعلنت حقوق
الشعوب فى تقرير مصيرها ، ورأينا أيضا أن بريطانيا واجهت هذه
الثورة الوطنية بتدابير غير انسانية « فانطلقت بريطانيا تواجه الثورة
بنيرانها ، فاعتقلت وشردت وسجنت » (١)

ولكن لم تخمد للثورة الوطنية فى مصر جذوة نضالها وحماسه
الشعب العامل المكافح ، حتى « ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة
(ثورة ١٩١٩) وضحاياها » (٢) .

ومر بنا ان مفاوضات الجلاء عن مصر بدأت فى ١٣ من نوفمبر سنة
١٩١٨ ورأينا كيف انتهت بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ . وفى نهاية
المطاف علمنا ان آخر تلك المفاوضات كان بإبرام معاهدة التحالف المصرية
البريطانية .

« وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا والتى
اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة
فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها

(١) الدكتور عبدالعزيز رفاى : قضية الجلاء من مصر .

(٢) الميثاق الوطنى

نوردة ١٩١٩ . فقد كادت مقدمتها تنص على استقلال مصر . على حين أن صلتها في كل عبقورية من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى (١) .

وخلال الحرب العالمية الثانية تحملت مصر كثيرا من المتاعب والصعوبات بسبب ما قدمته من خدمات لقوات الحلفاء عامة والقوات البريطانية بصفة خاصة تطبيقا لنصوص اتفاقية أو معاهدة ١٩٣٦ . . .

وبعد انتهاء الحرب العظمى الثانية ازداد ادراك مصر لأهمية الجلاء عن اراضيها ، وجدت مصر في اقناع بريطانيا بعدم صلاحية هذه المعاهدة وخاصة عندما قامت بالبلاد حركة اضطرابات عنيفة ضد الانجليز وخروج المظاهرات الوطنية مطالبة « بالجلاء بالدماء »

الغاء المعاهدة :

في يناير سنة ١٩٥٠ عاد الوفد الى الحكم ولكنه في تلك المرة لم يكن الوفد انذى يمثل ارادة الملايين من أبناء الوطن ، من أبناء الشعب العامل في مصر .

عاد الوفد الى الحكم هذه المرة وقد انتهى به المطاف مثل باقى الاحزاب المصرية الى الحد الذى دفعه للارتقاء في احضان القصر .

« وفي الواقع كان القصر والاستعمار يحكم مصالجهما في صف واحد في الصف المعادى لمصالح الشعب . . . (٢) بل ان الوفد في هذه المرة التي عاد فيها الى الحكم كان قد تخلى عن الشعب وأهدر كل قيمة له ناسيا بذلك انه قد تخلى طواعية عن مصدر قوته الوحيد ، وشعر الشعب بما اصابه الوفد من تخاذل امام سلطة القصر المتزايدة ، وهكذا استسلم الوفد الذى كان قد تصدى للنضال الشعبى للاستعمار والقصر .»

وازاء هذا الاستسلام الشائن الذى ظهر به الوفد . بدأت الجماهير في مصر تظهر غضبها على الوفد الذى خذل نضالها وآمالها فيه ، فخرجت المظاهرات الوطنية تهتف بتحقيق « الوعود » بالجلاء وكثيرا ما اتصفت هذه الحركات بالعنف وأراقة الدماء !

وشعر الوفد بحرج موقفه « بل شعر بانكشافه امام الشعب ، ومن ثم قرر الوفد أن يعمل أى شىء يستعيد به بعض ثقة الجماهير بقيادته . وكان الغاء المعاهدة هو الشىء الذى فعله الوفد .

(١) الميثاق الوطنى .

(٢) الميثاق الوطنى .

ففي مساء يوم الاثنين ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) وألقى رئيس الوزراء وقتئذ بيانا بقطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية « بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها » . كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

« واستقبلت البلاد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بالفبطة والحماسة ، وأبدت استعدادها للبدل والتضحية شأنها في الأوقات العصيبة . واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح ونجاوبت مع الحكومة في مجاهدة الانجليز في القناة ، وتجلت في الشعب الروح الوطنية الشائنة التي ظهرت في ثورة ١٩١٩ (١) .

والحقيقة أن إلغاء المعاهدة كان من أهم الحوادث أثرا في تاريخنا القومي ، ولقد كان أيضا من أهم الحوادث المسببة لثورة الشعب المصري نفسه للكفاح الفعالي في سبيل إجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ، ولعجب في ذلك إذ أن الثورة على الاستعمار حق طبيعي لكل الشعوب المستعمرة .

وكانت الفرصة سانحة أمام الوفد لتوحيد صفوف الأمة وجمع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام ، ويقول الأستاذ الراقعي تعليقا على ذلك : « ولكن النحاس لم يفعل شيئا من ذلك ، فلا هو دعا معارضيه الذين أيده في إلغاء المعاهدة إلى التعاون معه بشكل جدي ، ولا هو صيغ وزارته بالصيغة القومية ولا عدل عن سياسته الحزبية في شؤون الحكم ، وكان هذا الموقف مظهرا من المظاهر التي دلت على أن الوفد لم يرد أن يبذل أي جهد في سبيل توحيد كلمة الأمة ، بل لم يفكر إطلاقا في هذه الناحية ، ولكن تبين مع الزمن أنها (وزارة الوفد) لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف ، فلا هي نظمت المقاومة سلبية أو ايجابية . ولا هي دربت المتطوعين على حرب العصابات ، ولا سلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح ، ولا زودت رجال البوليس في مدن القناة بالسلاح والدخيرة الكافيين لمواجهة الموقف . بل لم تزود هذه المدن بالتموين الكافي قبل الكفاح أو في خلاله ، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها .

وكل ما عنيت به اعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس في البرلمان فقبالها النواب والشيوخ بالتهاف والتصفيق .

وجدير بالذكر أن نشير هنا الى أنه كان من أهم بواعث إلغاء المعاهدة ان القضية المصرية قد انتكست في وزارة الوفد الاخيرة هذه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن الوفد قد استبان له بعد مفاوضاته المريرة مع الانجليز أنهم قد بدؤا أكثر تشددا مما كان في مفاوضات

(١) الميثاق الوطني .

صدقى - بيغن ، وأما ثالث وأهم هذه البواعث فقد ظهر لمفاوضى الوفد أنهم قد تساهلوا فى مسائل جوهرية ما كان يجوز لهم ان يسلموا فيها ، ومثال ذلك قبولهم التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا ، وقبول الدفاع المشترك فى وقت الحرب « وعودة القوات الانجليزية فى وقت الحرب الى منطقة القناة » والى اية جهة من اراضى القطر المصرى حيث يقتضى الدفاع .

ويذكر الاستاذ عبد الرحمن الرافعى : « ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئا ، وأصر الجانب البريطانى على استبقاء الاحتلال فى وقت السلم » ويمضى الاستاذ الرافعى نقلا عن الكتاب الاخضر الذى أصدرته وزارة الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٥١ : « ويجب أن تعلم (موجها كلامه للفيلد مارشال سايم) ان الجلاء مهم جدا وجوهري واذا تم فأننا سنضع أيدينا فى أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا » .

ويمكننا الآن ان نلخص ان الوفد قد أراد بإلغاء المعاهدة مجرد عمل يكون له صدى « وفرقة » ينال بها تأييد الشعب الذى ستفمره الحماسة بإلغاء المعاهدة فينسى محاسبة الوفد على تساهله فى المفاوضات بل وفشله فيها .

ومن جهة ثانية : أراد الوفد أن يستر سياسة حكومته « الحزبية الجامحة » وكان وسيلته فى ذلك الاقدام على إلغاء المعاهدة التى سوف يشغل بها الراى العام باعتبارها قضية وطنية خارجية .

ومن جهة ثالثة . فان الوفد قد اتخذ إلغاء المعاهدة كسلاح يقوى به نفسه امام القصر ، وذلك باكتساب تأييد الجماهير لخطوة الإلغاء مما يمنع القصر واو مؤقتا عن اقالة حكومة النحاس

صلى إلغاء المعاهدة

أولا - فى مصر :

استقبل الشعب العربى فى مصر إلغاء المعاهدة بفيض من الحماسة التى سرت الى أفئدة أبناء الشعب الذين اخذوا يستعدون للنضال الوطنى والكفاح القومى ضد الانجليز فى منطقة القناة وسنرى أنه كفاح مشرف من شعب اعزل امام القوات البريطانية الفاشمة .

ثانيا - موقف بريطانيا من الإلغاء :

صرح هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا حينئذ بأن بريطانيا

ستقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الامر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس،
وان الحكومة البريطانية لن تدعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة .

بل اصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ من اكتوبر سنة
١٩٥١ بيانا أعلنت فيه أن انفاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها
وحدها عمل غير قانوني ويخالف احكام المعاهدة ، وان الحكومة البريطانية
تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة .

ثالثا - تقدمت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة
وفرنسا وتركيا بمقترحات الى الحكومة المصرية لتكون بديلا من هذه
المعاهدة التي الفتها مصر .

ويعلق على هذه المقترحات المشتركة استاذنا عبد الرحمن الرافعي
بقوله :

« فالغرض من هذه المقترحات هو ابدال معاهدة سنة ١٩٣٦
بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر ، وابدال الاحتلال البريطاني باحتلال
دولي تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترفضه .

« وتضمنت المقترحات نصوصا تتعلق بقناة السويس ونصوصا
أخرى عن السودان وادارته . وكلتاها تهدر الجلاء وتقتضى على وحدة
وادي النيل . وتثبت سيطرة بريطانيا في السودان »

وفي ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥١ رفضت الحكومة المصرية هذه
المقترحات اذ وجدت انها تنطوى على اوضاع استعمارية لا تقبلها مصر .

وفي يوم ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥١ أرسلت الحكومة المصرية رسالة
الى السفير البريطاني في القاهرة ، ومضمون هذه الرسالة ان الحكومة
المصرية قد اتخذت بعض الاجراءات التي من شأنها ألا تسرى منذ ذلك
اليوم « معاهدة الصداقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا
العظمى » وكذلك الاتفاق الذي وقع بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية
حتى الآن من حصانات وامتيازات فضلا عن اتفاقيتي السودان الموقعيتين
سنة ١٨٩٩ .

« وقد ترتب على الغاء تلك المعاهدة من ناحية حكومة مصر الغاء
جميع الاعفاءات المالية التي كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية
بمقتضى تلك المعاهدة . الخ »

هذا من ناحية الحكومة

« اما من ناحية الشعب فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد -

الغاء المعاهدة مركز غاصبين محتلين لمنطقة القناة تجب محاربتهم حتى يجاؤا عن البلاد .

« ومن هنا بدأ الكفاح في القناة بعد الغاء المعاهدة يتخذ طورا جديدا ايجابيا » (١)

الكفاح الوطنى فى القناة :

استعلت الروح الوطنية فى أفئدة الشعب العربى فى مصر ، فامتنع الشعب عن التعاون مع قوات الاحتلال ، وأعلنوا المقاومة الساببية والايجابية .

وظهر العمال المصريون فى أشرف موقف ، وعاش الشعب العربى فى مصر اعظم ايامه وامجدها ، فامتنع العمال عن العمل فى المعسكرات البريطانية ، كذلك امتنع عمال الشحن والتفريغ بموانئ مصر عن تقديم عملهم لفوات الاحتلال ورفض عمال السكة الحديدية نقل أى شىء يخص القوات البريطانية . كما انسحب العمال المصريون من المعسكرات البريطانية مضحين بمرتباتهم واجورهم التى هى مورد رزقهم الوحيد .

« وفى الحق ان هذا الاضراب الاجمائى من العمال المصريين وانحابهم من المعسكرات البريطانية كان له صدى بعيد الأثر فى الداخل والخارج فقد جاء دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين وكان فى الخارج برهانا عمليا على أن قاعدة القناة لم تعد بالمنعة التى كان يظنها الانجليز ، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح محفوفا بالمخاطر ونديم الجدوى بين شعب معاد لهم مستعد للتضحية السلبية والايجابية فى سبيل محاربتهم » .

كذلك أوقف التجار والمقاولون والمتعهدون والموردون الذين كانوا يتعاملون مع القوات البريطانية أوقف هؤلاء عملياتهم مع البريطانيين فى منطقة القناة .

ومن جراء هذه المقاطعة الوطنية الرائعة . خسر البريطانيون فى مدى أسبوع واحد أكثر من مليونى جنيه .

وطار صواب القوات المحتلة وهى ترى هذا الشعب العظيم يتحد فى معركته الخالدة ، معركة التحرير الكبرى ، معركة الجلاء عن أرضه المقدسة .

وبسبب هذه المقاطعة الرائعة ونتيجة لها تحرشت القوات البريطانية بالمواطنين وحدثت عدة معارك دموية بين قوات الاحتلال والمواطنين

(١) الاستاد عبدالرحمن الرافعى « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » .

الاحرار في مصر ، فقامت الممارك في الاسماعيلية وفي بورسعيد ، بل انهم أصيبوا بلوثة عقلية جعلتهم يحتلون كوبرى الفردان ويقتلون جنديين مصريين كانوا ضمن القوات المصرية القليلة العدد التي كانت تحرس الكوبرى ، ثم احتلوا جمرك السويس .

« وكانت خطة الانجليز التي رسموها لمواجهة الكفاح الشعبى في منطقة القناة ان يستولوا على جميع الأماكن الهامة في المدن والنقط التي فيها . وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى ، واقامة حكم عسكرى بريطانى غشوم في انحاءها ، ومقاومة كل حركة فيها بالعسف والتنكيل ! ونفذ الانجليز خطتهم فاعتبروا منطقة القنساء منطقة بريطانية تحكم عسكريا ، وتجاهلوا السلطات المصرية » .

وكانوا يفتصبون المساكن والأماكن لاسكان جنسودهم ، وأخذت دورياتهم المسلحة تجوب شوارع بورسعيد والاسماعيلية والسويس مستفزة شعور المواطنين ، ولم يتورع الانجليز عن ارتكاب أقسى الأساليب الهدوانية في مقاومة حركة الكفاح ، وعزلوا الجيش المصرى في غزة وسيناء ومنعوا اتصاله بالجيش غرب القناة ، وكانوا يتربصون ببعض فصائل الجيش المصرى المنعزلة ولافراده فيطلقون عليهم النار ، وتمادى الانجليز في العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول موارد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس الى بقية المدن والاقاليم « (١)

وعلى العموم فاننا في محاولة سرد ما قامت به القوات البريطانية من اعمال وحشية ضد المواطنين في تلك الايام نحتاج الى مجلدات حتى يمكن ان نوفي هذا الموضوع حقه .

الفدائيون الابطال :

ان مصر كانت دائما عرين الابطال ، ومصنع الرجال ، ومن هنا يمكننا ان نتصور تلك الأعداد الضخمة من رجال مصر ، وخاصة شبابها الذين أقدموا على التطوع في صفوف كتائب الفدائيين ، وذلك كي يقوموا بواجبهم الوطنى في محاربة القوات البريطانية المفتصبة والمعتدية على حياة المواطنين .

وتكونت تلك الكتائب في القاهرة وفي جميع المدن والقرى المصرية ، وكان لهذه الكتائب أعمال مجيدة في حروبها ضد الانجليز في منطقة القناة حتى سبب هؤلاء الابطال الدعر للمحتلين ، فقاموا بحملات مسعورة يمحشون عنهم وعن أسلحتهم ، ولم تكن وسيلة الشباب هى الحسرب بالسلاح فحسب بل كانوا أيضا يحاربون الانجليز بالمنشورات . ولقد تطوع ضمن أفراد هذه الكتائب بعض القواد والضباط القداماء

(١) الاستاذ عبدالرحمن الرافى : مقدمات بورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢

وبعض الضباط العاملين من رجال الفسوات المسلحة المصرية ، وقاموا بتدريب تلك الكتائب على حرب العصابات .

وشملت الروح الوطنية جميع المواطنين ، فساهم الجميع في التبرع لتلك الكتائب على أنه من المؤسف حقا أن تقرر حكومة الوفد في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ عدم السماح لأية هيئة أو فرد بتدريب الفدائيين أو جمع تبرع لهم . وذلك بحجة أنها (الحكومة) هي التي سوف تتولى الاشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها .

ولقد اشتركت الجامعات بشبابها الشجعان في حروب الفدائيين ضد المحتلين بل وقدمت زهرة هؤلاء الشباب في ساحة المعركة واستشهد كثير منهم .

ويهمنا هنا أن نقرر ان حكومة الوفد لم تقدم للفدائيين اية معاونة جدية .

ويقول الاستاذ الراحل الراحل في كتابه « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو : » وبرغم هذه الملابس فقد كان للفدائيين عمل ايجابي واسع المدى بعيد الأثر في قتال الانجليز . فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين وقتل عدد كبير منهم ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها ونسف بعض القاطرات والسسيارات وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية ومهاجمة قوافل البريطانيين واطلاق النار عليهم في طريقهم الى معسكراتهم وفي تحركاتهم العسكرية «

ويجدد بنا هنا أن نشر الى أنه في يومى السبت والاحد ١٧ ، ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقعت حوادث دامية في مدينة الاسماعيليه . « وكان الجانب البريطانى هو البادئ فيها بالعسوان ، وبدأت هذه الحوادث باطلاق البريطانيين النار يوم ١٧ من نوفمبر على رجال بلوكات النظام وهم في ثكناتهم .. »

ثم حدثت معارك في السويس في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتجددت في اليوم التالى أيضا

وتم ضرب محافظة الاسماعيليه بالمدافع في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ثم وقعت الجريمة الوحشية التي ارتكبتها البريطانيون في كفر أحمد عبده بمدينة السويس يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وستظل جريمة كفر أحمد عبده باقية بقاء ذكرى دنشواى في قلوب المصريين .

وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بدأت المظاهرات العدائية ضد الملك السابق في الجامعات والمدارس ، وفي الشوارع والميادين .

وكانت هذه المظاهرات انعكاسا لمفاسد ومساوى هذا الملك الفاسد .
 واستمرت حركات الكفاح والمقاومة الشعبية ضد المحتلين في
 القنّاة .

ووقعت في يومى الخميس والجمعة ٣ . ٤ من يناير سنة ١٩٥٢
 معركة دامية أخرى في السويس .

ومن المعارك الهامة التى خاضها الفدائيون ضد الانجليز معركة
 أبى صوير ، ومعركة المحسمة ، ومعركة التل الكبير الشهيرة التى راح
 ضحيتها عدد من شهداء الجامعات الفدائيين ، وننقل هنا من كتاب
 الاستاذ الراقعى . نقلا عن التيمس . في صورة هذه المعركة : « أن معظم
 الضباط الانجليز الذين اشتركوا في القتال متفقون على أن المجاهدين
 المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم ، وأن كثيرا منهم كانوا
 يصيبون الاهداف اصابة محكمة » .

وفي يوم الجمعة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ وقعت المجزرة البشرية
 بمدينة الاسماعيلية تلك المجزرة التى دمفت الانجليز بالوحشية . إذ
 هاجمت القوات البريطانية قوات البوليس المصرى وسقط من هؤلاء
 خمسون شهيدا وأصيب منهم ما يقرب من ثمانين جريحا .

وقد دمر البريطانيون دار المحافظة وثكنات البوليس .

وقدر عدد القتلى من البريطانيين بثلاثة عشر من القتلى و ١٢
 جريحا .

نتائج كفاحنا الوطنى فى القنّاة

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الراقعى : « كان لكفاح الشعب فى
 القنّاة صدى بعيدا فى الخارج وكان دليلا مشرفا على حيوية الشعب وتعلقه
 بالجلء والحرية ، وكان خير دعاية للقضية المصرية .

« فالتضحيات التى بذلت ايجابية أو سلبية ، والدماء التى سفكت
 فى معارك القنّاة لم تذهب عبثا ، بل ان لها فضلا كبيرا فى جنوح الانجليز
 الى قبول الجلء بعد أن كانوا مصرين على رفضه .

« ولقد اعترف الانجليز فى غمرة الكفاح بهذه الحقائق » .

« قال اللورد ستانسجيت فى هذا الصدد فى مجلس اللوردات «
 ان القاعدة البريطانية فى منطقة القنّاة أصبحت لا تصلح عسكريا ، وان
 الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة فلا معنى لبقائها » .

حريق القاهرة

في يوم السبت ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ حدث حريق القاهرة المروع هذا الحادث المشئوم في تاريخ مصر ، وكان لاهمال حكومة الوفد وتهاونها في تداركه أو قمعه أكبر الأثر فيما انتهى اليه هذا الحادث الذي دمر القاهرة ووضع ختاماً مؤقتاً للكفاح الشعبى المجيد فى منطقة القناة ضد الانجليز عام ١٩٥٢ .

أما على من تقع المسؤولية فى حريق القاهرة فاننا نترك الميثاق الوطنى يفلسف ذلك فى هذه الفقرات :

« وحريق القاهرة مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفأؤه لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالاً .

« ان الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب وكانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع وآلامها » .

« ان شرارة الغضب اشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق » .

ونزلت القوات المسلحة المصرية الى شوارع العاصمة فأعادت الأمن والنظام اليها .

وكان لهذا الحريق المدمر أعظم الأثر فى تقديم ساعة الصفر لاعلان ثورة الشعب المصرى على النظام الذى حكم مصر منذ سنة ١٩٢١ .

وفى هذا المعنى قال قائد ثورتنا ورائد نهضتنا الوطنية الرئيس جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرقت معها كفاحنا فى القناة ، ومن ذلك اليوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر فى العمل الايجابى . وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا ، وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا » .

بداية النهاية

ازدياد تدهور الحياة العامة فى مصر

فى اليوم التالى لحريق القاهرة أى فى يوم الأحد ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ أقيمت الوزارة الوفدية .

ومنذ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ الى ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد أربع وزارات هى :

١ - وزارة على ماهر (٢٧ من يناير - الأول من مارس سنة ١٩٥٢) .

وتميزت هذه الوزارة بأنها « وزارة تهدئة الكفاح الوطني » ففي ظلها توقف كفاحنا الوطني في القناة، وأمرت بسحب الفدائيين من المنطقة. بل ان تلك الحكومة كانت قد اعتقلت كثيرا منهم .

كما استؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية المحتلة في موانئ القناة . « على أن ، على ماهر ، سعى مع ذلك في استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد وفي مقدمتها الجلاء ووحدة الوادي ، وقد حدد لبداة المباحثات التمهيدية مع السفير البريطاني (ستيفنسون) يوم الأول من مارس سنة ١٩٥٢ ، وقد استقالت الوزارة في هذا اليوم نفسه دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة » (١) .

٢ - وزارة أحمد نجيب الهلالى الاولى : (الاول من مارس - ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢) .

وبالنسبة لقضية الجلاء ، فان الهلالى لم يوفق في مسعاه . ولا حتى في مسعاه بالنسبة لوحدة وادى النيل ، اذ بدا على الحكومة البريطانية اصرارها على التشدد في موقفها بالنسبة لقضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل .

٣ - وزارة حسين سرى : (٢ من يوليو - ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٢) .

لم تستطع هذه الوزارة أن تقوم بأية خطوة أو أن تكون منهجا أو حتى تصرح بتصريحا بشأن الجلاء ووحدة وادى النيل . وذلك يعود بلا أدنى شك الى مدة حكمها القصير الذى لم يدم سوى تسعة عشر يوما .

ولكن حدث في عهدها « أزمة نادى ضباط الجيش » . ومن جراء هذه الازمة أن اشتد الخلاف بين (الوزارة) وبين السراى حيث لم ترض هذه الوزارة أن تقبوم باذلال الجيش ارضاء للملك السابق فمقدمت استقالتها . « (٢) »

٤ - وزارة الهلالى الثانية: (٢٢ من يوليو - ٢٣ من يوليو ١٩٥٢) .

هذه الوزارة لم تدم في الحكم سوى ساعات . وكانت هي رابعة وزارة تؤلف منذ حريق القاهرة أى في مدة لاتعدى ستة أشهر فقط (١٧٩ يوما) ، وكان ذلك الأمر أبلغ وأوضح صورة لعدم استقرار الحكم وللفوضى التى عمت البلاد وقتئذ .

(١) ، (٢) الاستاذ عبدالرحمن الرافعى : « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ »

ولقد اعتبرها - بحق - أستاذنا الرفاعي : « ٠٠٠ عودة الحكم المطلق في نوع من أنواعه ، وهذا النظام (نظام وزارات الموظفين) ينطوي على عودة الحكم المطلق كما أسلفنا ، وفيه تحطيم للحياة السياسية في البلاد فهذا رجوع الي الوراء وتكسة في الحياة القومية » .

« ولقد كانت السياسة من البواعث على انحدار نظام الحكم في البلاد ومن الأسباب التي أدت آخر الأمر الي سقوط فاروق وسقوط عرشه وأسرتة جميعا » .

ووزارة الهلالي الثانية لم تدم أكثر من ثمانى عشرة ساعة في الحكم .
لذ عاجلتها ثورتنا الكبرى في « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

وهكذا طويت صفحة من تاريخنا ، صفحة اتسمت في غالبيتها بالتهريج السياسى حتى ظهر لكثير من الناس أن النظام الذى حكم مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٥٢ بأجزائه من سراى وأحزاب وبرلمانات ليس بقادر على مواصلة الحكم بشكله البالى ، وسرعان ماتداعى هذا النظام بأكمله وفى سرعة أثبتت عدم جدوى محاولات الترميم .

وعلى ذلك وفى رعاية الله خرجت الطلائع الثورية التى جندها النضال الشعبى لخدمته من داخل الجيش فى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ .

ومنذ ذلك اليوم الحالد ، يوم ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ بدأ الشعب العربى فى مصر صفحة مجيدة وجديدة فى تاريخ نضاله القومى الذى يستهدف آماله الكبرى ومطالبه العادلة .

الباب الرابع

الثورة العربية الاشتراكية (٢٣ يوليو ١٩٥٢)

الفصل الأول

أسباب الثورة وأهدافها

تمهيد :

نتناول في هذا الباب ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من زاوية خاصة استندعها موضوع هذا الكتاب . ألا هو « الجلاء » ، إلا أن ذلك لم يمنعنا من التعرض لبعض المجالات التي واجهتها ثورتنا المجيدة ، وذلك لأن يكون إلا في الحدود التي يقتضيها البحث .

في صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ استيقظ الشعب العربي في مصر وقد أحس بشيء جديد في حياته ، شيء طالما هفت إليه نفسه . أحس أفراد الشعب العربي في مصر في ذلك اليوم المجيد بالثورة تملأ نفوسهم وتدفعهم إلى طريق الخلاص الذي يعنى تغيير حياتهم تغييرا أساسيا وعميقا في اتجاه آمالهم الانسانية الواسعة . الخالصة من قيود الاستغلال والتخلف في جميع صورها المادية والمعنوية .

والأسباب العامة العريضة لثورتنا الكبرى هذه كثيرة وهى ادا ما قربناها بعضها الى بعض فانها تبدو فى صورة : أسباب سياسية وأسباب اقتصادية ثم أسباب اجتماعية .

ونحن اذ نتناول هذه الاسباب فى ايجاز مراعاة لظروف البحث وموضوعه فاننا نستطيع أن نستبين حدود هذه الاسباب فيما أورده الدكتور وليد قمحاوى فى مؤلفه النكبة والبناء بالجزء الثانى ، فهو يقول عن هذه الاسباب أو الظروف التى قامت فى ظلها وبسببها ثورة ٢٣ يوليو :

« ونحن حين ندقق النظر فيما مضى ، فى سنة ١٩٥٢ نجد الشعب العربى فى مأساة اذ يعيش واقعه الا انساني تحت أقدام الغزاة (ورحمة) المستغلين تقيده الرجعية وتنهك قواه شتى العلل المادية والمعنوية ، وفى قلب الوطن العربى ، فى مصر تستكمل المأساة صورتها ، لأنها تجمع بين أسوأ ما هو كائن وأعظم ما يمكن أن يكون ، بين أسوأ الاحتمالات وأعظم الامكانيات : الاستعمار البريطانى جائم على صدر مصر بقواه المسلحة ونفوذه السياسى وتغلغله الاقتصادى ، والأسرة المالكة وكبار الاقطاعيين

والرأسماليين سواسية في استغلال جهود الشعب وخيرات البلد وتسخير الجهاز الحكومي لخدمة مآربهم . والفئة الواعية من الشعب تتخبط من أقصى اليمين الى أقصى اليسار تنفس عن مكبوت نغمتها بالمظاهرات والاعتيالات وشتى وسائل التعبير ، وجاءت كارثة فلسطين وفضائها تكشف المساوى الدفينة ، فتزيد الأوضاع تأزما وتعمق التناقضات الموجودة وتضاعف التوتر النفسى فى وجدان الشعب ، واذ بهذه كلها تعلن عن وجودها فى صور منلاحقة من الاضطرابات فى كل ميدان .

تدهور فى الأوضاع الاقتصادية كما يبدو فى غلاء تكاليف المعيشة ، وازدياد البطالة وانخفاض الانتاج الصناعى ، وخسران الميزان التجارى بمقدار ٨٠ مليوناً من الجنيهات ، وعجز الميزانية عن أكثر من ٢٦ مليون جنيه .

تدهور الأوضاع الاجتماعية كما يدل عليه احتدام الصراع الطبقي واستشراء الحصومات والجرائم ، وثورة الفلاحين والاجراء على كبار الاقطاعيين واضطرابات العمال وتغلغل العصبية الحزبية الهدامة .

تدهور الأوضاع السياسية كما يشير اليه فساد جهاز الحكم وعدم استقراره وفقدان الثقة وتزعزع هيبة القانون والامن والنظام !

وينطلق الفدائيون يحاربون الاستعمار فى قاعدته فى قناة السويس أفراداً أبطلا لا جماعة منظمة ويضرب الاستعمار احدى ضرباته اللثيمة فيسفك دماء سبعين شرطياً فى الاسماعيلية ، وتحترق القاهرة ، اشعلت نيرانها النجمة الحبيس والغريزة الدفين فى نفوس جائع مظلوم ومنحرف مسعور وحاكم مورتور ، ومضت الأحداث متلاحقة متسارعة نحو الهاوية .

« لولا أنه فى حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر ، ان هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة ، انها تشهد لحظات انتصار عظيم لم تصنعه وحدها ، ولم تتحمل تضحياته بمفردها ، وإنما هى تشهد النتيجة المجيدة لتفاعل عوامل أخرى كثيرة ، واصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشته ، وعملت وسهرت وظلت تدفع الثوانى بعد الثوانى الى الانتقال العظيم ساعة الفجر (١) » .

ولم تكن ساعة الفجر هذه الا ثورة « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » العظيمة . وبزغ جمال عبد الناصر الذى عاش واقع حياتنا ، ووعى مافى واقعنا من مسار ومظالم وتناقضات ، وآمن بوجود الثورة وتغيير الأوضاع ، وكان هذا هو أمل الملايين من أبناء الوطن .

وهكذا ، « كان الشعب بوجوده الخالد هو الذى خلق الثورة وأنجب جمالا » .

وبدأت مصر تشهد المواجهة الثورية المجيدة لمطالب الشعب العامل فيها .

ومضى الشعب المصرى فى طريق الثورة رافعا رأسه بالايمان والكرامة « مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام عاقدا العزم فى غير تردد على احراز النصر توكيدا لحقه فى الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات » .

وأعلنت الثورة عن مبادئها، هذه المبادئ المجيدة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى طلائعه الثورية التى خرجت يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ للتصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادئ الستة . أما « المبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته فهى :

١ - فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو :

• (القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين) .

٢ - فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو : (القضاء على الاقطاع) .

٣ - فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو : (القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم) .

٤ - فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو : (اقامة عدالة اجتماعية) .

٥ - فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف الخامس هو : (اقامة جيش وطنى قوى) .

٦ - فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو : (اقامة حياة ديموقراطية سليمة) (١) .
ان تلك الأحداث العظيمة لم تكن سوى « دليل للعمل يمثل عمق

(١) الميثاق الوطنى .

هذه الارادة النورية وينبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مده «وراح الشعب» يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية » .

وهكذا كان « يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ موعدا لهذا التفجير النورى »
الذى كان يكمن فى جوانحه .

فمضى الركب الثورى يحقق الأهداف والأمانى العريضة للجماهير العاملة من الشعب العربى فى مصر .

وتم للكفاح الوطنى النجاح حين طرد فاروق رأس الفساد . ثم قضى على الحزبية البغيضة ، وأصدر قانون تحديد الملكية الزراعية ، فتم القضاء على الاقطاع ونجحت الثورة فى القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وكان كل ذلك تمهيدا لطريق الثورة نحو اقامة عدالة اجتماعية ، كما استطاعت الثورة اقامة جيش وطنى قوى حين كسرت مصر سياسة الغرب واحتكاره لتوريد السلاح .

وفى النصف الاخير من سنة ١٩٥٤ تم التوصل الى اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر .

ولما كان الجلاء هو موضوع الكتاب، وهو فى الوقت نفسه المبدأ الأول للثورة فاننا نتناوله بالتفصيل فى الفصل التالى .

الفضل الثاني

الثورة وقضية الجلاء

علمنا فيما سبق كيف ألغت الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد ورأينا أيضا كيف احتجت بريطانيا على هذا الالغاء ، ولم تعترف به ثم رأينا مصر تصم آذانها عن الاحتجاجات البريطانية بسبب الالغاء ، ولقد حاولت بريطانيا مع أمريكا وفرنسا وتركيا أن تجر مصر الى اتفاقية تقيدها بالمسكر البريطاني الامريكى ، ولكن مصر رفضت المقترحات الخاصة بذلك .

وفي الفصل السابق أوردنا موجزا لأسباب وأهداف ثورة « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » وسنرى في هذا الفصل الذى نقسمه خمسة أقسام كيف استطاعت ثورتنا المبدعة الشاملة التى عبرت عن مشاعر الشعب جميعه ، وعن رغباته كلها أن تحقق الجلاء مرتين فى عام واحد .

القسم الاول

الثورة تطلب من الاحتلال اجماعا عن الوطن

لكي نفهم كيف كان تصميم الثورة على تحقيق الجلاء هو أول أهدافها . أقدم هنا أول تصريح سياسي للنائب المبدع الرئيس جمال عبد الناصر . فقد صرح لجريدة نيويورك هيرالد تريبيون بكلمات قصيرة نشرت يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهزت أرجاء الدنيا وقد عبرت تلك الكلمات عن موقف الثورة من الاحتلال .

قال الرئيس في عبارات ثورية مؤمنة هائلة :

« اننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين ، ولكن الانجليز مثلا قد وعدونا طيلة السبعين عاما الماضية بأن يخرجوا من منطقة قناة السويس ولم يخرجوا ، ان مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيدا من الماطلة والتسويق ، واذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التي نبذلها لم نصل الي تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فثقوا أن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز ، ولن تكون هذه الحرب رسمية وانما ستكون حربا فدائية ، سوف تكون حرب عصابات، سوف تلقى القنابل اليدوية في جنح الظلام، سوف يفتال الجنود الانجليز في الشوارع ، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر الانجليز أنهم يدفعون ثمنا غاليا لاحتلال بلادنا ، وعلى أسوأ الحالات سيكون كفاحنا أشبه بقصة شمشون التي روتها التوراة ، سوف نحطم المعبد على رؤوسنا ليصيب رؤوس أعدائنا القائمين بيننا أيضا !! »

« وبعد أفليس يكفي الشعب العربي في مصر فخرا أن يكون له مثل هذه الارادة الثورية الحرة الصريحة التي تعلن عزمها الأکید على اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ؟ والعظيم في الأمر أن يعلن قائد الثورة ذلك بعد أقل من شهرين من قيام الثورة المجيدة في « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

ومن هذا التصريح الثوري الشجاع يتضح لنا ايمان ثورتنا بحق الشعب في الحياة الحرة الكريمة ، كما أن ذلك دل على أن الثورة لن ترضى

عن ملاحظة الانجليز وتسويفهم في مسألة الجلاء ، بل انها متى وجدت هذا التسويف من الانجليز فان قادة الثورة الرجال الأحرار « سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز » . في حرب فدائية . . . الخ .

وهكذا تميزت ثورة « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » بواقعتها ونوريتها العنيدة في نظرتها الى المسائل السياسية والاجتماعية أيضا .

والجدير بالذكر أن الثورة المجيدة في خضم التحديات التي واجهتها لم تنس السودان الشقيق .

ففي يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ استطاعت الثورة أن ترغم الانجليز على توقيع اتفاق السودان وذلك « بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير » .

وسبق لنا أن أوضحنا كيف ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ كما سبق أن رأينا عدم اعتراف انجلترا بهذا الالغاء .

فلما قامت ثورتنا في « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بدأت المحادثات بينها وبين الانجليز وانتهى الأمر بوضع « اتفاق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ » .

« وخلاصة أحكام هذا الاتفاق تحديد فترة انتقال يتوافق للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل ، وتعتبر هذه الفترة تمهيدا لانهاء الادارة الثنائية وتصفية هذه الادارة ، واحتفظ الطرفان (مصر وبريطانيا) في أثناء فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير ، ويكون للحاكم العام في أثناء فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي الذي اتفق عليه الطرفان بمعاونة لجنة خماسية تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني .

« وتقرر الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية ، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان ، ونص على أن يتقرر مصير السودان :

(أ) اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) واما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام ، وأن

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السوداني رغبتة في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير .

« وتعهدت الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وأن تقوم كل منهما باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

« وعدل مشروع قانون الحكم الذاتي الذي وضعه الانجليز تعديلا لمصلحة السودانيين » (١) .

هذا وقد تضمن الاتفاق الذي أبرم بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير في السودان بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة أربعة ملاحق ، يحدد أولها وظائف وسلطات لجنة الحاكم العام ، كما يحدد الثاني وظائف وسلطات لجنة الانتخابات ، ويحدد الملحق الثالث وظائف وسلطة لجنة السودان ، ويشمل الملحق الرابع التعديلات التي تدرج بمشروع الحكم الذاتي وفقا للاتفاق .

ولا ريب أن هذا الاتفاق خلق جوا نفسيا عاون على تسوية مشكلة انسحاب القوات البريطانية من القناة .

وكان هذا الاتفاق ثمرة ٢٣ اجتماعا : تسعة منها عامة و١٤ فرعيا

وبينما العالم ينظر الى هذه الاتفاقية على أنها حدث عظيم لم يسع صحيفة «الدائلي تلغراف» البريطانية المحافظة الا أن نعتت الاتفاق بأنه عمل عظيم يدل على ثقة بحسن نية الحكومة المصرية .

هذا - على حين تنعى «الدائلي اكسبريس» ماأصاب بلادها من جراء هذا الاتفاق وراحت تتهم البريطانيين بأنهم سلموا السودانين للمصريين ولم تكن هذه الا مغالطة استعمارية يكذبها الاتفاق نفسه .

وهكذا أثبتت القيادة الرشيدة للثورة أنها « لم تتشبث بالمظاهر والترهات وانما عملت وفق مبدأ واحد : أن تكسب السودان أخا حرا صديقا » (٢) .

وبعد أن تم للثورة المجيدة هذا النجاح الباهر في توقيع اتفاقية السودان في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أئ بعد مرور بضعة شهور مضت الثورة في طريقها نحو آمالها الواسعة في زحف مقدس عظيم .

(١) الاستاذ عبدالرحمن الرفاعي : (ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومي

في سبع سنوات ١٩٥٢/٥٣ م) .

(٢) الدكتور وليد قحماوى : « النكبة والبناء في الوطن العربي » .

وفى طريق السير نحو الجلاء أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٥٣/٢/٢٣ فى المؤتمر الشعبى بشبين الكوم وهو يلقي ببصره الى ساحة الشهداء فى دنشواى انهاء الاستعمار وقال كلمته الخالدة : « اما أن يحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل ، أو فليستعد للقنال حتى الموت دفاعا عن بقائه ! »

وكانت كلمة شعب واردة أمة ، فاستجاب لها الله واهب الحياة ومعطى الحرية .

وفى ١٥ من مارس ١٩٥٣ طلب الرئيس جمال عبد الناصر من الشعب الاستعداد للكفاح ضد المستعمرين حتى يتم الجلاء .

ازاء ذلك كله وبسببه اقتنعت بريطانيا بأنها ازاء شعب متحد خلف حكومة ثورية تطالب بالجلاء ، ومن ثم بدأت مباحثات الجلاء مع الثورة .
وفى ٦ من مايو سنة ١٩٥٣ توقفت المباحثات بين مصر وبريطانيا ، ولجأت بريطانيا « الى التهديد والوعيد ، ونصحت رعاياها بالرحيل عن مصر ، وكان ذلك ايدانا بالضغط على مصر ، فاستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة فى القناة والقضاء على الطابور الخامس الذى كان يتربص الفرصة فى اخفاق مباحثات الجلاء » (١) .

ولقد كان أهم ما يميز المباحثات فى تلك الفترة يقظة الجانب المصرى الثورى الذى كشف عن نوايا بريطانيا الخفية ، فنجد أن الجانب المصرى يتمسك بتوضيح الأسس والمبادئ قبل المضى فى البحث الفنى على حين يريد الانجليز أن تكتب التعليمات بصورة عامة اجمالية للجانب الفنى .

وفى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ سحبت بريطانيا سفيرها من مصر ، فمنحت السير رالف ستيفنسون اجازة مرضية يقضيها فى لندن، وانتدبت دوبرت هانكى وزيرها المفوض فى المجر للقيام بأعمال ستيفنسون فى القاهرة ، ومن المعلوم أن حكومة مصدق كانت قد رفضت تعيينه سفيرا لبريطانيا فى طهران وقت اشتداد الأزمة هناك .

ولقد أدلى جمال عبد الناصر فى يوم الجمعة ٢٢ من مايو ١٩٥٣ بتصريح جاء فيه :

« لقد وصلت قضية الوطن الى مرحلة رأى معها الانجليز أن يشنوا علينا معركة لا هوادة فيها من معارك الحرب الباردة والضغط المعنوى على الأعصاب ، ولكن الانجليز سوف يخسرون هذه المعركة لأن قضيتنا قضية

(١) مرجع الاستاذ عبدالرحمن الرفاعى .

الحق ، وموقفنا فيها هو موقف المتمسك بحقه المؤمن به المستعد للدفاع عنه ، ولن تلهينا هذه المسرحيات عن الحقيقة الكبرى وهى وجوب رحيل جيش الاحتلال » .

وفى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣ تراجعت السلطات البريطانية بعد فشل مناوراتها بانذار احتلال الاسماعيلية بعد أن رفضت حكومة الثورة انذارا بريطانيا حول اختفاء الجندى البريطانى (رجدن) ، وكان نص الانذار كما يلى :

« تأكيداً لزيارتي لكم (يقصد وكيل محافظة الاسماعيلية) أمس ١١/٧/١٩٥٣ لقد أمرنا جنرال فستننج ابلاغكم أنه يهتم اهتماماً بالغاً يحدث اختفاء أحد رجال الطيران المدعو رجدن من الاسماعيلية يوم ٩ من يوليو الجارى ، وانى ابلاغكم أن جنرال فستننج يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى اجراء يراه ضروريا اذا لم يعد هذا الجندى مباشرة الى السلطات البريطانية ، واذا لم يعد هذا الرجل فى موعد أقصاه الساعة ٩ من صباح الاثنين الموافق ١٣ من يوليو فستتخذ اجراءات شديدة من شأنها احداث حالة دعر خطيرة تمس المدنيين المصريين فى الاسماعيلية .

امضاء : قائد المنطقة الشمالية جوردن »

فعقد المرحوم الصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان وقتئذ مؤتمرا وكان ذلك فى الساعة ٣٠ر١٠ من مساء الاحد ١٣/٧/٥٣ وصرح قائلاً :

لقد اختفى جندى عادى من الخمسة والثمانين ألف جندى الذين يحتلون منطقة القناة ، وهذا يحدث فى كل وقت بين العسكريين والمدنيين، غير أننا نواجه حدثاً خطيراً ضد سيادتنا واستقلالنا وهننتظر غداً ، ونرى ما الاجراءات الشديدة التى سيتخذها القائد البريطانى فى الاسماعيلية ؟

ولقد أصدرنا الأوامر الى وكيل المحافظة بأن يرفض هذا الانذار فليس لأحد أن يقدم مثل هذا الانذار وخاصة من شخص يمثل الاحتلال للقائم ضد ارادة البلاد .

وهل نحن مسئولون عن حماية جنودهم؟ ومن ثم تراجعت السلطات البريطانية بعد فشلها فى مناوراتها حين أنذرت الاسماعيلية ، وأخيراً عرف العالم أن قصة رجدن مؤامرة بريطانية مدبرة لاثارة القلاقل فى مصر .

ثم اتخذت الثورة خطوات ايجابية ثورية أخرى لتحقيق الجلاء . ومن ذلك أنها أصدرت فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قانوناً بإنشاء الحرس الوطنى ليكون عوناً للجيش الأساسى فى الذود عن استقلال الوطن ، كما

أن انشاء هذا الحرس كان وسيلة تربوية عسكرية لخلق جيل صاعد شجاع
متعود الحياة العسكرية الشريفة .

وضغطت حكومة الثورة على بريطانيا بطريقة عملية واعية إذ أنه في
يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل
وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة
السويس .

وخطب الرئيس جمال عبد الناصر في طنطا يوم الاول من يناير
سنة ١٩٥٤ وقال : ان الاستعمار لن يخرج من بلادنا بمجرد الكلام ولكن
بالقوة .

وفي مارس سنة ١٩٥٤ كان البريطانيون قد أصبحوا في محنة شديدة
وذلك نتيجة للمقاومة الشعبية السلبية والايجابية التي نظمها الثورة
ضدهم ووقفت البريطانيين (برودهم) وصاروا يشتمهون في كل من يحيط
بهم . بل تعدى الأمر ذلك فاعتدت تلك القوات المحتلة على المدنيين المصريين
في منطقة القناة .

واحتجت الحكومة المصرية في ١٨ من مارس على تلك الاعتداءات
الوحشية .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن الشعب المصري مستعد الآن
وكان ذلك في ١٩٥٤/٣/٢٢ لمواجهة الانجليز في القناة ، ولكن الحكومة
لا تعارض اجراء مفاوضات للجلاء عن مصر .

ولكن ايذن النى لم يكن قد ذاق مرارة هجمات الفدائيين ضد جنوده
في منطقة القناة أعلن في ١٩٥٤/٣/٢٣ أن استئناف المباحثات بين مصر
وبريطانيا بشأن الجلاء غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب الحوادث المستمرة
ضد الجنود الانجليز .

وفي الثاني من أبريل سنة ١٩٥٤ قدمت بريطانيا مشروعا جديدا
لتسوية مشكلة منطقة القناة باعتبار منطقة القناة غير عسكرية واحلال
ادارة دولية مدنية محل الفنين العسكريين البريطانيين .

استئناف مفاوضات الجلاء :

استؤنفت هذه المفاوضات في يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٥٤ بين
الجانب المصري برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر والجانب البريطاني
برئاسة رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر في ذلك الوقت .
هذا ولقد تم في تلك المفاوضات ازالة العقبات التي كانت تعترض
سبيل المباحثات وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء .

القسم الثاني اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤

انتهى الجانبان المصري والبريطاني الى عقد اتفاقية الجلاء الأولى في ٢٧ من يوليو ١٩٥٤ وقد أصدرنا بلاغا مشتركا جاء فيه : ان الرئيس « جمال عبد الناصر » ووزير حربيه بريطانيا قد وقعا بالحروف الأولى من أسمائهما على الخطوط الرئيسية للاتفاق الذي يتضمن المبادئ المقترحة اعداد الاتفاق النهائي وتنظيم الجلاء على أساسها .

الاتفاق النهائي على الجلاء :

وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وفي البهو الفرعوني بمجلس الأمة تم توقيع الاتفاق النهائي التفصيلي لتنظيم عملية الجلاء .

ونورد فيما يلي ملخصا لأحكامه :

بمقتضى هذا الاتفاق تقرر انهاء الاحتلال البريطاني كما تنص هذه الاتفاقية على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق .

ونصت الاتفاقية على انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في ١٩٣٦/٨/٢٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

كما جاء في الاتفاقية انتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت الى الدولة وخضوع الفنيين البريطانيين الموجودين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية .

واقرت الحكومتان المصرية والبريطانية في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية أن قناة السويس البحرية التي جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية .

ونصت الاتفاقية على أن مدة هذا الاتفاق سبع سنوات من تاريخ

توقيعه ، وتتساور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة
بالتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق . وعلى بريطانيا أن تنقل
أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق
الحكومتان على مد هذا الاتفاق .

هذا وزيادة فى الايضاح لهذه الاتفاقية الخالدة فى سجل تاريخ
حركاتنا ونضالنا القومى نورد فيما يلى نص وثيقة اتفاقية الجلاء :

اتفاق الجلاء - الاتفاق النهائي

بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة

١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

« ان حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمالى ايرلندا اذ ترغبان فى اقامة العلاقات المصرية الانجليزية على
أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد اتفقتا على ما يلى :

مادة ١

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الاراضى المصرية وفقا للجدول
المبين فى الجزء رقم (أ) من الملف رقم ١ خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالى .

مادة ٢

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى
لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك
المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات
التي تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات
أخرى .

مادة ٣

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهى المبينة فى المرفق
(أ) بالملحق رقم ٢ فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا
وفقا لأحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى ، وتحقيقا لهذا الغرض يتم
تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم ٢

مادة ٤

فى حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ أو على تركيا تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض السالفة الذكر .

مادة ٥

فى حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار اليه فى تلك المادة .

مادة ٦

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والملكة المتحدة .

مادة ٧

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات ، وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الاخطار عنها ، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالاذن بأية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

مادة ٨

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى

تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

مادة ٩

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها على حسب تقريرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء (ج) من الملحق رقم ٢ الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

مادة ١٠

لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

مادة ١١

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه .

مادة ١٢

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .
(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .
(ج) وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

مادة ١٣

يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه ، وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .
واقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختتامهم عليه ، تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ، ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر

جمال عبد الناصر

عبد الحكيم عامر

عبد اللطيف البغدادى

محمود فوزى

صلاح سالم

عن حكومة المملكة المتحدة

هـ ٠ أ٠ ناتنج

ر٠ س٠ ستيغنسون

ر٠ بنسون

تقرير اتفاقية القاهرة فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ :

الحقيقة الباهرة فى هذه الاتفاقية أنها جاءت محققة للأمال الوطنية فان مصر لما طالبت بالجلء لم تكن لترضى بأن تدفع عنه ثمنها ، ولذلك لم تقبل قيادتها الثورية الرشيدة أى اتفاق مرهون بقيد أو شرط يعد للجلء عوضاً .

لقد تعرضنا فيما سبق على صفحات هذا البحث لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولقد تبين لنا أن تلك المعاهدة نتج عنها وضع قانونى وسياسى مقتضاه حرمان مصر من بعض مظاهر استقلالها الخارجى وكثير من شئونها الداخلية ، وكان ذلك كله لمصلحة بريطانيا التى أخضعت مصر لسيطرتها .

ان معاهدة ١٩٣٦ لم تكن متكافئة : بمعنى أنها جعلت بريطانيا ومصر فى مركزين غير متكافئين ، وقد نشأ نتيجة لتطور طراً على العلاقة بين دولة تابعة (مصر) ودولة متبوعة (انجلترا) ، أو فى العلاقة بين دولة ومستعمراتها ، ويقصد منه فى العادة ارضاء شعور الدولة التابعة القومى وتمكين سكانها من مباشرة حكم ذاتى خاص . .

ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت فى مقدمتها تنص كما جاء فى الميثاق الوطنى « على استقلال مصر . على حين أن صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى » .

لكن اتفاق القاهرة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ كان ينص على الجلاء الكامل دون أن تحصل بريطانيا على طلباتها الاستعمارية المألوفة من سد فراغ بدفاع مشترك أو بمحالفة .

ويقول المرحوم البطل صلاح سالم : « ولكن هل قبلنا (فى سبيل الجلاء) دفاعا مشتركا ؟ أو هل قبلنا حلفا من الاحلاف ؟

» ان الاتفاق ينص على مدة قدرها سبع سنوات ، منها عشرون شهرا لاتمام الجلاء ، فيكون الباقي خمس سنوات وأربعة أشهر .

فماذا اتفق عليه الطرفان بالنسبة لهذه الفترة ؟

بعد انتهاء الجلاء يكون الجيش المصرى قد احتل منطقة القناة كلها وتسلم جزءا كبيرا من المنشآت والمخازن فيها .

وأما الجزء الباقي من هذه المنشآت فستترك فيه بريطانيا مدة السنوات الخمس والشهور الاربعة بعض العتاد وبعض المهمات التى تملكها وتكون كلها تحت السيطرة المصرية الكاملة وتحت القيادة المصرية التى لن يكون فى منطقة القناة كلها قيادة غيرها .

ولسوف يدير هذه المنشآت والورش فنيون مديون مصريون وبريطانيون .

» وليكن معلوما أنه قد اتفق اتفاقا صريحا على ألا يكون فى مصر فى اليوم الاخير من العام السابع ما يمكن أن يسمى قاعدة « .

وقد استطاعت الثورة أن تجبر بريطانيا على أن تنص فى المعاهدة على أن تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومة صاحبة السيادة بالمسئولية عن أمن المنشآت وجميع المعدات التى فيها أو التى تكون فى طريقها من القاعدة أو إليها ، وذلك عقب جلاء القوات البريطانية .

وبذلك اعترفت بريطانيا بأن قاعدة قناة السويس قاعدة مصرية .

هذا وفى معرض التعليق على اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤ يقول الاستاذ الرافعى :

« ومن الخطأ ما زعمه الواهمون فى معرض الغض من اتفاق الجلاء أن الجلاء كان متفقا عليه ومنصوصا عنه فى معاهدة ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ وانه كان محددًا له عشرون سنة تبدأ من سنة ١٩٣٦ ، أى تنتهى سنة ١٩٥٦ وهذا خطأ متعمد ، فإن كل ما نصت عليه المعاهدة عن مدة العشرين سنة هو ما ورد فى المادة الثامنة منها من أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة (التالية لتنفيذ المعاهدة)

على مسألة احتمال أن وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع منها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ، ونصت المادة ١٦ من المعاهدة على انه بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذها يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أى منهما بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حين ذاك ومن المتفق عليه أن أى تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين .

فالنصان صريحان في أنه لم يحدد أى موعد في معاهدة سنة ١٩٣٦ للجلاء ، ونص في الوقت نفسه على أبدية المحالفة العسكرية بين مصر وبريطانيا .

« فالقول بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حددت للجلاء نهاية عشرين سنة من تاريخ عقدها قول باطل يراد به تضليل العقول والافكار فالمعاهدة لم تنص على موعد للجلاء لا في مدة العشرين سنة ولا بعدها .

وقد جاء في اتفاقية الجلاء أنها أجازت للانجليز حق العودة الى القناة وحق استخدام قاعدة القناة في حالات معدودة لمدة سبع سنوات . ومن الحق أن نقول : ان هذا النص لم يكن ليستدعى رفض الاتفاقية التي ربما لا توجد الظروف بمثلها ، لان العودة الى القناة بعد الجلاء ستكون بداهة مرهونة بإرادة مصر ، ان شاءت قبلتها وان شاءت رفضتها وستكون العودة بعد الجلاء أصعب بكثير من استمرار الاحتمال في القناة بقواته ومعداته . ومع ذلك فان النص على حق العودة واستخدام قاعدة القناة قد سقط نهائياً كما سنرى فيما بعد باعلان إنهاء الاتفاقية بالنسبة لهذين الأمرين سنة ١٩٥٧ بعد الاعتداء الثلاثي (وهو موضوع الفصل المقبل) . ومن الحق أن نقول أيضاً : ان إنهاء هذه الاتفاقية كان عملاً صادراً من جمال عبد الناصر ، فصار الجلاء الذي تم في سنة ١٩٥٦ جلاء تاماً بلا شرط أو قيد ، وهو أعظم نصر حققته الثورة « (١)

وفي المؤتمر الوطني الضخم الذي عقده المواطنون في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بميدان الجمهورية للتعبير عن فرحتهم بالجلاء شرح الرئيس جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء قال :

منذ قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء في ١٩ من أكتوبر

(١) الاستلا عبد الرحمن الرافعي « تاريخنا القومي في سبع سنوات »

١٩٥٤ كانت هناك معارك وفداء حقيقي ، لا للشهرة ولا للتصريح والمخداع والتضليل ، هناك من ماتوا في منطقة القناة ، وقد وقف سلووين لويد في مجلس العموم البريطاني وقال : ان حوادث القناة في السنة الاخيرة أكثر من ألف على الأفراد والمنشآت والمستودعات .

كان الانجليز يشعرون أنهم قليلون ، كانت الحراسة في كل مكان ، كان نصف القوات البريطانية يحرس النصف الآخر ، كان الانجليزى الذى يخرج لا يعرف هل يعود أو لا يعود ؟ .

هذا العمل كان ينظمه فداثيون لم يكونوا يعملون للشهرة ليقال في القاهرة ان فلانا استشهد ، ويستخدم استشهاده في الدعاية الرخيصة .

ولم يسلم الانجليز بسهولة : حاصرونا اقتصاديا بكل الوسائل ، لكننا نجحنا في تحطيم الحصار الاقتصادى ، واستطعنا أن نكدر معيشتهم في منطقة القناة ، وأن نشعر كل جندى بريطانى هناك بالخوف والفرح ! لقد كانت معركة مريرة ، معركة الاطاحة بالنظام الحاضر ، ليعود تجار الوطنية الى الحكم ، لكن الثورة لم تمكنهم فلم تجد انجلترا مفرا من الجلاء .

ولم يكن هدف الثورة هو خروج الانجليز من أرض الوطن فحسب بل ان هدف الثورة هو خروج الاحتلال من البلاد لأن هذا يعتبر وسيلة لبناء الوطن القوى .

واليوم ، وقد قضينا على أعوان الاستعمار والخونة المستبدين ، قضينا على الملكية وأقمنا الجمهورية ، وحررنا الارض والفلاح ، ووقعنا الاتفاقية التى تنص على خروج المستعمر من أرض الوطن خلال عشرين شهرا .

فلنعلم متحدين من أجل حياة سعيدة .

وفى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ يوم توقيع الاتفاق النهائى على الجلاء أذاع الرئيس جمال عبد الناصر بيانا هاما جاء فيه :

« أيها المواطنون ، لعسل أجدادنا يتطلعون اليينا من المشوى الابدى ندى تسكنه أرواحهم فى هذا اليوم برضا وفخر .

ولعل حفدتنا الذين مازالوا فى مجاهل المستقبل سوف يعودون بعد مئات السنين الى ذكرى هذا اليوم باعزاز وتقدير .

لعل هؤلاء وهؤلاء الاجيال التى مضت والاجيال التى ستجىء تلتقى نظرتهم عند هذا اليوم يباركون الجهد الذى قام به جيلنا استكمالا لكفاح القادمين .

لقد شعأت ارادة الله أن تستقر على أكتافنا أمانة الماضي والمستقبل .
وكانت رعايته لنا عونا على الحاضر .

لقد حاولنا أن نرتفع الى مستوى ماضيينا العظيم واستطعنا أن ندرك
أن هذا الماضي لا قيمة له اذا كانت أمجاده تاريخا يروى يشد خيالننا اليه،
وتقتصر أعمالنا عن الوصول الى مستواه فانه لا فائدة في هذه الامجاد
الماضية اذا لم تكن معانيها خصائص كامنة في نفوس شعبنا تطبع كفاحه
عبر الزمن وتلازم جهاده جيلا بعد جيل .

هذا هو ايمانى بالماضى وهو فى الوقت نفسه ايمانى بالمستقبل .

أيها المواطنون ، ان يومنا الحاضر يوم عظيم ، يرتفع الى مستوى
الماضى العريق ويعطى بشائر الامل فى مستقبل لا تحده آفاق .

أيها المواطنون ، ان مرحلة من كفاحنا قد انتهت ، ومرحلة جديدة
على وشك أن تبدأ .

هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا ، وتعالوا بنين وطننا من جديد بالحب
والتسامح والفهم المتبادل .

اللهم أعطنا المعرفة الحسق كى لا يستخفنا النصر وتدور رؤوسنا
غرورا مع نشوته .

اللهم أعطنا الامل الذى يجعلنا نحلم بما سوف نحققه فى الغد أكثر
مما يجعلنا نفاخر بما حققناه فى الأمس واليوم .

اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط
أمامنا شاق طويل .

اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التى لا بد
أن نتحملها فلا نستهبين بها ولا نهرب منها .

اللهم أعطنا القدرة لندرك أن الخائفين لايصنعون الحرية ، والضعفاء
لا يخلقون الكرامة ، والمترددون لن تقسوى أيديهم المرتعشة على التعبير
بوالبناء .

« أيها المواطنون ، الله عوننا ، وهو ولى التوفيق » .

القسم الثالث الارادة الثورية تحقق اجلاء

الارادة الثورية حققت الجلاء :

فيما سبق ألقينا بعض الضوء على ما كان يكمن في مصر من عوامل التخلف والقهر في ظل احتلال أجنبي مسلح ، وأسرة مالكة فاسدة . واقطاع يمتص دماء العاملين في الحقول ، ورأسمالية مستغلة تسيطر على جهاز الحكم بالبلاد .

ولكن برغم تلك السحب القائمة التي كانت سائدة في سماء حياتنا استطاع الشعب المصرى أن يسير على طريق الثورة نحو النصر بارادة ثورية وبالمبادئ الستة المشهورة التي كانت تخدم أهداف نضاله .

سار الشعب المصرى نحو النصر في زحف مقدس خلف طبيعته الثورية ، وأحرز الشعب في معاركه الكثيرة انتصارات باهرة محطما جميع العوائق التي كانت تعترض زحفه المقدس نحو أهدافه الواسعة وآماله الانسانية غير المحدودة الافق .

وعلى طريق الثورة نحو الحرية استطاع الشعب أن يحقق الجلاء التام بفضل إيمانه بعدم ملاءمة طريق الحرية هذا مع أسلوب مصالحة الاستعمار ومساومته .

كذلك يتضح لنا أن النصر كان حليف الكفاح الوطنى ضد الاحتلال حتى استطاع أن يرغم الاستعمار على توقيع اتفاقية الجلاء فى يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وذلك لأن الثورة كانت أمينة مع الشعب فى كفاحه الثورى ضد الانجليز فى منطقة القناة .

وهكذا شهدت منطقة القناة منذ قامت الثورة سنة ١٩٥٢ حتى اتفاق الجلاء معارك فداء حقيقية هذه المعارك التي أفسدت معيشة الاحتلال فى القناة ، لذا لم تجد انجلترا مفرا من الجلاء .

ولقد عالجت الارادة الثورية قضية الجلاء بالحزم والقوة والايان

بضرورة الجلاء ، ورسمت حكومة الثورة للمقاومة الشعبية خطوطا منظمة، وأمدت الفدائيين بالعموم والتنظيم . فكان لهذا الكفاح الثوري ما لم يكن لكفاح سنة ١٩٥١ .

ولما كان للمقاومة الشعبية أكبر الأثر في تحقيق الجلاء كان لزاما علينا الآن أن نحاول لقاء بعض الضوء عليها .

المقاومة الفدائية في القناة :

(أ) نظمت قيادة الثورة قسما بالمخابرات المصرية وأطلقت عليه اسم « فرع بريطانيا » وقام هذا الجهاز الوطني بتضحيات عظيمة في أثناء مقاومتهم لقوات الاحتلال . تلك التضحيات التي حمل اعباءها جماعة من الضباط ألوا على أنفسهم أن يبذلوا جهدهم وأن يقاوموا الانجليز ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، وضعوا نصب أعينهم هدفا واحدا وكانت وسائل تحقيق هذا الهدف (الجلاء) تتلخص فيما يلي :

١ - الحصول على معلومات عن الجيش البريطاني في القناة ، وكذا الوقوف على تنظيم المعركة للقوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط .

٢ - منع الانجليز من الحصول على أية معلومات .

٣ - مراقبة نشاط المخابرات البريطانية وكشف أساليبها وعملائها .

٤ - القيام بأعمال مختلفة داخل المعسكرات (خطف ، نسف ، سلب معدات الخ) بقصد ازعاج القوات .

٥ - القيام بشن حرب سيكولوجية على أفراد القوات البريطانية عن طريق الاشاعات والمنشورات والاذاعة من محطة خاصة .

« ولقد شهدت المخابرات البريطانية نفسها بنشاط مخابراتنا وذكائها، اذ جاء في البند ٩ من تقريرها الصادر في ١٢ من يونيو ١٩٥٤ تحت عنوان « سلامة الوثائق » ما يمكن تلخيصه فيما يأتي :

« ان المخابرات المصرية ما زالت تبدو نشيطة في الحصول على أية أوراق من داخل المعسكرات وقد ثبت أنها تحصل على الاوراق السرية والمستندات الهامة وتصورها بالفيوتستات ثم تعيدها من ثم » (١)

(١) المقاومة الشعبية في الشرق : « اخترنا لك » .

وعموما فقد سيطرت المخابرات على منطقة القناة بتنظيم حوادث الاعتداءات . ولقد طوت هذه السياسة تحت أجنحتها جميع الهيئات فى المنطقة وتركزت فيها جميع الاعمال الوطنية .

وقد كانت هذه الاعمال وتلك التنظيمات مفاجأة للانجليز حتى انهم ادعوا أنه لا يمكن أن يقوم بتلك الاعمال مصريون .

ومن الطريف أن رياسة الاسطول البريطانى أصدرت منشورا فى ٢٧/١٠/١٩٥٣ تقول فيه : انه ثبت لديها أن هناك بعض ضباط الجيش المصرى يعملون كموظفين وعمال فى الجيش البريطانى .

(ب) الحرب السيكلوجية : ويقصد بها الحرب النفسية بقصد التأثير على نفسيات الجنود البريطانيين وخلق حالة من القلق وعدم الاستقرار والخوف واليأس ، وقد نجحت المقاومة الشعبية فى ذلك وانتهى الأمر بتسليم انجلترا بوجهة نظر مصر فى ضرورة الجلاء .

وتتلخص تلك الحرب السيكلوجية المباشرة التى شنها الفدائيون فى الوسائل الآتية :

١ - المنشورات : وهى اما بالصور أو بالكتابة أو بهما معا .

وكانت هذه المنشورات ترسل الى الجنود والى أهاليهم بانجلترا على حسب العناوين المكتوبة على الخطابات المرسله من الجنود والتى يصير الاستيلاء عليها من المطارات وصناديق البريد .

وبعد القاء كل منشور كانت تحدث نوبة من الفرع والذعر داخل المعسكرات .

ونجحت المنشورات فيما أعدت من أجله حتى ان مجلة الجندى البريطانىة الصادرة فى فبراير سنة ١٩٥٤ علقته على هذه المنشورات فى مقالة على الصفحة ١٥ منها ، وكان لهذه المقالة أثر كبير فى دوائر لندن أكثر من فايد .

٢ - الاشاعات :

وكانت من الاسلحة المفيدة التى شنها المصريون على أفراد القوات البريطانىة بمنطقة القناة ، وكان المصريون يعتمدون فى نشر الاشاعة على المتعهدين المصريين الذين يترددون على المعسكرات وكذا الموظفون الاجانب والعمال .

٣ - الإذاعة :

لقد أمكننا أن ننشئ محطة إذاعة سرية تذيع على الجنود البريطانية في أوقات فراغهم باللغة الانجليزية وتبين لهم وجهة نظر مصر في مشكلة القناة ، وتقارن بينها وبين وجهة النظر الانجليزية الاستعمارية .

٣ - سلب مخصصات الجيش البريطاني بالقناة

وتلك أعمال قام بها الفدائيون الذين سيطروا على منطقة القناة بما فيها من قوات بريطانية وبما عليها من دبابات ومدركات .

« فلقد استطاع الفدائيون أن يقوموا بعمليات السلب في أى وقت يشاءون وبالطرق التى يختارونها وفى المناطق التى يحددها » .

« ولم يكن المقصود بهذه العمليات الافادة من المعدات والمخصصات البريطانية بل كان الهدف الأساسى هو ازعاج القوات البريطانية واحداث حالة من القلق وعدم الاستقرار ومفاجأة العدو بطرق وأساليب غير متوقعة مما يجعل الجندى البريطانى لا يثق بنفسه ورؤسائه وجيشه » (١)

وقد دلت الاحصاءات على أن أكثر من ١٠٠ عربة من مختلف الانواع قد أخذت سلبا من الجيش البريطانى بالقناة فى المدة من أوائل سنة ١٩٥٣ حتى توقيع الاتفاقية وذلك خلاف الاسلحة والذخائر والمعدات الأخرى .

٤ - عمليات الفدائيين داخل المعسكرات

وقد رتبنا العمليات على أساس القيام بما يلي :

(أ) عمليات نسف المنشآت .

(ب) عمليات تخريب داخل المطار .

(ج) عمليات حرائق للمخازن المختلفة

(د) قيام الفدائيين بهجمات ليلية داخل المعسكرات .

وروعى فى تلك العمليات ألا تكون موجهة ضد الافراد المدنيين وخصوصا النساء والاطفال .

(١) اخبرنا لك المقاومة الشعبية فى الشرق . العدد ٣٠ .

ثم ابتدأت معركة المتفجرات « كما أطلق البريطانيون عليها منذ يوم
١٩٥٤/٤/٣ قى معسكرات التل الكبير حيث نسف المخزن رقم ٧٧ . ثم
نسف المخزن رقم ١٣٩ وتوالت الانفجارات بالتل الكبير .

واتسع نطاق العمليات حتى وصل الى السويس ثم الى مطار
كسبريت الخ . . .

« وسادت الفوضى معسكرات الانجليز واشتد هلعهم وجزعهم من
هذه العمليات التي يقوم بها أفراد لا يعرفون معنى الخوف أو الهزيمة

وأصبحت المعركة تشمل منطقة القناة بأكملها من أقصى الشمال حتى
أقصى الجنوب واستمرت طوال شهر أبريل ونصف مايو سنة ١٩٥٤ .

ووصف الانجليز هذه الحوادث « بالتنظيم الذي لا يقوم به إلا
وحدات شبه عسكرية مصرية » .

وجاء في تقرير للانجليز أنفسهم بشأن الفدائيين قال : « أما عن
روحهم المعنوية ودرجة كفايتهم فانهم مدربون تدريباً جيداً ويتمتعون
بروح معنوية عالية » (١)

ونورد فيما يلي تقريراً للبريطانيين عن الحوادث التي وقعت خلال
المدة من ٤/٢٣ حتى ٥٤/٤/٣٠ :

١ - فى ٤/٢٣ سلب ٤٠ قدماً من مواشير المياه فى منطقة
السويس .

٢ - فى ٤/٢٣ هجوم على معسكر التل الكبير .

٣ - فى ٤/٢٤ نسف أنابيب المياه .

٤ - ٤/٢٤ مهاجمة إحدى العربات البريطانية فى منطقة فايد
والاستيلاء على مدفع رشاش كان يحمله سائق العربية ، ولما حاول الآخر
مطاردة الوطنيين أطلقت النيران على العربية من أحد المنازل فى القرية .
وقد قام البريطانيون بمحاصرة المنطقة بقوات كثيرة ورفض البوليس
المصرى التعاون ولم يعثروا على فدائيين .

٥ - ١٤/٢٤ انفجار فى معسكر فنارة نتج عنه إصابة بعض الافراد
واحتراق بعض الخيام .

٦ - ٤/٢٤ هجوم على معسكر المهندسين بفنارة .

(١) المصدر السابق نفسه .

- ٧ - ٤/٢٥ الاستيلاء على احدى عربات الاسطول فى منطقة السويس .
- ٨ - ٤/٢٥ القبض على اربعة مصريين فى أثناء مهاجمتهم أحد الصنادل البحرية فى ميناء بورسعيد .
- ٩ - ٤/٢٦ انفجار قنبلة أمام احدى عربات سلاح الطيران على القناة شمال ديفرزوار .
- ١٠ - ٤/٢٦ هجوم على أحد المخازن فى بورسعيد .
- ١١ - ٤/٢٦ حجزت عربية مدنية مصرية تحتوى على كمية من اسلاك التليفونات التى تخص سلاح الاشارة البريطانى .
- ١٢ - ٤/٢٧ انفجار فى معسكر الديفرزوار .
- ١٣ - ٤/٢٧ محاولة بعض المصريين تدمير خط أنابيب المياه بالقرب من السويس .
- ١٤ - ٤/٢٧ القبض على بعض المصريين بعد أن قاموا بأعمال تدمير وتخريب فى أعمدة التليفونات فى منطقة فايد .
- ١٥ - ٤/٢٧ هجوم على أحد الضباط البريطانيين على حين كان يتنزه فى منطقة فايد وقد أصيب بعدة اصابات فى رأسه وترك فى العراء بدون ملابس .
- ١٦ - ٤/٢٨ قبض على اثنين من المصريين على حين كانا يحاولان قطع كابلات التليفونات فى مطار كسبريت وأصيب أحدهما .
- ١٧ - ٤/٢٩ قبض على أحد المصريين وهو يحاول تخريب خط أنابيب المياه فى السويس .
- ١٨ - ٤/٢٨ اصطدام دورية بريطانية مع احدى جماعات الفدائيين داخل معسكر التل الكبير ، وبعد تبادل اطلاق النيران انسحب المصريون وحملوا جرحاهم معهم ، وكانوا يرتدون ملابس عسكرية وقد ظنهم الانجليز باذى الأمر دورية بريطانية .
- ١٩ - ٤/٢٩ قتل أحد الوطنيين فى فايد بوساطة البوليس الحربى البريطانى لمحاويلته دخول أحد المعسكرات .
- ٢٠ - ٤/٢٩ اقتحام بعض الوطنيين مخزن المهندسين فى فايد .
- ٢١ - ٤/٢٩ شوهد ثلاثة من المصريين وهم يستطلعون معسكرات التل الكبير « (١) »

٥ - القبض على الخونة وعملاء الاستعمار

قام الفدائيون أيضا بعمليات القبض على الخونة وعملاء الاستعمار ومحاكمتهم والقضاء عليهم ، وهكذا حوى الفدائيون ظهورهم .

٦ - عمليات ضد البريطانيين خارج المعسكرات

ومن هذه العمليات ما سبق أن أوردناه في غير هذا المكان باسم حادث ريجدن المشهورة .

ويمكن تلخيص هذه العمليات في عمليتين هما القتل والخطف . وكان أغلب حوادث الخطف تدبر ردا على تهديد من الانجليز أو انذارهم جماعات الفدائيين .

ومن أمثلة رد الفدائيين على الانجليز ووحشيتهم الاستعمارية ان قام بعض الابطال الفدائيين بقتل جنود بريطانيين انتقاما لقتل المرحوم الشهيد فريد ندا ضابط البوليس في يوم ١٢/٣/١٩٥٤ .

وفي ليلة رأس السنة ١٩٥٤/٥٣ وحوالي الساعة الثانية صباحا وفي ميس الضباط البريطانيين تمكنت جماعة من الفدائيين من قتل بعض الضباط البريطانيين على حين أصيب الباقون بحالة ذهول وفزع وانسحب الفدائيون في سلام .

وفي أواخر سنة ١٩٥٣ قتل الانجليز أحد الوطنيين في الاسماعيلية وفي الليلة نفسها أعد الوطنيون كميناً قرب مطار الفردان وأطلقوا الرصاص على أربعة جنود كانوا عائدین إلى المطار فقتلوا جميعاً ، وكان ذلك انتقاماً سريعاً عادلاً من القتل ، من الاستعمار .

وأخيراً فما ذكرناه كان بعض الحوادث أوردناه على سبيل المثال لا الحصر فنحن لا يمكن أن نحصر تلك الحوادث مهما كان حيث ان مجال البحث يضيق بعناصره المتراصة .

وهكذا تمكن الكفاح الوطني بفضل تسلحه بالارادة الثورية من تنويع انتصاراته الثورية « بالقضاء على الاستعمار وأعوانه » .

ولقد رأينا كيف كانت صورة الكفاح مشرفة في منطقة القناة حين تمكنت قوات الفدائيين المصريين من احراج القوات البريطانية المحتلة ومن خلال موجات الرعب والفزع التي سببتها هجمات الفدائيين ضد الاحتلال البريطاني قبل الانجليز اتفاق الجلاء طائعين بعد أن تعثرت المفاوضات أكثر من مرة .

وكانت الارادة الثورية المجيدة للشعب المصرى والتي تمثلت فى
اتحاد الامة ضد الاحتلال هي التي روعت الانجليز وشلت فكركم
الاستعماري طوال مدة الكفاح فى قناة السويس حتى تم اتفاق الجلاء .

ولا ينبغي لنا أن ننسى أن انضمام الجيش الى النضال الشعبى قد
سلحه فى مواجهة قوى السيطرة الاجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادرة
أن تصد عنه ضربات الخيانة والغدر .

وبفضل هذه الارادة الثورية ونتيجة للنضال الشعبى فى القناة تم
توقيع اتفاقية الجلاء . وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر
فى أعضاء مجلس الامة سنة ١٩٥٧ .

ان حل الاحزاب كان مقدمة لاجلاء الغاصب عن أرض مصر ، فان
قوة الاحتلال فى منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها تواجه بلدا
متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقى على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس الى
مائدة مفاوضات تعثر أمرها أكثر مما استقام .

وانما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار أنه فقد
القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والاصنام دمية بعد دمية وصنما فى أعقاب صنم !
أصبح الاستعمار فاذا هو أمام الشعب وجها لوجه ، ولاحت المعركة
بينهما على الافق ، بل وقعت المعركة فعلا على أرض منطقة القناة .

« وبلايدى المتحدة القوية ، وبالدم الزكى الذى سال فى منطقة
القناة وقعنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا فى حرب الاستقلال » .

معيد عمليات الجلاء

نصت المادة الاولى كما رأينا سلفا من اتفاقية الجلاء على أن تجلو القوات البريطانية جلاء تاما من الاراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاق .

التاريخ	نسبة القوات البريطانية المنسحبة
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٤ شهور	٪٢٢
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٨ شهور	٪٣٥
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٢ شهرا	٪٥٤
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ١٦ شهرا	٪٧٥
تاريخ توقيع الاتفاق زائدا ٢٠ شهرا	٪١٠٠

ولقد نص الجزء رقم (أ) من الملحق رقم ١ على أن تقدم الحكومة المصرية فيما يتصل بالجلاء المذكور جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال والعتاد وهى تسهيلات مؤقتة تنتهى بانقضاء فترة العشرين شهرا .

وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الاولى للجلاء وتم ترحيل ٢١ ألف جندى بريطانى من منطقة القناة وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية تطبيقا لنصوص الاتفاقية .

وفى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٥ قام الرئيس جمال عبد الناصر برفع العلم المصرى فوق معسكر الشلوفة بمنطقة القناة لأول مرة بعد ٧٣ عاما من جهاد الشعب المتواصل فى سبيل الاستقلال .

وفى ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ انتهت المرحلة الثانية من جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة وتسلمت مصر من تلك القوات ١٥ منشأة وبدىء فى تنفيذ المرحلة الثالثة وفقا لاتفاق الجلاء .

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٥ بدء

الثورة الاجتماعية للقضاء على الظلم الاجتماعى بعد أن تم القضاء على الاستبداد السياسى والاستعمار البريطانى .

ثم رفع العلم المصرى فوق أكبر معسكر فى الاسماعيلية فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بعد اتمام جلاء القوات البريطانية عن هذه المنطقة .

وغادر مصر جنرال هل القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ بعد أن تم ترحيل أكثر من ٧٠ ألف جندى بريطانى طبقا لاتفاقية الجلاء .

وفى أبريل سنة ١٩٥٦ أخلى السلاح الجوى البريطانى آخر قاعدة جوية فى أيدى البريطانيين وهى « أبو صوير » وبهذا تم انسحاب سلاح الطيران البريطانى من جميع المطارات والمنشآت الملحقة بها فى قاعدة قناة السويس ، وكان هناك لسلاح الطيران البريطانى ستة مطارات فى قاعدة قناة السويس هى كسبريت وشلوفة وديفرزوار وفايد والاسماعيلية. وأبو صوير ، وهذا الاخير يعد أقدمها اذ شيد ميس ضباطه عام ١٩١٨ وتعد مساحته التى يبلغ طولها ٣٠٠٠ ياردة من أبداع الساحات فى الشرق الاوسط .

وفى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان مصر تخلصت نهائيا من القوات البريطانية المحتلة (برية وجوية وبحرية). وان آخر هذه القوات الاجنبية قد رحلت عن أرض الوطن . وان مصر لن تكون أبدا منطقة نفوذ ولن تتلقى الأوامر من أحد .

وألقى الرئيس عبد الناصر فى الأول من يونية ١٩٥٦ خطابا تاريخيا فى مؤتمر التعاونيين أعلن فيه أن يوم ١٨ من يونيو ١٩٥٦ هو نهاية الاستعمار فى مصر .

وفى ١٣ من يونيو ١٩٥٦ تم الجلاء نهائيا عن مصر ، ولقد تم الجلاء فى ذلك اليوم مقدا خمسة أيام عن تاريخه الرسمى ، وهو ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان آخر مكان جلا الانجليز عنه يوجد فى بورسعيد وهو مبنى البحرية ، وقد تسلمه الجيش المصرى فى ساعة مبكرة من صباح ١٣ من يونيو ١٩٥٦ .

ومن موافقات التاريخ أن تم الجلاء يوم ١٣ من يونيو ١٩٥٦ بعد مرور خمسين عاما على حادثة دنشواى ، فقد وقعت هذه الحادثة الدامية يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ . وهكذا يتم الجلاء فى اليوم الذى وقعت فيه هذه المأساة .

« ومأساة دنشواى كانت فى جوهرها كفاحا ضد الاحتلال . فلم يذهب عبثا ذلك الكفاح المرير الذى استمر خمسين عاما اى ان جاء يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، فكان انتصارا وتتويجا لهذا الكفاح » (١) الذى قاده بثورية أصيلة الرئيس جمال عبد الناصر الذى قيض الله له هذا النجاح العظيم جزاء وفاقا على ايمانه النبيل بحق الشعب المصرى فى الحياة الحرة الكريمة .

وكانت آخر وثيقة للجلاء هى محضر تسليم بيت البحرية بمدينة بورسعيد وهذا هو نص تلك الوثيقة .

محضر تسليم

محمر لمناسبة تسليم مبنى البحرية ببورسعيد

من السلطات العسكرية البريطانية الى

القوات المسلحة المصرية فى ١٣ من يونيو ١٩٥٦



وفقا للفقرة (ب) من الملحق الاضافى رقم ٢ من الاتفاقية الخاصة بقاعدة القناة بين حكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والحكومة المصرية الموقعة فى القاهرة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

يقر الموقعون أدناه بعد أن تقابلوا وفتشوا المؤسسة المبينة على الخرائط (هـ) والرسوم من (ب) الى (س) والمشروحة بالجدول (أ) ان الخرائط والجدول وصف مطابق لحالة المؤسسة وقت التسليم والتسلم .

اليوم الخالد ، عيد الجلاء : ١٨ من يونيو ١٩٥٦ .

وفى هذا اليوم الخالد احتفل الشعب العربى عامة والشعب العربى فى مصر خاصة بعيد كفاحه المجيد ، بعيد الجلاء .

وفى ذلك اليوم الخالد رفع الرئيس جمال عبد الناصر العلم المصرى بعد أن قبله وهو يبكى على مبنى البحرية فى بورسعيد . الذى كان آخر هعقل جلت عنه القوات البريطانية كما سلف القول .

وقال الرئيس فى ذلك اليوم المجيد :

« انها لحظة خالدة تساوى العمر كله . »

(١) عبدالرحمن الرافعى « تاريخنا القومى فى سبع سننات . ١٩٥٣/٥٢ .

« ان هذا الجيل من شعب مصر على موعد مع القدر : فمئذ أكثر من ألفى سنة ووطننا يحكمه الغزاة ، والحلم الضائع لابنائنا أن يعود ووطنهم يوما اليهم . »

وقد قدر لهذا الجيل أن يعيش ليوم عودة الحلم الضائع .

« وخلال قرون طويلة كانت أجيال شعبنا تكافح وتناضل ، كان الشهداء يسقطون على الارض وبيجوارهم أعلامهم مزرجة بالدماء ولكن لا يستسلمون أبدا . »

« ثم جاء موعدنا مع القدر فقد أتيح لجيلنا أن يششارك في المرحلة الحاسمة من المعركة وأن يسمع بأذنيه دقات أجراس النصر تتجاوب في الآفاق . »

« ان كفاح الشعوب لا يتوقف عند غاية ولا يستقر عند نهاية ، انه طريق بعيد المدى ، مداه الحياة نفسها ، كلما بلغ منه الشعب مرحلة لاحت أمامه في المنى مراحل . ان الشعوب الحية لا تتهاون بعد ساعة النصر أو تتراخي . »

« أيها المواطنين ، سودوا بأمر الله في وطنكم ، واحكموا وشاركوا شعوب الارض في بحثها عن السلام وعن حياة مطمئنة . »
ومن خطاب بطل الجلاء الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبى .
يوم الجلاء ١٩٥٦/٦/١٩ نقتطف ما يلي :

« أيها المواطنين ، الحمد لله فقد جاء النصر من عند الله . »

« لقد تكلمت معكم كثيرا وكنت أتكلم وأتحدث اليكم وأخطب فيكم منذ يوم ٢٣ من يوليو حتى أمس ، ولكننى وأنا أتكلم كنت أحس أن هناك ثقلا على قلبى وأن هناك غمة على نفسى ، كنت أتكلم ، وكنت أشعر بكم ، بالشعب أبناء مصر جميعا الذين يحسون بهذا الاحساس ويشعرون بهذا الشعور . »

« كنت أتحدث اليكم عن الماضى وعن الاحتلال ، وكنت أختتم خطابى أو كلامى بأنه لا بد من تحرير مصر ، ولا بد من جلاء قوات الاحتلال . »

« كان هذا الكلام تعبيرا عن شعوركم ، تعبيرا عن الهتافات التى نادى بها اخوان لنا ماتوا وهم يرددونها تعبيرا عن كفاح الماضى الطويل ، تعبيرا عن كفاح الآباء ، تعبيرا عن كفاح الأجداد . »

« اليوم يا اخوانى أشعر كما تشعرون أنتم ان الآمال قد تحققت وأنه الغمة قد زالت وأن القلب يشعر بالحربة وأن النفس تحس بالانطلاق . »

« اليوم يا اخواني أشعر كما تشعرون أن نسيم الحرية يهب على أرض مصر فلا يرفرف في سماء مصر سوى علم مصر . ولا يرفرف على أرض مصر سوى علم مصر » :

نم بين الرئيس كيف أن مصر لم تستسلم قط وان مصر كانت دائما مقبرة للغزاة .

وواصل الرئيس خطابه قائلا : « اليوم يا اخواني ونحن نبدأ فترة جديدة من تاريخ هذا الوطن ومن حياة هذا الوطن نتجه الى الماضي ونحو الأجيال الماضية التي لم تضعف ولم تتخاذل ولكنها قاومت وقاتلت واستبسلت حتى استطعنا في هذا الجيل أن نحقق هذا النصر ، وأن نشعر بالحرية ونرفع على مصر علما واحدا هو علم مصر، علم الحرية . وعلم العزة . وعلم الكرامة » .

وقال الرئيس : ان مصر اليوم للمصريين جميعا ، وانه ليس للكفاح نهاية ، وانه يجب أن يكون الجلاء بداية لمرحلة كفاح من أجل البناء والانتاج والعمل .

« ونحن نعلن للعالم كله أننا سنحافظ على استقلالنا لآخر قطرة من دمائنا سنحافظ على هذا الاستقلال لآخر نقطة من دمائنا » .

« ان الله الذي نصرنا يوم ٢٣ من يوليو ويوم ١٨ من يونيو سينصرنا ان شاء الله دائما وسيمكننا من أن نحقق هذه الأهداف وأن نثبت دعائم العزة والحق والكرامة » .

القسم الخامس صدي الجلاء

وعن صدى الجلاء مضت جريدة الأهرام الصادرة في ١٥ من يونيو
سنة ١٩٥٦ قائلة :

« كان اتمام الجلاء عن مصر حدثا دوليا عظيما تردد صداه في الشرق
والغرب وتردد مع الصدى ذكر مصر الثائرة وما حققته حكومة جمال عبد
الناصر فيها من معجزات :

« ١ - فلقد قابلت موسكو حادث الجلاء بتمجيد صفات الرجل
الذي حقق الجلاء وهو عبد الناصر « الزعيم الكبير للعالم العربي » وأشادت
بأعماله المجيدة في القضاء على أسلحة الاستعمار في بلاده وفي رفع مكانة
مصر الى مصاف الدول العظيمة .

« ٢ - في واشنطن : استقبلته الدوائر السياسية بشعور الرضا ؛
اذ أنها ترجو أن يؤدي الجلاء لتوثيق التعاون بين مصر والغرب .

« ٣ - في لندن : قابلته جريدة (الديلي تلغراف) الاستعمارية
بالبكاء والوله على اللبن الذي أريق على الأرض في منطقة القناة !

« ٤ - في فرنسا : نددت الصحف الفرنسية بموقف بريطانيا
يوم ساهمت في اقضاء فرنسا عن سورية ولبنان ، واتخذت هذه الصحف
من الجلاء عن مصر مبررا لتمسك دولتها بالبقاء في الجزائر .

« ٥ - في العالم العربي : قابلت الشعوب العربية نبأ الجلاء بفرح
شديد شامل » .

ونحن اذا جلنا بين الصحف الاستعمارية في فرنسا وانجلترا أيام
اتمام عملية الجلاء عن مصر فاننا نلخص للقارىء ما جاء فيها في السطور
التالية :

نجد مثلا صحيفة «أورور» الفرنسية المحافظة تردد مذهب الاستعمار

الفرنسي في تعقيبها على الجلاء ، كما نجد أيضا صحيفة انجليزية محافظة هي « الديلي تاغراف » تردد أسف الاستعمار البريطاني على خطأ السياسة البريطانية التي أفضت الى هذا الجلاء .

وقد نظر الاستعمار الفرنسي الى الجلاء عن مصر باعتباره عقابا لبريطانيا على غدرها بفرنسا يوم عملت على اقصاء فرنسا عن مسؤولية ولبنان ؛ فقد كان ينبغي للدولتين أن تتعاونوا لاستدامة سيطرتهم على الشرق الأوسط .

ومضت الصحف الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا تردد ضرورة إعادة الاحتلال الى مصر والاستمرار في احتلال شمالي افريقية وقلبها وجنوبها لأن هذا الاحتلال هو الكفيل بأن يتيح لأوروبا الغربية مواصلة الدفاع بعد هزيمتها الأولى أمام الارادة الحرة لشعوب تلك المنطقة .

وعلى أية حال فاننا نستطيع أن نلخص منطق الاستعمار في شأن الجلاء في الفقرة التالية :

ان بريطانيا في حاجة الى بتروال الشرق الأوسط والعالم الغربي كله في حاجة اليه والى السيطرة على شمالي افريقية ، ومن ثم فانه كان على السياسة البريطانية ألا تستوحى غير هذه الحاجة الهامة .

ولم نلبث طويلا بعد سماعنا لرأي الاستعمار وأبواقه في مسألة الجلاء أن شاهدنا الاستعمار يحاول العودة الى قواعده في مصر بعد خروجه منها بثلاثة شهور ، وتصدى الشعب العربي كله للغزاة . وانتصرت الأمة العربية في معركة بور سعيد التي فرضها الاستعمار علينا ، فلم نستسلم ، بل حاربنا أشرف معركة وأقدسها وتم لنا النصر .

وفي الباب التالي نبحت محاولة الاستعمار الرجوع الى مصر وفشله في ذلك .

الباب الخامس
معارك تثبيت الاستقلال

أولا - سلسلة المناورات الاستعمارية

لقد كانت فلسفة الثورة في مسألة الاستقلال أنه غاية ووسيلة في الوقت نفسه فهو وان كان أول غايات وأهداف ثورة ٢٣ يوليو المعبرة عن مطالب الشعب كان وسيلة لغايات هامة .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

« لم يكن الاستقلال في رأينا مجرد صك مهرناه بالغالي الزكي من دمائنا لكي نحفظه مع ما نفتخر به من تراث ماضينا وآثار أجدادنا وإنما كان إيماننا أن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى مستقبلنا .

« كنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا في حرية وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف ، وإنما كان بداية سعى . ولم يكن نهاية كفاح ، بل كان دعوة الى كفاح ، لم يكن هبوط الليل بعد نهاية عمل نهار ، إنما كان مشرق الفجر .

« كان الاستقلال مجرد اشارة معناها أننا الآن نستطيع أن نعمل ، اننا الآن نستطيع أن نجنى ثمار هذا العمل » .

ولهذا كله مضت الثورة في طريقها ، تصنع مستقبل الأمة ، وتعوض الشعب ما ضاع من عمره وهو يعاني من الاستعمار نفسه أو من آثاره ، وعلى الطريق الثورى بدت حدود العمل الثورى العظيم : صيانة الحاضر ، وتأمين المستقبل لنا ولحفدتنا من بعدنا .

كانت الثورة تعرف طريقها نحو العمل الثورى المحقق لارادة ولأمل المواطنين ، وكانت المبادئ الستة خير دليل الى تحقيق آمال الشعب ، ومضت الثورة فى عزم وقوة تبني الوطن ، ويقول الرئيس :

« ولكن الاستعمار هاله ما كنا نفعله فى بلادنا ، وبينما نحن منهمكون فى عملية البناء أخذ الاستعمار يتحرش بنا ، فلم يكد التوقيع

بالخروف الأولى على اتفاقية القاعدة يتم حتى بدأت سلسلة المناورات التي كانت في الواقع مقدمات معركة الاستقلال الثانية ، او معركة تثبيت الاستقلال » .

• وكانت أولى المناورات مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد ظن الاستعمار أنه بتوقيعه على اتفاقية الجلاء يضمن اصطياًد مصر وإيفاعها في مصيدة التحالف والتبعية .

ولكن مضت الشهور مخيبة لظنهم وآمالهم الاستعمارية اذ أن نوع الدفاع الذي كانوا يريدونه لا يتفق مع أهدافنا وسياستنا المستقلة .

• « لقد كنا نريد الحرية الحقيقية .

• « وكانوا يريدون السيطرة المقنعة .

وأخيراً كما يقول الدكتور وليد قمحساوى • « تمخض الاستعمار فولد حلف بغداد ليضم الى بريطانيا العراق وتركيا وايران وباكستان تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية » .

ومما قاله ايدين رئيس وزراء بريطانيا يومها عن هذا الحلف :
« بانضمامنا الى حلف بغداد ثبتنا نفوذنا ورفعنا صوتنا في شئون الشرق الأوسط ، ومن أغراض هذا الميثاق صرف نظر العراقيين (والعرب) الى اتجاه مما سيضمن لاسرائيل الأمن والدعة » .

ولكن « ثورة ٢٣ يوليو » رأت أن هذا الحلف « خطر على المنطقة كلها كذلك كان خطراً على سلامتنا الوطنية هنا في مصر » .

• لذلك ناصبت الثورة هذا الحلف العداء .

فأوعز الاستعمار الى « جيب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب » اسرائيل ، فأخذت عصاباتهما تتحرش بقواتنا المسلحة في قطاع غزة حتى يظهر عجز مصر عن معاقبة تلك العصابات مادامت مصر خارج حلف بغداد ولا تتمتع بأسلحته الغربية .

ومن هنا « أوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل الى معركة أخرى في حارب تثبيت الاستقلال ، تلك هي معركة احتكار السلاح » .

واستطاعت الثورة تحت قيادة رائدها المبدع جمال عبد الناصر أن ترد على تحدى الغرب لها وعدم بيعه الأسلحة لها مع تزويده لاسرائيل بكل عون مادي وعسكري ، وكان رد ثورتنا كسراً لطوق احتكار السلاح واعتاقاً من نير النفوذ الغربى ، بل تحدياً للنفوذ الغربى ولجميع الدول

الكبرى التى تمثله « وذلك على حد تعبير الدكتور قمحاوى ، وحصلت مصر على السلاح من روسيا دون قيد ولا شرط فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

ثم دخلت الثورة فى معركة أخرى فى حروب تسميت الاستقلال . وكانت تلك « معركة تحديد معالم شخصيتنا » وانطلق جمال عبد الناصر ليمثل مصر فى مؤتمر باندونج ، وعاد جمال من باندونج مكلا فى سعيه بالنجاح ، فلقد أوضح معالم شخصيتنا الدولية للعالم .

ولم تكده الثورة تخرج من باندونج حتى واجهت مناورة استعمارية أخرى أو قل حربا أخرى ، ولم تكن تلك غير معركة الضغط الاقتصادى . ولم تنجح هذه المناورة ولقيت ما لقيته أسلافها من فشل ذريع . ثم جاءت خاتمة مناوراتهم الحبينة ، وكانت عملية تجويع واضحة ، ذلك كان الهدف من سحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى .

وكان السد العالى وما زال حجر زاوية أساسية فى خطنا لمواجهة المستقبل .

« وكان بناء السد العالى يتطلب معونة فنية ومالية من الخارج . وكان المعسكر الغربى يبدى استعداداه لنقديتها ، لكن بعد مراوغة ومماضيه ظلها فرصة سانحة ليضرب ضربته ، فسحب عرضه لتمويل السد العالى بشكل وقح يطعن مصر فى اقتصادها وكرامتها » (١)

ثانياً - تأميم شركة قناة السويس

« ولم يكن فى استطاعتنا أن نسكت ، نتلقى اللطمة صاغرين ، ثم ننتظر الجسوع والبطالة تلاقينا أشباحها الكئيبة فى المستقبل القريب . وهكذا قررنا تأميم شركة قناة السويس » (٢) وعادت القناة الى أصحابها الشرعيين .

وجن الاستعمار من عنف اللطمة المفاجئة ومدلولاتها ، وتفجرت سموم حقه بالتهديد والوعيد لمصر ، فجمد أموالها وقاطع تجارتها وفرض حولها حصارا اقتصاديا محاولا تجويعها وتحطيم كبرياء شعبها ، ثم ألجأ الرأى العام عليها بدعاياته المغرضة ومؤتمراته الدولية المسمومة ، ثم سحب موظفى الشركة المؤممة ومرشديها لبشمل حركة الملاحه فى القناة حتى تظهر مصر بمظهر العاجز عن ادارة القناة !

(١) الدكتور وليد قمحاوى « النجبة والبناء فى الوطن العربى »

(٢) الرئيس جمال عبدالناصر فى خطابه امام مجلس الأمة عام ١٩٥٧ .

المواجهة الثورية لمعركة القناة قبل العدوان :

١ - لم يفقد مخطط الثورة وزعيمها وعقلها جمال عبد الناصر أعصابه وهو يرى جهنم الاستعمار تفتح عليه أبوابها ، فأعلن عزم الثورة على دفع تعويض عادل لحاملي أسهم الشركة وتعهدت بحرية الملاحة في القناة وأبدت استعدادها للدخول في مفاوضات عاقلة عادلة لتسوية كل المشاكل مع عدم المساس بكرامة مصر .

٢ - نجحت مصر في تشغيل القناة على الرغم من سحب المرشدين

٣ - نجحت القومية العربية في المعركة ، فاعتبرت قناة السويس قناة العرب .

٤ - نجحت مصر في جعل المعركة معركة انسانية ضد الاستعمار والاستغلال .

ويعلق على هذه الانتصارات الدكتور وليد قمحاوي بقوله : « وحين كسبت مصر هذه الجولات الأربع كانت في الحقيقة قد كسبت معركة القناة كلها ، وجعلت التأميم أمرا واقعا ساءت دول الاستعمار أم أبت ، وازدادت تخبط هذه الدول في تصرفاتها وانفعالاتها وعدم سيطرتها على أفعالها ، وقررت أن تمضي في جنونها الى نهايته بالدخول في مغامرة أو بالأحرى مقامرة - قد تسترد بها كل ما خسرت أو تخسر كل ما تملك ، وكانت في الواقع قد خسرت الكثير وتطمع في استرداد ما هو أكثر من الكثير . »

ثالثا - العدوان الثلاثي

ان العدوان الثلاثي الذي بدأته اسرائيل مخلب الوحش الاستعماري في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ لم يكن الا وسيلة لعودة الاستعمار الغربي الى المنطقة ورجوع الاحتلال البريطاني الى مصر .

أما الأسباب التي تواري الأثمون خلفها ليبرروا عدوانهم فانها لم تستطع أن تقف طويلا أمام تيار الحقيقة الجارف الذي مزق سترهم فظهروا أمام الضمير العالمي عراة ، والعار والكراهية والحقد تظلل رؤوسهم المنكسرة في ذل مهين .

والعجيب في أمر هذا العدوان أن يرتبه زبانية الاستعمار في الموعد الذي أوصى به صراحة مجلس الأمن ، وكل الاختلاف في مكان اللقاء : فبينما كان من المحتم أن تقبـم المفاوضات في مدينة جنيف سير الاستعمار اسرائيل مدججة بأسلحة حلف الاطلنطي في صحراء سيناء . على حين أن طائرات المستير الفرنسية تصنع مظلة واقية فوق تل أبيب ، وفي الوقت نفسه كانت البوابج والمدمرات الفرنسية تحمي سواحل اسرائيل !

واستعدت القوات المصرية للدخول في معركة فاصلة مع الغزاة الاسرائيليين ، بل استطاعت الطائرات المصرية في الساعات الأولى من المعركة أن تسيطر على الموقف ، ولكن سرعان ما ظهر للعالم حقيقة المؤامرة الثلاثية العدوانية ، وذلك عندما ظهر الانذار الانجلو - فرنسي بعد يوم واحد من عدوان اسرائيل على الأراضى المصرية ، وترفض مصر الانذار . وينجلي للناس حقيقة العدوان الاستعماري التي حددتها الغايات الاستعمارية التالية :

- ١ - تدمير قوات مصر العسكرية .
- ٢ - احتلال مصر واعادة الاحتلال البريطاني اليها الى قواعده .
- ٣ - القضاء على حكومة مصر النورية التي بعثت الروح الثورية في مصر .
- ٤ - اعادة الاحتلال الى سورية ولبنان والاردن .
- ٥ - تأمين حدود اسرائيل بفرض الصلح على العرب .
- ٦ - طعن الحركة التحررية العالمية في شخص مصر .
- ٧ - قتل دعوة القومية العربية .
- ٨ - ضرب فكرة التأميم الوطني ، ابقاء للاحتكارات الاستعمارية .

وتكتشف الثورة الرائدة جميع أهداف العدوان ويظهر لبصيرتها النافذة «المصيصة الجهنمية» التي وضعت للقوات المسلحة المصرية في صحراء سيناء ، وفي عمق وتبصر أصدرت القيادة المصرية أمرا الى قواتها المسلحة بالانسحاب من سيناء ، كما أمرت الطيساريين بعدم التعرض لأساطيل بريطانيا وفرنسا الجوية .

ونظمت القيادة المقاومة الشعبية وزودتها بالسلاح ووكلت اليها مهمة الدفاع عن شرف الوطن وحماية مكاسبه .

وخاضت بورسعيد المعركة متحملة صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت وراء بورسعيد ، كنا وطنا بأسره صمم على القتال .

« وعاش الشعب المصرى أنبل وأعظم وأمجد ساعات حياته ، اذ رأى كيف استطاع أن ينتصر على ثلاث دول ، وثلاثة أساطيل ، وثلاثة جيوش ، وثلاث قوى جوية ، ولئن هذه القوى المتجمعة ؛ لبريطانيا سيدة البحار ! وللامبراطورية الفرنسية الغابرة ! ثم أخيرا للصهيونية العالمية !

وبعد معارك طاحنة خضناها ضد الغزاة انتصرنا لوطننا وللحرية ولم تستطع هذه القوات الضمخمة أن تتقدم خطوة بعد بورسعيد ، التي أذاقتهم الويل والثبور وعظائم الأمور .

وهكذا كان شرف مقاومتنا للعدوان على قمة المجد
وفشلت مغامرة الاستعمار الطائشة ضدنا
وانتصرت ارادتنا النيرية المجيدة على منع الاستعمار من العودة الى
المنطقة من جديد

« وبقي جمال وعاشمت الثورة واحتفظت الثورة بسيادتها وكسب
شعبنا في مصر تجربة عرفنه امكانياته المعنوية والمادية وزادته ثقة بنفسه
وصقلا لجوهره وتقوية لتفاعله وصلاته بقياداته الثورية . عبرت عن هذا
كله دماء الشهداء الزكية حتى أناشيد الشعب الحماسية » (١)

ويقول الرئيس جمال عبد الناصر : «دخلنا المعركة والقومية العربية
مجرد كلام وخدجنا من المعركة وقد أصبحت القومية العربية عملا حقيقيا»
وانتهى العدوان الثلاثي الغاشم بالحياة لمرتكبيه مجرمي الحرب بعد
أن دمغهم العالم بالغدر والخيانة .

يوم النصر يوم الجلاء التام :

وفي يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ خرج آخر جندي بريطاني
وفرنسي من جنود العدوان الثلاثي ، وتطهرت أرضنا الطيبة الحبيبة ،
وعادت الارض الحبيبة الى أيدي أصحابها .

ويقول الدكتور قمحاوي : « ولم تكن القنائة بعد اثبات حقها في
تأميمها وجدارتها بإداراتها كل ما كسبته مصر من العدوان المسلح الذي
فرض عليها وانما كسبت أيضا الانعتاق من قيود معاهدتها مع بريطانيا
بعد الغائها ومصادرة قاعدتها ومستودعاتها » .

انقضاء اتفاق القاهرة سنة ١٩٥٤

في الأول من يناير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم
١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كان
لم يكن وذلك من يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ بدء العدوان
البريطاني على منطقة قناة السويس .

ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافي : « وقد جاء انقضاء اتفاق ١٩
من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة لاستخدام قاعدة قنائة السويس عملا
وطنيا مجيدا لحكومة الثورة ، أكدت به الاستقلال الحقيقي الذي ظفرت به

(١) الدكتور وليد قمحاوي « النكبة والبناء في الوطن العربي »

مصر بجلاء القوات الانجليزية عن منطقة القناة ، وأهم ما تضمنه انفضاء، اتفاق سنة ١٩٥٤ من نتائج هو الغاء تخويل بريطانيا استخدام القناة في الاحوال التي حددها هذا الاتفاق . وهي وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على مصر أو على أى بلد تكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا فلم يعد من حق بريطانيا استخدامه قاعدة القناة فى أية حال .

« ولم يكن منطقيًا ولا مقبولًا بعد العدوان البريطاني أرسل هذا العدوان أن تعود بريطانيا إلى استخدام قاعدة القناة .

« وكانت هذه النتيجة فى حاجة إلى حزم حكومة النوردة وإيمانهم بحقوق مصر الكاملة فى الاستقلال .

« ومن نتائج انفضاء اتفاق سنة ١٩٥٤ أن يكون لمصر الحق الكامل فى مصادرة كل ما فى القاعدة من معدات ومنشآت ومخازن ومصانع ومحتويات مملوكة للدولة المعتدية ، لأن الإغناء يخول الدولة المعتدى عنيه مصادرة كل ما هو مملوك فى أراضيها للدولة المعتدية .

« فكان القرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر فى الأول من يناير سنة ١٩٥٧ نصرا مبينا ولا ريب لمصر من جميع الوجوه .

لقد أثبت الرئيس بإصداره هذا القرار قوة بأس ثورتنا المباركة هذه الثورة التى هى بحق نقطة تحول تاريخى اكتشف فيها الشعب العربى فى مصر ذاته واستعاد ارادته فمضى فى طريقه نحو النصر الذى جنه الشعب العربى ومصر فى حرب الاستقلال ثم فى حرب تثبيت الاستقلال .

وهكذا حققنا بارادتنا الثورية الجلاء مرتين فى تمام واحد ، عام

• ١٩٥٦

خاتمة

وبعد فلقد رأينا فى الفصول السابقة من هذا الكتاب مدى المطامع الأوربية فى مصر ، فطالعنا التاريخ بأول « موجات الاستعمار الأوربى التى جاءت مستترة وراء صليب المسيح ، وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » .

تم جاءت بعد مدة من الزمن الحملة الفرنسية على مصر . مع مطلع القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الحملة امتدادا للحروب الصليبية . ولكن الشعب المصرى المناضل على مر العصور لم ترهبه أسلحة أوروبا الحديثة ولا خطط نابليون العسكرية التى أعيت قادة وملوك أوروبا . فتصدى الشعب لهذه الحملة الاستعمارية ، وقاومها بشدة وعنف . وبذل من دمائه الكثير فى سبيل الحرية .

وتم للشعب النصر ، وخرجت الحملة الفرنسية من مصر تجر أذيال الانكسار !

وتنبه الشعب الى قوته والى امكانياته التى كشفت عنها التحديات المستمرة التى واجهت الأمة المصرية وخاصة أيام الحملة الفرنسية ، فكانت اليقظة الشعبية .

وقام الشعب ، فعين « محمد على » واليا على مصر « بشروط المصريين » ورأينا كيف أن « محمد على » خان الحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر ، واستغلها باعتبارها « نقطة وثوب الى مطامعه » .

وفى خلال عهد محمد على بدأت الدول الأوربية تكشر لمصر عن أنيابها وبدأ تدخلها فى شئون مصر ، وأخذ هذا التدخل يأخذ مظاهر عدة حتى بلغ مداه سنة ١٨٤٠ .

وجاءت أيام سوداء عصرية على مصر ، وكانت تلك الأيام نتيجة لحكم خلفاء محمد على ، سعيد واسماعيل ، « وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر »

وتم لأوروبا وأفانجهما السبطرة على أمراء أسرة محمد علي الذين
ساعدهم في نهب مصر .

واسنيظت الحركة القومية في مصر بعد نكستها إبان حكم سعيد
واسماعيل . وبدأت الفسوى الشعبية نواحه الموقف الذي خلفته أسرة
محمد علي الدخيلة المقامرة .

• وكانت ثورة عرابي هي قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة »

غير أن أوروبا تخلت عن المبادئ الانسانية ، فوفقت تشاهد مذبحه
الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ، ثم احتلال بريطانيا لمصر ، وكان هذا الاحتلال
ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية « وروع الشعب وهو يرى
خديو مصر « توفيق » سليل أسرة الخيانة يرتدى في أحضان الانجليز
ويضرب استقلال البلاد بطعنة نجلاء ، بالاحتلال !

• وظهرت في مصر التي لم تنقطع فيها أصوات النداءات الثورية .
قيادة وطنية عظيمة قادها مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من زعماء
مصر .

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت
سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وبعد خيبة الأمل في « الوعود
البراقة » التي قطعها الاحتلال على نفسه وبعد أن سمع الشعب في مصر
بمبادئ ويلسون التي ما لبث أن تنكر لها ويلسون نفسه .

وتفجرت ثورة ١٩١٩ ولكنها فشلت عندما ظهرت بين القيادات
الوطنية آفة الحزبية الرخيصة التي أحرقت الطاقة الثورية في هباء
لا طائل منه .

وانتهت هذه الثورة باعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، هدا
التصريح الذي أعطى من الاستقلال اسمه وسليب مضمونه »

وتميزت الحياة السياسية في مصر بمفاوضات رخيصة مع الانجليز
حتى ظهرت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، وكانت
بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩ .

ثم استسلمت القيادات التي تصدت للنضال الشعبي أمام سلطة
القصر المتزايدة « وأمام قوة ورهبة الاحتلال الجائهم على صدر الأمة ، ومن
ثم انحرفت القيادات عن طريق الشعب ، وصارت تلتمس الرضا اما من
القصر أو من « المندوب السامي » .

وتأتى سنة ١٩٥١ وتقوم الحكومة بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لمجرد

الالغاء ذاته ، ولم تكن قد اتخذت اى اجراء لمواجهة الموقف الناجم عن الاعمال .
ونحدث المذابح ضد الوطنيين .

ثم يأتى حريق القاهرة نكسة لهذا النضال الذى قام به الشعب
نفسه فى القناة ضد الانجليز .

وفجأة يظهر الضياء وسط أحلك أيامنا . يظهر انفجر العظيم .
بالطلائع الثورية بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . هذه الطلائع التى كانت
أداة شعبية لتنفيذ ارادة الشعب ولتحمي النضال الوطنى الذى أخذ على
عاتقه أن يحقق التغيير السليم فى الوطن .

وفى برهة من الزمن نضجت ثورتنا العربية الكبرى وخصت أنور
مبارك عنيفة فى حرب الاستقلال ، فكان خلع الملك معركة فى حرب
الاستقلال ، وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال . وكان
انهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال ، وبعد هذه المعارك
العنيفة القاسية التى مهدت الطريق لاجلاء الغاصب عن أرض مصر وجدد
قوة الاحتلال فى منطقة القناة نفسها تواجه بلدا متحدا .

أصبح الاستعمار فاذا هو أمام الشعب وجها لوجه ولاحت المعركة
بينهما على الافق ، بل ووقعت المعركة على أرض منطقة القناة .

وبالأيدي المتحدة ، وبالدم الزكى ، وقعنا اتفاقية الجلاء . وانتصرت
فى حرب الجلاء .

ولكن هذا الاستقلال لا خير فيه ما لم يصبح نقطة الانطلاق الى
مستقبلنا هذا المستقبل الذى كان بناؤه عسيرا بل مستحيلا قبل الجلاء .

ولما مضت الثورة فى طريق بناء الوطن واجهت معارك تثبيت
الاستقلال وكان قمة تلك المعارك « معركة بناء السد العالى » الذى سار
بنا الى معركة السويس التى واجهنا فيها البريطانيين والفرنسيين وركيزة
الاستعمار اسرائيل ، وانتصرنا فى المعركة المسلحة ضد الغزاة .

وفى ذلك يقول الميثاق « ان شعبنا بعد عشرات السنين من الاستعمار
فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام ١٩٥٦ هو عام
الفاصل فى نضالنا الوطنى » .

وهكذا انتصرنا فى معركة الجلاء مرتين ، أخرجنا الانجليز من أرضنا
طبقا لاتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤ التى تم تنفيذها فى يونيو سنة ١٩٥٦ ،
ولكن الاستعمار ما لبث أن حاول العودة فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، ولم
يستطع أن يحتل شبرا واحدا بعد بور سعيد .

وتم الجلاء النهائي بعد العدوان في ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وتم لنا النصر .

وختاما لبحثنا عن الجلاء عن القطر المصري من الجمهورية العربية المتحدة نذكر شيئا عن كفاح القطريين الشقيقين سورية والعراق في سبيل الجلاء .

ففي بادىء الأمر نرى أن الأقطار الثلاثة مصر وسورية والعراق قد اشتركت في ثورتها على حكم الاتراك .

ولكن ما لبث أن بسط الاستعمار الانجليزي والفرنسي ظله الكئيب على البلاد العربية التي كانت خاضعة للسلطان العثماني من الوجهة السياسية .

فترى ثورة سورية على الانتداب الفرنسي ، هذا الاحتلال الذي فرق وحدة الوطن السوري كما خالف الفرنسيون صك الانتداب فربطوا اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي ، وفرضوا الاحكام العسكرية على سورية ، ونشبت عدة ثورات وطنية ضد الفرنسيين تحمل السوريون في أثنائها كثيرا من التضحيات الثقيلة حتى تم للشعب العربي في سورية الاستقلال ، واحتفل السوريون بأول عيد للجلاء في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ .

ويشترك القطر العراقي مع سورية ومصر في جهاده ضد الاتراك ثم في جهاده ضد الانجليز ، فكانت هناك ثورة سنة ١٩٢٠ ثم كانت سنة ١٩٣٠ حينما عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق اعترفت فيها الأول باستقلال العراق الا أنه برغم تلك المعاهدة ظل الاحتلال البريطاني في العراق مسيطر عليه دائم التدخل في شئونه الداخلية والخارجية ، وما أعجب الزمن ! فان تلك الحال هي نفسها التي كان عليها المصريون بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت بريطانيا تقبض بيد من حديد على العراق .

وفي سنة ١٩٥٥ ألغيت معاهدة سنة ١٩٣٠ ولكن « نوري السعيد » كان يضع مع الاستعمار حلف بغداد ليكون بديلا للمعاهدة .

وفي ١٤ من يوليو ١٩٥٨ قام الشعب في العراق بثورته التي أقامت الجمهورية وطوحت بالملكية وبحلف بغداد ، الا أن تلك الثورة قد انتكست عندما انحرف بها قاسم عن طريقها العربي القومي التقدمي .

غير أن « ثورة ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ » أعادت الى العراق وجهه
العربي الصحيح .

ومن العجيب أن يكون للتاريخ حلقاته المترابطة هذه ، فانه بعد أن
قامت « ثورة ١٤ رمضان » في العراق قامت « ثورة ٨ من مارس » سنة
١٩٦٣ في سورية ، هذه الثورة المباركة التي أدت الى سقوط الانفصال .
الانفصال الذي طرأ على الوحدة التي قامت بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨
ومن مفاخر تاريخ النضال العربي أننا ونحن نسجل تاريخ قضية
الجلاء عن مصر أن نشير الى وحدة الهدف والنضال في الوطن العربي .
هذا الهدف وذلك النضال الذي بلورته الثورات الثلاث في الأقطار
العربية مصر وسورية والعراق التي صنعت ارادة الجماهير فيها الدول
الاتحادية الكبرى والتي تم توقيع بيانها في الساعة الأولى من صباح
الاربعاء ٢٣ من «ذو القعدة» سنة ١٣٨٢ الموافق ١٧ من أبريل (نيسان)
سنة ١٩٦٣ .

وهكذا رأينا من فصول هذا الكتاب أن الجلاء عن مصر كان الانطلاقة
الثورية نحو الهدف الكبير للجماهير العمربية في الوحدة والحسرية
والاشتراكية ، والنصر للشعب العربي الذي يفرض ارادته .

تم الكتاب بحمد الله

فهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة	٥
الباب الأول :	
الأطماع الاستعمارية فى مصر	١١
الفصل الأول - الحملة الفرنسية على مصر	١٣
الفصل الثانى - التسلل البريطانى الاستعمارى فى مصر	١٧
الفصل الثالث - الثورة العربىة والاحتلال البريطانى	٢٧
الباب الثانى :	
الاحتلال البريطانى لمصر	٣٥
الفصل الأول - سياسة الاحتلال البريطانى لمصر	٣٧
الفصل الثانى - اتجاهات بريطانيا من مسألة الجلاء	٤٨
الباب الثالث :	
بعث الحركة القومية فى مصر	٥٣
الفصل الأول - الحركة القومية فى مصر (١٨٨٢-١٩١٤)	٥٥
الفصل الثانى - ثورة الشعب سنة ١٩١٩	٦١
الفصل الثالث - مفاوضات الجلاء	٧٥
الفصل الرابع - الغاء معاهدة ١٩٣٦	٩٥
الباب الرابع :	
الثورة العربىة الاشتراكية (٢٣ يولية ١٩٥٢)	١٠٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - أسباب الثورة وأهدافها	١٠٩
الفصل الثاني - الثورة وقضية الجلاء	١١٣
القسم الأول	
الثورة تطلب من الاحتلال الجلاء عن الوطن	١١٥
القسم الثاني	
اتفاقية أكتوبر سنة ١٩٥٤	١٢١
القسم الثالث	
الارادة الثورية تحقق الجلاء	١٣١
القسم الرابع	
تنفيذ عملية الجلاء	١٣٩
القسم الخامس	
صدى الجلاء	١٤٥
الباب الخامس :	
معارك تثبيت الاستقلال	١٤٧
أولا : سلسلة المناورات الاستعمارية	١٤٩
ثانيا : تأميم شركة قناة السويس	١٥١
ثالثا : العدوان الثلاثي	١٥٢
خاتمة	١٥٧

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢

زاد عدد الناقلات العابرة خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ، مقارنة بتلك العابرة في أكتوبر عام ١٩٦١ بمقدار ١.٢ ناقلات أى بنسبة ١٣٪ اذ بلغ ما عبر منها خلال شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ ٨٧٨ ناقلات مقابل ٧٧٦ في أكتوبر الماضى .

وبتقسيم الناقلات عدديا طبقا لاتجاهى العبور يتضح أن الناقلات العابرة من الشمال الى الجنوب قد زادت بمقدار ٥٦ ناقلات (٤٥٢ مقابل ٣٩٦) وهذا يرجع الى زيادة عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٦١ ناقلات (١٥٤ مقابل ٣٥٤) بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥ ناقلات (٣٧ مقابل ٤٢) .

وبالنسبة للناقلات العابرة من الجنوب الى الشمال فقد زاد عددها بمقدار ٤٦ ناقلات (٤٢٦ مقابل ٣٨٠) وذلك نتيجة لزيادة عدد الناقلات المحملة بمقدار ٥٢ ناقلات (٤١٣ مقابل ٣٦١) أما الناقلات الفارغة فقد نقص عددها بمقدار ٦ ناقلات (١٣ مقابل ١٩) .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة في أكتوبر عام ١٩٦٢ - ١٣٣٣٥٥٠٠ طن مقابل ١١٢٣٧٠٠٠ طن فى أكتوبر الماضى مسجلة زيادة قدرها ٢.٩٨٠٠٠ طن، أى بنسبة ١٨.٧٪

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٣٪ من مجموع

الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال اكتوبر عام ١٩٦٢ بينما كانت هذه النسبة ٧٠٪ خلال اكتوبر الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٤٨١ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦١ الى ١٥١٨٨ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢ .

كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقة محملة من ٢٦.٢٠ طنا فى اكتوبر الماضى الى ٢٦٨٥٩ طنا فى اكتوبر عام ١٩٦٢ .

السفن العابره لاول مره .

عبرت القناة خلال شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ لأول مرة ٨٥ سفينة منها ١٣ ناقلة وتزيد الحمولة الكلية لخمس منها على ٢٠٠٠٠ طن كما هو مبين بالجدول التالى :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية بالطن	حمولة البضائع بالطن	اتجاه العبور	
مورفن	ناقلة	انجلترا	٢٦٦٣٦	١٨٠٣٢	جنوب/شمال
برتش هوسر	ناقلة	انجلترا	٣٢٨٨٨	فارغة	شمال/جنوب
اسواوربا	ناقلة	بنما	٣١٩٠٣	فارغة	شمال/جنوب
فيجا	ناقلة	فرنسا	٣٢٨٥٨	فارغة	شمال/جنوب
ب.س. بترسن	ناقلة	ليبيريا	٣٢٦٩٠	فارغة	شمال/جنوب



الدار القومية للطباعة والنشر

٥٧ شارع عيسى - روضة الفرح

للبيعون } ٤٠٧٥٣ / ٤٠١٤
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤